[مبادىء علم القراءات]

وهذه مقدمة ذكرهامهم قبل الخوض في المقصود، ليعلم أن علم القراءة علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع.

أو يقال: « علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، معزواً لناقله ».

وموضوعه: كلمات القرآن، من حيث يبحث فيه عن أحوالها كالمد والقصر، والنقل.

واستمداده: من السنة والإجماع[1].

وفائدته: صيانته عن التحريف والتغيير، مع ثمرات كثيرة، ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارىء معنى لا يوجد في قراءة الآخر، والقراءة حجة الفقهاء في الاستنباط،ومحجتهم في الاهتداء،مع ما فيه من التسهيل على الأمة.

وغايته: معرفة ما يقرأ به كل من أئمة القراء.

والمقرىء: من علم بها أداء ورواها مشافهة، فلو حفظ كتاباً امتنع عليه

---

(١) أي: من النقول الصحيحة والمتواترة عن علماء القراءات، الموصولة السند إلى رسول الله ﷺ (البدور الزاهرة ص ٥).

(إقراؤه)[1] بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً ؛ لأن في (القراءات أشياء)[2] لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة، بل لم يكتفوا بالسماع من لفظ الشيخ فقط في التحمل، وإن اكتفوا به في الحديث؛ قالوا لأن المقصود هنا كيفية الأداء، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء، أي : فلا بد من قراءة الطالب على الشيخ، بخلاف الحديث، فإن المقصود (منه)[3] المعنى أو اللفظ، لا بالهيآت المعتبرة في أداء القرآن، وأما الصحابة فكانت (طباعهم السليمة وفصاحتهم)[4] تقتضي قدرتهم على الأداء، كما سمعوه منه ﷺ؛ لأنه نزل بلغتهم .

وأما الإجازة المجردة عن السماع والقراءة، فالذي استقر عليه عمل أهل الحديث قاطبة العمل بها حتى صار إجماعاً، وهل يلتحق بها الإجازة بالقراءات؟

قال الشهاب القسطلاني : الظاهر نعم، ولكن منعه الحافظ الهمداني، وكأنه حيث لم يكن الطالب أهلاً، لأن في القراءة أموراً لا تحكمها إلا المشافهة، وإلاّ فما المانع منه على سبيل المتابعة، إذا كان المُجاز قد أحكم القرآن وصححه، كما فعل أبو العلاء نفسه، يذكر سنده بالتلاوة، ثم يردفه بالإجازة، إما للعلو أو المتابعة، وأبلغ من ذلك رواية الكمال الضرير شيخ القراء بالديار المصرية القراءات من المستنير « لابن سوار » عن « الحافظ السلفي » بالإجازة العامة، وتلقاه الناس خلفاً عن سلف.

والقارىء المبتدىء من إفراد إلى ثلاث روايات، والمتوسط إلى أربع أو خمس، والمنتهي من عرف من القراءات، أكثرها وأشهرها.

[الفرق بين القرآن والقراءات]

والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان :

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ب، ش » .

(٢) في « ش » (القراءة شيئاً) وما أثبتناه من « ب، خ ».

(٣) ما بين القوسين ساقط من « ش ».

(٤) في «ش» (فصاحتهم وطباعهم السليمة) وما أثبتناه من « ب، خ ».

فالقرآن هو (الوحي)[1] المنزل للإعجاز والبيان.

والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما[2].

وحفظ القرآن فرض كفاية على الأمة، ومعناه أن لا ينقطع عدد التواتر، فلا يتطرق إليه التبديل والتحريف، وكذا تعليمه ـ أيضاً ـ فرض كفاية، وتعلم القراءات أيضاً وتعليمها.

---

(١) ما بين القوسين من «ش».

(٢) ما قاله المؤلف في العلاقة بين القرآن والقراءات هو رأي الإمام بدر الدين الزركشي في « البرهان » وتبعه على ذلك الإمام شهاب الدين القسطلاني في كتابه « لطائف الإشارات لفنون القراءات ».
بينما ذهب بعض العلماء المحدثين إلى أن القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد. وكلا الرأيين مجانب للصواب: فإذا كان الزركشي ومن معه يريدون التغاير التام من كل الوجوه، فهذا غير مسلم، إذ ليس بين القرآن والقراءات تغاير تام، فالقراءات الصحيحة، التي تلقتها الأمة بالقبول جزء من القرآن الكريم، وبعض حروفه، فبينهما ارتباط وثيق، ارتباط الجزء بالكل.
ولعل الزركشي يقصد ذلك، حيث قال: « ولست أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لا بد أن يكون الارتباط بينهما وثيقاً».
أما من قال باتحادهما فمردود لما يأتي:
أولاً: أن القراءات على اختلاف أقسامها لا تشمل كلمات القرآن الكريم كله، بل هي موجودة في بعض ألفاظه فقط، فكيف يقال بالاتحاد؟
ثانياً: تعريف القراءات يشمل القراءات الصحيحة، التي يصح قراءة القرآن الكريم بها، كما يشمل القراءات الشاذة، التي أجمع العلماء على عدم صحة القراءة بها فلو كان القرآن والقراءات شيئاً واحداً، لترتب على ذلك دخول القراءات الشاذة في القرآن الكريم وهو غير صحيح.
فالواقع أنهما ليسا متغايرين تغايراً تاماً، وليسا متحدين اتحاداً حقيقياً، بل بينهما ارتباط وثيق، ارتباط الجزء بالكل. والله أعلم.
راجع: البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ٣١٨) وفي رحاب القرآن للدكتور محمد سالم محيسن (١/ ٢٠٩) ط الكليات الأزهرية، القراءات ـ أحكامها ومصدرها للدكتور شعبان محمد إسماعيل ص ٢٣ ط رابطة العالم الاسلامي.

[السبب في الاقتصار على الأئمة المشهورين]

ثم ليعلم أن السبب الداعي إلى أخذ القراءة عن القراء المشهورين دون غيرهم، أنه لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية (الثمانية)[1] التي وجه بها « عثمان » ـ رضي الله عنه ـ إلى الأمصار « الشام، واليمن ، والبصرة، والكوفة، ومكة، والبحرين »، وحبس بالمدينة واحداً، وأمسك لنفسه واحداً، الذي يقال له « الإمام » فصار أهل البدع والأهواء يقرأون بما لا يحل تلاوته، وفاقاً لبدعتهم أجمع رأي المسلمين أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقات، تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا من كل مصر وجه إليها مصحف أئمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل، وحسن الدراية، وكمال العلم، أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم.

ثم إن القراء (الموصوفين)[2] بما ذكر بعد ذلك تفرقوا في البلاد، وخلفهم أمم بعد أمم، فكثر الاختلاف، وعسر الضبط، فوضع الأئمة لذلك ميزاناً يرجع إليه، وهو السند، والرسم، والعربية.

[أركان القراءة المقبولة]

فكل ما صح سنده، ووافق وجهاً من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه، اختلافاً لا يضر مثله، ووافق خط مصحف من المصاحف المذكورة، فهو من السبعة الأحرف المنصوصة في الحديث، فإذا اجتمعت هذه الثلاثة في قراءة وجب قبولها، سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، نص على ذلك الداني وغيره ممن يطول ذكرهم.

إلا أن بعضهم لم يكتف بصحة السند، بل اشترط مع الركنين التواتر.

---

(١) ما بين القوسين من (خ).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب، خ).

[تعريف التواتر]

والمراد بالمتواتر ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب، من البداءة إلى المنتهى، من غير تعيين عدد على الصحيح، وقيل بالتعيين ستة، أو اثنا عشر، أو عشرون، أو أربعون، أو سبعون، أقوال.

وقد رأى صاحب هذا القول أن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وجزم بهذا القول « أبو القاسم النويري » في شرح طيبة شيخه، متعقباً به لكلامه فقال: « عدم اشتراط التواتر قول حادث، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم؛ لأن القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو: «ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً» وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتركما قال «ابن الحاجب» وحينئذ فلا بد من التواتر عند الأئمة الأربعة، صرح بذلك جماعات كابن عبد البر وابن عطية، والنووي والزركشي والسبكي، والإسنوي، والأذرعي، وعلى ذلك أجمع القراء، ولم يخالف من المتأخرين إلا مكي وتبعه بعضهم انتهى ملخصاً.

[لا تجوز القراءة بالشاذ]

وقد أجمع الأصوليون والفقهاء، وغيرهم على أن الشاذ ليس بقرآن، لعدم صدق الحد عليه.

والجمهور على تحريم القراءة به، وأنه إن قرأ به غير معتقد أنه قرآن ولا يوهم أحداً ذلك، بل لما فيه من الأحكام الشرعية، عند من يحتج به، أو الأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءته، وعليه يحمل من قرأ بها من المتقدمين، قالوا: وكذا يجوز تدوينه في الكتب، والتكلم على ما فيه.

وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشرة المشهورة.

ونقل الإمام البغوي في تفسيره الاتفاق على جواز القراءة بقراءة « يعقوب » وأبي « جعفر » مع السبعة المشهورة، ولم يذكر « خلفاً » لأن قراءته لا تخرج عن قراءة الكوفيين، كما حققه الحافظ « الشمس ابن الجزري » في نشره وأطال في ذلك بما لا

يجوز (العدول)[1] عنه.

وجزم بذلك الإمام الجليل المتقن المحقق « التقي السبكي » في صفة الصلاة من شرح المنهاج، ثم قال: والبغوي أولى من يعتمد عليه في ذلك؛ لأنه مقرىء فقيه جامع للعلوم.

وقال ولده المحقق (تاج الأئمة في فتاواه)[2]: القراءات السبع، التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاثة التي هي قراءة « أبي جعفر » وقراءة « يعقوب » وقراءة « خلف » متواترة، معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل.

وليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان مع ذلك عامياً جلفاً لا يحفظ من القرآن حرفاً.

قال: ولهذا تقرير طويل، وبرهان عريض، لا تسعه هذه الورقة، وحظ كل مسلم وحقه أن يدين لله تعالى، وتجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين، لا تتطرق الظنون ولا الارتياب إلى شيء منه ا هـ.

والحاصل: أن السبع متواترة اتفاقاً، وكذا الثلاثة « أبو جعفر » و «يعقوب » و «خلف » على الأصح، بل الصحيح المختار، وهو الذي تلقيناه عن عامة شيوخنا، وأخذنا به عنهم وبه نأخذ، وأن الأربعة بعدها « ابن محيصن » و « اليزيدي » و « الحسن » و « الأعمش » شاذة اتفاقاً.

فإن قيل: الأسانيد إلى الأئمة، وأسانيدهم إليه ﷺ، على ما في كتب القراءات آحاد، لا تبلغ عدد التواتر؟

أجيب: بأن انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن

---

(١) في «ش» (خروجه) وما أثبتناه من (ب، خ).

(٢) ما بين القوسين من (ش).

غيرهم، وإنما نسبت القراءات إليهم لتصديهم لضبط الحروف، وحفظ شيوخهم فيها، ومع كل واحد منهم في طبقته ما يبلغها عدد التواتر.

ثم إن التواتر المذكور شامل للأصول والفرش.

هذا هو الذي عليه المحققون، ومخالفة « ابن الحاجب » في بعض ذلك تعقبها محرر الفن ابن الجزري، وأطال في كتابه المنجد بما ينبغي الوقوف عليه[1].

---

(١) قال ابن الجزري:

« أما من قال بتواتر الفرش، دون الأصل، فابن الحاجب، قال في مختصر الأصول له: « القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمد، والإمالة، وتخفيف الهمز، ونحوها » فرغم أن المد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول، كالإدغام، وترقيق الراءات، وتفخيم اللامات، ونقل الحركة، وتخفيف الهمزة، وغيره من قبيل الأداء، وأنه غير متواتر، وهذا قول غير صحيح كما سنبينه: أما المد فأطلقه، وتحته ما يسكب العبرات، فإنه إما أن يكون طبيعياً، أو عرضياً، والطبيعي هو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه، كالألف من « قال » والواو من « يقول » والياء من « قيل ».

وهذا لا يقول مسلم بعدم تواتره، إذ لا يمكن القراءة بدونه.

والمد العرضي: هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب إما سكون أو همز.

فالسكون قد يكون لازماً، كما في فواتح السور، وقد يكون مشدداً، نحو «الم » (ق)، (ن)، (ولا الضالين) ونحوه.

فهذا يلحق بالطبيعي، لا يجوز فيه القصر، لأن المد قام مقام حرف توصلاً للنطق بالساكن، وقد أجمع المحققون من الناس على مده قدراً سواء.

وأما الهمز فعلى قسمين:

الأول: أن يكون حرف المد في كلمة والهمز في كلمة أخرى، وهذا يسميه القراء منفصلاً، واختلفوا في مده وقصره، وأكثرهم على المد.

فادعاؤه عدم تواتر المد فيه ترجيح من غير مرجح، ولو قال بالعكس لكان أظهر بشبهته، لأن أكثر القراء على المد.

الثاني: أن يكون حرف المد والهمز في كلمة واحدة، وهو الذي يسمى متصلاً.

وهذا أجمع القراء سلفاً وخلفاً، من كبير وصغير، وشريف وحقير، على مده، لا اختلاف بينهم في ذلك، إلا أن يكون روي عن بعض من لا يعول عليه بطريق شاذة، فلا تجوز القراءة به...

ثم أخذ الإمام ابن الجزري يرد على ابن الحاجب ومن تابعه إلى أن قال: « فإذا عرفت ذلك: فكلامنا قاض بتواتر السبع، ومن السبع مطلق المد، والإمالة، وتخفيف الهمز بلا شك ».

انظر: منجد المقرئين ص ٢٢٧ ـ ٢٣٨ ط مكتبة جمهورية مصر بتحقيق الدكتور عبد الحي الفرماوي.

بـــاب
أسماء الأئمة القراء الأربعة عشر ورواتهم وطرقهم

فأما القراء ورواتهم فهم:

١ ـ نافع من روايتي: قالون، وورش عنه.

٢ ـ وابن كثير من روايتي: البزي، وقنبل عن أصحابهما عنه.

٣ ـ وأبو عمرو: من روايتي: الدوري، والسوسي، عن يحيى اليزيدي عنه.

٤ ـ وابن عامر: من روايتي: هشام، وابن ذكوان عن أصحابهما عنه.

٥ ـ وعاصم: من روايتي: أبي بكر شعبة بن عياش، وحفص بن سليمان عنه.

٦ ـ وحمزة من روايتي: خلف، وخلاد، عن سليم عنه.

٧ ـ وعلي بن حمزة الكسائي، من روايتي: أبي الحارث، والدوري عنه.

٨ ـ وأبو جعفر: يزيد بن القعقاع، من روايتي: عيسى بن وردان، وسليمان بن جماز عنه.

٩ ـ ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، من روايتي: رويس وروح عنه.

١٠ ـ وخلف بن هشام البزار، من روايتي: إسحاق الوراق، وإدريس الحداد عنه.

١١ ـ وابن محيصن: محمد بن عبد الرحمن المكي، من روايتي: البزي السابق، وأبي الحسن بن شنبوذ.

١٢ ـ واليزيدي: يحيى بن المبارك، من روايتي: سليمان بن الحكم، وأحمد بن فرح بالحاء المهملة.

١٣ ـ والحسن البصري، من روايتي: شجاع بن أبي نصر البلخي، والدوري السابق ذكره.

١٤ ـ والأعمش: سليمان بن مهران، من روايتي: الحسن بن سعيد المطوعي، وأبي الفرج ـ بالجيم ـ الشنبوذي الشطوي.

ثم إن لكل من رواة القراء العشرة طريقين.

كل طريق من طريقين إن تأتَّى ذلك، وإلا فأربعة عن الراوي نفسه، ليتم ثمانون طريقاً عن الرواة العشرين.

وأما طرق رواة الأربعة فتأتي بعد إن شاء الله تعالى.

فأما قالون:

فمن طريقي أبي نشيط والحلواني عنه.

فأبو نشيط: من طريقي ابن بويان، والقزاز، عن أبي بكر الأشعث عنه، فعنه.

والحلواني: من طريقي ابن أبي مهران، وجعفر بن محمد عنه. فعنه.

وأما ورش:

فمن طريقي الأزرق والأصبهاني.

فالأزرق: من طريقي: إسماعيل النحاس، وابن سيف عنه، فعنه.

والأصبهاني: من طريق ابن جعفر، والمطوعي عنه، عن أصحابه فعنه.

وأما البزي:

فمن طريقي: أبي ربيعة، وابن الحباب عنه.

فأبو ربيعة: من طريقي النقاش، وابن بُنان بضم الموحدة بعدها نون عنه، فعنه.

وابن الحباب: من طريقي ابن صالح، وعبد الواحد، بن عمر عنه، فعنه.

وأما قنبل: فمن طريقي: ابن مجاهد، وابن شنبوذ عنه.

فابن مجاهد: من طريقي السامري، وصالح عنه فعنه.

وابن شنبوذ: من طريقي أبي الفرج، بالجيم، والشطوي، عنه، فعنه.

وأما الدوري: فمن طريقي: أبي الزعراء، وابن فرح بالحاء المهملة عنه.
فأبو الزعراء: من طريقي ابن مجاهد، والمعدل عنه، فعنه.
وابن فرح: من طريقي: ابن أبي بلال، والمطوعي عنه فعنه.
وأما السوسي: فمن طريقي: ابن جرير، وابن جمهور عنه.
فابن جرير: من طريقي: عبد الله بن الحسين، وابن حبش عنه فعنه.
وابن جمهور: من طريقي الشذائي، والشنبوذي عنه، فعنه.

وأما هشام: فمن طريقي: الحلواني عنه، والداجوني عن أصحابه عنه.
فالحلواني: من طريقي: ابن عبدان، والجمال، عنه، فعنه.
والداجوني: من طريقي زيد بن علي، والشذائي عنه، عن أصحابه فعنه.

وأما ابن ذكوان: فمن طريقي الأخفش، والصوري عنه.
فالأخفش: من طريقي النقاش، وابن الأخرم، عنه فعنه.
والصوري: من طريقي الرملي، والمطوعي عنه، فعنه.

وأما أبو بكر: فمن طريقي: يحيى بن آدم، ويحيى العليمي عنه.
فابن آدم: من طريقي شعيب، وأبي حمدون عنه فعنه.
والعليمي: من طريقي ابن خليع، والرزّاز كلاهما عن أبي بكر الواسطي، عنه، فعنه.

وأما حفص: فمن طريقي: عبيد الله بن الصباح، وعمرو بن الصباح عنه.
فعبيد: من طريقي أبي الحسن الهاشمي، وأبي طاهر بن أبي هاشم، عن الأشنائي عنه، فعنه.

وعمرو من طريقي الفيل، وزرعان عنه، فعنه.

وأما خلف: فمن طرق ابن عثمان، وابن مقسم، وابن صالح، والمطوعي، أربعتهم عن إدريس، عنه فعنه.

وأما خلاد: فمن طرق ابن شاذان، وابن الهيثم، والوزّان، والطلحي، أربعتهم عن خلاد.

وأما أبو الحارث فمن طريقي محمد بن يحيى، وسلمة بن عاصم عنه.

فابن يحيى: من طريقي البطي، والقنطري عنه، فعنه.

وسلمة، من طريقي ثعلب وابن الفرج عنه، فعنه.

وأما الدوري: فمن طريقي: جعفر النصيبي، وأبي عثمان الضرير عنه.

فالنصيبي: من طريقي ابن الجلندا، وابن ديزويه عنه، فعنه.

وأبو عثمان: من طريقي ابن أبي هاشم، والشذائي عنه، فعنه.

وأما عيسى بن وردان: فمن طريقي الفضل بن شاذان، وهبة الله بن جعفر، عن أصحابهما عنه.

فالفضل: من طريقي ابن شبيب، وابن هارون عنه.

وهبة الله: من طريقي الحنبلي، والحمامي عنه.

وأما ابن جماز: فمن طريقي: أبي أيوب الهاشمي، والدوري، عن إسماعيل بن جعفر عنه.

فالهاشمي: من طريقي ابن رزين، والأزرق الجمال عنه.

والدوري: من طريقي ابن النفاح ـ بالحاء المهملة ـ وابن نهشل عنه فعنه.

وأما رويس: فمن طرق النخاس ـ بالمعجمة ـ وأبي الطيب، وابن مقسم، والجوهري، أربعتهم عن التمار عنه.

وأما روح: فمن طريقي: ابن وهب، والزبيري عنه.

فابن وهب: من طريقي المعدل، وحمزة بن علي، عنه فعنه.

والزبيري: من طريقي غلام بن شنبوذ، وابن حبشان عنه فعنه.

وأما إسحاق: فمن طريقي: السوسنجردي، وبكر بن شاذان، عن ابن أبي عمر عنه، ومن طريقي: محمد بن إسحاق نفسه، والبرصاطي عنه.

وأما إدريس: فمن طرق الشطي، والمطوعي، وابن بويان، والقطيعي، أربعتهم عنه.

فهذه ثمانون طريقاً عن الرواة العشرين.

والطرق المتشعبة عن الثمانين، استوعبها مفصلة في النشر، وبها يكمل للأئمة العشرة تسعمائة طريق، وثمانون طريقاً.

وفائدة تفصيلها، وذكر كتبها، عدم التركيب في الوجوه المروية عن أصحابها.

وقد حرر ذلك الإمام الجليل، الحافظ: شيخ القراء والمحدثين، في سائر بلاد المسلمين « الشمس ابن الجزري » في « نشره » الذي لم يسبق بمثله، ولذا عولنا عليه في كتابنا هذا، كما أخذناه عن شيوخنا قاطبة، وهم عن شيوخهم كذلك، أثابه الله بمنّه وكرمه.

وقد ذكر فيه ـ رحمه الله تعالى ـ اتصال سنده بجميع الطرق المذكورة، فلنذكر اتصال سندنا به، لكونه الركن الأعظم فأقول:

[سند المؤلف في القراءة]

قرأت القرآن العظيم، من أوله إلى آخره بالقراءات العشر، بمضمون « طيبة النشر » المذكور، بعد حفظها على علامة العصر والأوان، الذي لم يسمح بنظيره ما تقدم من الدهور والأزمان « أبي الضياء: النور علي الشبراملسي » بمصر المحروسة.

وقرأ شيخنا المذكور على شيخ القراء بزمانه، الشيخ « عبد الرحمن اليمني ».

وقرأ اليمني على والده الشيخ « شحاذة اليمني » وعلى « الشهاب أحمد بن عبد الحق السنباطي ».

وقرأ السنباطي على الشيخ « شحاذة المذكور ».

وقرأ الشيخ « شحاذة » على الشيخ « أبي النصر الطبلاوي ».

وقرأ الطبلاوي على شيخ الإسلام « زكريا الأنصاري ».

وقرأ شيخ الإسلام على الشيخين: « البرهان القلقيلي » و « الرضوان أبي النعيم العقبي ».

وقرأ كل منهما على إمام القراء والمحدثين، محرر الروايات والطرق، أبي الخير « محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري » بأسانيده المذكورة. في نشره.

وأما طرق القراء الأربعة:

فالبزي، وابن شنبوذ، عن « ابن محيصن » فعن شبل عنه من المبهج، ومفردات الأهوازي.

وأما سليمان بن الحكم، وأحمد بن فرح عن «اليزيدي» فمن المبهج، والمستنير.

وأما المطوعي، والشنبوذي، عن «الأعمش» فعن قدامة عنه من المبهج.

وأما البلخي، والدوري، عن «الحسن البصري» فعن عيسى الثقفي عنه، من مفردات الأهوازي، والله تعالى أعلم.

[أقسام القراءات]

ولما كانت القراءات بالنسبة إلى التواتر وعدمه، ثلاثة أقسام:

قسم اتفق على تواتره، وهم السبعة المشهورة.

وقسم اختلف فيه، والأصح، بل الصحيح المختار المشهور تواتره، كما تقدم، وهم الثلاثة بعدها.

وقسم اتفق على شذوذه، وهم الأربعة الباقية، قدمت قراءة السبعة، ثم الثلاثة، ثم الأربعة، على الترتيب السابق، فإن تابع أحد من الثلاثة أحداً من السبعة عطفته بكذا أبو جعفر مثلاً، تبعاً لكتاب « اللطائف »، وهو مرادي بالأصل. فإن وافق أحد من الأربعة قلت بعد استيفاء الكلام على تلك القراءة ـ وافقهم الحسن مثلاً.

فإن خالف قلت: وعن الحسن كذا مثلاً.

وهذا في الأصول، أما الفرش فأسقط لفظ كذا، غالباً، إيثاراً للاختصار.

(فصل)

في ذكر جملة من مرسوم الخط.

لكونه أحد أركان القرآن الثلاث على ما تقدم، ونتبعه إن شاء الله تعالى بذكر مرسوم كل سورة آخرها لتتم الفائدة .

[وجوب كتابة المصحف بالرسم العثماني]

وقد سئل مالك ـ رحمه الله تعالى ـ هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ .

فقال : لا ، إلا على الكتبة الأولى. لكن قال بعضهم، هذا كان في الصدر الأول، والعلم غض حيّ، وأما الآن فقد يخشى الالتباس.

وكذا قال شيخ الإسلام «العز بن عبد السلام»[1] لا يجوز كتابة المصحف الآن على المرسوم الأول باصطلاح الأئمة، لئلا يوقع في تغيير من الجهال.

وهذا ـ كما قال بعضهم ـ لا ينبغي إجراؤه على إطلاقه، لئلا يؤدي إلى درس العلم، ولا يترك شيء قد أحكمه السلف، مراعاة لجهل الجاهلين، لا سيما وهو أحد

---

(١) هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، عز الدين، الملقب بسلطان العلماء، فقيه شافعي، بلغ رتبة الاجتهاد، من تلاميذه الإمام ابن دقيق العيد، وهو الذي لقّبه بسلطان العلماء. من مؤلفاته: مختصر صحيح مسلم، القواعد الكبرى والصغرى في فقه الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ توفي سنة ٦٦٠ هـ ودفن بالقرافة الكبرى.

انظر: فوات الوفيات (١/٢٨٧) طبقات السبكي (٥/٨٠ ـ ١٠٧)، مفتاح السعادة (٢/٢١٢) وقضية وجوب كتابة المصحف بالرسم العثماني، قضية قديمة فرغ منها العلماء، وأكدوا وجوب الالتزام بالرسم العثماني، ولا ينبغي أن يخالف فيها أحد. . .

راجع في ذلك:

البرهان للزركشي (١/ ٣٧٩)، الاتقان للسيوطي (٢/٢٨٣)، مناهل العرفان للزرقاني (١/٣٨٢) تاريخ المصحف للمرحوم الشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٨٦، رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات للدكتور عبد الفتاح شلبي، القراءات أحكامها ومصدرها للدكتور شعبان محمد اسماعيل ص ١٠٢ وما بعدها.

الأركان التي عليها مدار القراءات .

[لا تجوز كتابة القرآن بغير العربية] :

وهل يجوز كتابة القرآن بقلم غير العربي؟

قال الزركشي : لم أر فيه كلاماً للعلماء، ويحتمل الجواز لأنه قد يحسنه من يقرأه بالعربية .

والأقرب : المنع، كما تحرم قراءته بغير لسان العرب .

وقد سئل عن ذلك المحقق « ابن حجر المكي » فأجاب : بأن قضية ما في المجموع عن الأصحاب التحريم، وأطال في بيان ذلك[1] .

ثم إن الخط تصوير الكلمة بحروف هجائها، بتقدير الابتداء بها، والوقف عليها، ولذا حذفوا صورة التنوين، وأثبتوا صورة همزة الوصل .

والهجاء : هو التلفظ بأسماء الحروف، لا مسمياتها، لبيان مفرداتها، وجاء الرسم على المسمى .

[أقسام الرسم] :

ثم إن الرسم ينقسم إلى قياسي : وهو موافقة الخط اللفظ .

واصطلاحي : وهو مخالفته ببدل، أو زيادة، أو حذف، أو فصل، أو وصل، للدلالة على ذات الحرف، أو أصله، أو رفع لبس، أو نحو ذلك من الحكم .

وأعظم فوائد ذلك : أنه حجاب منع أهل الكتاب أن يقرأوه على وجهه دون موقف .

واعلم أن موافقة المصاحف تكون تحقيقاً، كقراءة ﴿ ملك يوم الدين ﴾ بالقصر .

وتقديراً كقراءة المد، وهذا الاختلاف، اختلاف تغاير، وهو في حكم

---

(١) راجع البرهان (١ / ٣٨٠) ط عيسى الحلبي بتحقيق الشيخ محمد أبو الفضل إبراهيم .

الموافق، لا اختلاف تضاد وتناقض .

وتحقيقه : أن الخط تارة يحصر جهة اللفظ، فمخالفه مناقض .

وتارة لا يحصرها، بل يرسم على أحد التقادير، فاللافظ به موافق تحقيقاً، وبغيره موافق تقديراً، لتعدد الجهة، إذ البدل في حكم المبدل، وما زيد في حكم العدم، وما حذف في حكم الثابت، وما وصل في حكم الفصل، وما فصل في حكم الوصل.

وحاصله : أن الحرف يبدل في الرسم، ويلفظ به اتفاقاً (كاصطبر) .

ويرسم ولا يلفظ به اتفاقاً (كالصلـوٰة) .

ويرسم ويختلف في اللفظ به كـ (الغدوٰة) .

ويزاد ويلفظ به اتفاقاً، كـ (حسابيه) .

ويزاد، ولا يلفظ به اتفاقاً كـ (أولئك) و (مائة) .

ويزاد ويختلف فيه، كـ (سلطانيه) .

ويحذف كذلك نحو (بسم الله) وبـ (رب) وكـ (الرحمن) وكـ (الداع) .

ويوصل ويتبعه اللفظ كـ (مناسككم) و (عـليهم) .

ويخالفه نحو(كهيعص)و (يبنؤم) .

ويختلف فيه نحو: (ويكأن) .

ويفصل ويوافق نحو (حم عسق) .

ولا يوافق كـ (إسرائيل) .

ويختلف فيه نحو (مال) .

وأكثر رسم المصاحف موافق لقواعد العربية، إلا أنه قد خرجت أشياء عنها يجب علينا اتباع مرسومها، فمنها ما عرف حكمه، ومنها ما غاب عنا علمه، ولم يكن ذلك من الصحابة كيف اتفق، بل عن أمر عندهم قد تحقق.

وقد انحصر الرسم في الحذف، والـزيادة، والبـدل، والوصـل، والفصل، والهمز، وما فيه قراءتان يكتب على أحدهما .

الأول في الحذف :

فحذفوا ألف (لٰكن) مخففة ومشددة،كيف وقعت، نحو (ولٰكن البر) و(لٰكنى أريٰكم) .

وألف (أولٰئك) (وأولٰئكم) وألف لام (الىٰء) (كالىٰء يئسن)، وألف (ذٰلك) و (ذٰلكم) (وكذٰلك) (فذٰلكن).

وألف هاء التنبيه نحو (هٰأنتم هٰؤلاء) وألف (هٰذا) و (هٰذان) و (هٰتين).

والألف النداثية نحو : (يٰرب) (يٰأيها) (يٰأيتها) (يٰآدم) (يٰنوح) (يٰسماء) (يٰأسفي).

وألف (السلٰم) معرفا، ومنكراً، وألف (التي) و (المسٰجد) منكراً، ومعرفاً.

وألف لام (إلٰه) كيف جاء نحو (لا إلٰه إلا هو) (وإلٰهنا وإلٰهكم واحد).

وألف لام (الملٰئكة) وباء (تبٰرك الذي) (بٰركنا حوله) .

واستثنى (وبارك فيها) وألف ميم (الرحمٰن) وألف حاء (سبحٰن) إلا (قل سبحان ربي) .

وحذفوا ألف «بسم الله» وألف (خلٰلكم يبغونكم) و (خلٰل الديار) وألف سين (المسٰكين) كيف جاء وألف لام (الضلٰل) نحو: (في الضلٰلة) وألف لام (الحلٰل) نحو: (حلٰلا طيباً) (هذا حلٰل).

ولام (كلٰلة) وألف لام (هو الخلٰق).

وقرأ المطوعي : (هو الخٰلق).

فوجه حذف الألف احتمال القراءتين. وكذا حذفوا ألف (سلٰلة من طين) وألف (غلٰم) حيث وقع، نحو (لي غلٰم) (فكان لغلٰمين) (غلمٰن لهم).

وألف (الظلٰل) نحو: (وظلٰلهم).

واطرد حذفها إذا وقعت بين لامين، نحو: (الأغلٰل) و (في أعناقهم أغلٰلاً).

وحذفوا ـ أيضاً ـ الألف الدالة على الاثنين إعراباً، وعلامة في الاسم، وضميراً في

الفعل مطلقاً، إذا كانت حشواً[1] فإن تطرفت ثبتت نحو (قال رجلٰن) (همت طائفتٰن) (الفئتٰن) (تراءا الجمعٰن) (قالوا ساحرٰن) (والذٰن يأتيٰنها) (هٰذان خصمٰن) (الذين أضلّٰنا) (حتى إذا جاءٰنا) (فخانتٰهما) (وما يعلمٰن) (تذودٰن) (يلتقيٰن).

ونحو: (إلا أن يخٰفا إلا) (بما قدمت يدٰك).

وكذا ألف الضمير المرفوع المتصل للمتكلم العظيم، أو لمن معه، إذا اتصل به ضمير المفعول مطلقاً نحو : (فرشنٰها) (ولقد آتينٰك) و (ثم جعلنٰكم) (قد أنجينٰكم) (وعلمنٰه) (نجينٰهما) (زدنٰهم) (أنشأنٰهن) و (أغوينٰهم).

وكذا ألف (عالم) حيث جاء نحو (عٰلم الغيب) وألف لام (بٰلغ) وألف لام (سلٰسل) وألف طاء (الشيطٰن) كيف وقع، وألف لام (لإيلٰف قريش)، وحذف ألف طاء (سلطٰن) حيث وقع، ولام (اللٰعنون) كيف أعرب، نحو: (ويلعنهم اللٰعنون) ولام (الٰت) وياء (القيٰمة) حيث (وقع، وجاء أصحٰب حيث)[2]جاء ولام (خلٰئف) وهاء (الأنهٰر) كيف أتى، وتاء (يتٰمى النساء) ونحوه وصاد (نصٰرى) وعين (تعٰلى) وهمزة (الئٰن) الثانية[3] نحو (الئٰن خفف الله عنكم) إلا (فمن يستمع الأن) لكن سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في باب وقف حمزة (وهشام)[4] أن الألف في هذه إنما هي صورة الهمز بعد لام التعريف، والألف بعدها محذوفة على الأصل.

وكذا حذفوا ألف لام (ملٰقوا) حيث جاء (إنهم ملٰقوا الله) (حتى يلٰقوا) (فملٰقيه).

---

(١) « حشوا » أي: في وسط الكلام.

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ش».

(٣) المقصود بالثانية: الألف الثانية من لفظ (آلئٰن) إلا موضع سورة الجن فإنها ثابتة، ولذا استثناها المؤلف.

(٤) ما بين القوسين من (خ).

وألف باء (مبـركاً).

والألف من أسمـاء العدد كيف تصـرفت نحو: (ثلـث مـرات) (ثلـثين ليلة) (ثلـثمائة) (ثمـني حجج) (ثمـنين جلدة).

وألف عين (الميعـد) بالأنفال.

واتفقوا على الإثبات في غيرها نحو: (لا يخلف الميعاد)، وألف راء (تراباً) في قوله (كنا تـرْباً) بالرعد، والنمل، و (كنت ترْباً) بالنبأ، وأثبتوا مـا عداهـا نحو (من تراب).

وحذفوا ألف «ها» من (أيه المؤمنون) و (يا أيه الساحر) و (أيه الثقلان) وأثبتوا ما عداها نحو (يـأيها الناس) وحذفوا ألف تاء (الكتـب) كيف تصرف، إلا أربعة (لكل أجل كتاب) بالرعد (كتاب معلوم) بالحجر (من كتاب ربك) بالكهف، (وكتاب مبين) أول النمل، فأثبتوا فيها الألف.

وكذا حذفوا ألف (آيـت محكمات) (آيـتنا مبصرة) (وآيـته يؤمنون) الا موضعين بيونس (وإذا تتلى عليهم آياتنا) (إذا لهم مكر في آياتنا) فأثبتوا الألف فيهما.

وكذا حذفوها من (قرءٰناً) بيوسف. و(إنا جعلناه قرءٰناً) بالزخرف، وقيل: إنها ثابتة فيهما في العراقية، وثبتت في غيرهما في الكل نحو (فيه القرآن) (قرآناً عربياً).

وقال نصير: الرسوم كلها على حذف ألف (سـحر) في كل القرآن، إلا (قالوا ساحر) بالذاريات، فإنها ثابتة.

وقال نافع : كل ما في القرآن من (ساحر) فالألف قبل الحاء إلا (بكل سحار) بالشعراء، فإنه بعد الحاء.

واتفقت الرسوم على حذف الألف المتوسطة في الاسم الأعجمي العلم الزائد على ثلاثة أحرف، حيث جاء نحو: (إبرٰهيم)، و (إسمٰعيل) و (إسحٰق)،و (هٰرون)، و (ميكـٰل)، و (عمرٰن) ، و (لقمـٰن).

وعلى إثبات ألف (طالوت ملكاً) (فصل طالوت) و (بجالوت وجنوده) (جالوت

وآتاه) وألف(إن يأجوج ومأجوج) و (فتحت يأجوج ومأجوج)، وألف (داود) حيث أتى، لحذف واوه.

واختلف في (هاروت، وماروت)، و (قارون)، و (هامان)، و (اسرائيل) حيث جاء لحذف يائه، فثبتت في أكثر المصاحف، وحذفت في أقلها.

وقد خرج نحو: (آدم)، و (موسى)، و (عيسى)، و (زكريا)، ونحو: (يٰصالح) (يٰمالك) ونحو (عاد).

واتفقوا على حذف ألف فاعل، في الجمع الصحيح المذكر، نحو: (الظٰلمين) (العٰلمين)، و (خٰسئين)، إلا (طاغون) بالذاريات، والطور، و (كراماً كاتبين)[1] وعلى حذف ألف الجمع في السالم المؤنث، إن كثر دوره نحو (المؤمنٰت)، (المتصدقٰت) (ثيبٰت) (ظٰلمٰت).

واتفقت المصاحف الحجازية، والشامية، على إثبات الألف في المشدد، والمهموز نحو (الضالّين)، و (العادّين) و (حافّين) و (قائمون)، و (الصائمون)، و (السائلين).

وأكثر المصاحف العراقية وغيرها، على حذف ألفي فاعل في الجمع الصحيح المؤنث، حتى المشدد، والمهموز، وأقلها على حذف الأولى، وإثبات الثانية نحو: (الصٰلحٰت) (الحٰفظٰت) (قٰنتٰت) (تٰئبٰت) (سٰئحٰت) (صٰفٰت).

واتفقوا على رسم (ليكة) بالشعراء و (ص) بلام من غير ألف قبلها، ولا بعدها، ورسمت في الحجر، و « ق » (الأيكة) بألفين، مكتنفي اللام.

وعلى حذفها من كل جمع على مفاعل، أو شبهه نحو (المسٰجد).

واتفقوا على رسم (تراءا الجمعان) بألف واحدة، بعد الراء.

وعلى رسم (جاءنا قال) بالزخرف بألف واحدة بين الجيم والنون.

---

(١) سورة الانفطار آية (١١).

وعلى رسم كل كلمة لامها همزة مفتوحة، بعد فتحة أو ألف، قبل ألف الاثنين، أو التنوين، بألف واحدة نحو (أن تبوءآ) (خطأ) (ملجأ) (لهن متكأ) (من السماء ماء) (دعاءً ونـداء)، (فيذهب جفاء) (غثاء).

وعلى رسم (نئا) بسبحـن، وفصلت، بألف واحدة بعد النون.

وعلى رسم (رءا) الماضي الثلاثي، اتصل بمضمر، أو ظاهر، متحرك، أو ساكن حيث وقع، بألف بعد الراء نحو (رءا كوكبا) إلا (رأى) أول النجم، وثالثها (ما كذب الفؤاد ما رأى) (لقد رأى) و (أساؤا السوأى) فإنهما رسمتا بالألف، وياء بعد الراء والواو .

واتفقوا على رسم كل كلمة في أولها ألفان فصاعداً، بألف واحدة، وضابطه: كل كلمة أولها همزة مقطوعة للاستفهام، أو غيره، تليها همزة قطع، أو وصل، على أي حركة محققة، أو مخففة، نحو (قل آلله خير) (وآتى المال) (يٰآدم) (آزر)، (آمّين) (ءأنذرتهم) (ءأنت قلت)، (أءلدا) (أءلـه) (أءنزل عليـه)(ءألقى) (ءآمنتم)(ءآلهتنا خير) .

واتفقت [المصاحـف] على حذف الألف الثـانية من (خـطايا) في جمـع التكسير المضاف الى ضمير المتكلم، أو المخاطب، أو الغائب، حيث جاء نحو (نغفر لكم خطيـٰكم) (يغفر لنا ربنا خطيـٰنا) (مما خطيـٰهم) وأكثر المصاحف على حذف الأولى، وأقلها على ثبوتها.

وحذفوا في كل المصاحف الألف بعد واو الجمع من قوله تعالى: ﴿وجاءوا﴾ حيث وقع نحو (وجـاءو على قميصه) (جاءو بالإفك) (وباءو) حيث جاء نحو (وباءو بغضب) وفاء (فاءو) بالبقرة، (وسعو في آيـاتنا) بسبـأ، و (عتو عتـواً) بالفرقان، و (الذين تبوءو الدار) بالحشر.

وكذا حذفوها بعد واو الواحد في (عسى الله أن يعفو) بالنساء دون بقية لفظها في غيرها وأمثالها نحو (ويعفوا) بالبقرة، (ويعفوا عن كثير) بالشورى.

وحذفوا (لن ندعو من دونه) (ونبلو أخباركم) بالقتال و (ترجوا أن) بالقصص و (ادعو) بمريم.

وأما حذف الياء فاتفقوا على حذف الياء الواحدة المتطرفة بعد كسرة اجتزاءً بالكسرة قبلها لاماً وضميراً لمتكلم، فاصلة وغيرها، في الفعل الماضي، والمضارع، والأمر والنهي، والاسم العاري من التنوين، والنداء، والمنقوص، المنون المرفوع، والمجرور، والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

(فالأول): مائة وثلاثة ، وثلاثون نحو (ولا تكفرون)، و(فارهبون)، و (فاتقون)، و (خافون)، و (أن يؤتين)، و (يشفين)، و (يحيين)، و (أكرمن).

(والثاني): وهو المنقوص نحو: (غواش) و (هار).

(والثالث): نحو (يا عباد لا خوف) (ويا قوم)، (ويا رب).

قال في المقنع: حدثنا أحمد، حدثني ابن الأنباري، قال: كل اسم منادى، أضافه المتكلم إلى نفسه فياؤه ساقطة.

ثم قال: إلا حرفين: أثبتوا ياءهما، في العنكبوت (يا عبادي الذين آمنوا) وبالزمر (يا عبادي الذين أسرفوا).

واختلف في حرف بالزخرف (يا عبادي لا خوف) ففي مصاحف المدينة بياء، وفي مصاحفنا بغير ياء.

أي: مصاحف العراق، لأن « ابن الأنباري » من العراق.

وحذفوا ياء (إلفهم) بقريش.

واتفقوا على حذف احدى كل ياءين واقعتين وسطا أو طرفاً خفيفتين، أو إحداهما، أصليتين، أو زائدتين، أو إحداهما نحو: (أثاثاً ورءيا) و (الحواريين) و(الأميين) و (ربانيين) و(النبيين) ونحو (خطئين)، و(متكئين)، و(خسئين)، و (المستهزئين) (والصبئين) و (السيئات)، و (سيئاتكم) ونحو: (من حي عن) و (يحيي) و (يميت) و (لا يستحي أن) و (أنت ولي) .

وهل المحذوف الأولى أو الثانية:

اختار الجعبري حذف الأولى في الأعراب، والثانية في الآخر،لكون اللام محل الاعلال، واستثنوا من صورة الهمز (هيء لنا) (ويهيء لكم) و(أرجئه) (والسيء) و (سيئة) نحو: (مكر السيء) (وءاخر سيئاً) (ولا السيئة).

ونقل الغازي في هجاء السنة أن (هيأ لنا) (ويهيأ لكم) و (مكر السيأ) و (المكر السيأ) بياء واحدة، بعدها ألف فيها، وهو يروي عن المدني، لكنه لم يتابع عليه، كما قال الشاطبي وعبارته:

هيأ يهيأ مع السيأ بها ألف مع يائها رسم الغازي وقد نكرا

نعم قال السخاوي: رأيتها في المصحف الشامي بالألف، كقول الغازي.

قال الجعبري: فيقدمان على النافي، لكونهما مثبتين.

واستثنوا أيضاً من الإعرابية (لفي عليين) بالمطففين فأجمعوا على كتبه بياءين.

واستثنوا - أيضاً - ما اتصل به ضمير الجمع، والمخاطب، والغائب، نحو (نحيي الموتى) (ثم يحييكم) (إذا حييتم) (ثم يحيين) (أفعيينا) (قل يحييها) فاتفقوا على رسمه بياءين.

وكتبوا في العراقية (بآية) (وبآيات) الواحد، والجمع، المجرورين، بالباء الموحدة، كيف وقعا بياءين، نحو (وإذا لم تأتهم بئيية) (والذين كذبوا بئييتنا) (وما نرسل بالئييت إلا) وليس ذلك مشهوراً، وفي أكثرها كالبواقي بياء واحدة .

وأما (حذف) الواو:

فاتفقوا على حذف إحدى كل واوين تلاصقتا في كلمة، انضمت الأولى، أو انفتحت، سواء كانت صورة الواو، أو الهمزة، أو الثانية: زائدة، لتكميل الصيغ المبينة للمعاني، أو لرفع المذكر السالم، أو ضميره، نحو (داود) و (يؤساً) و (الموءودة)، و (يؤده)، و (الغاون)، و (المستهزءون)، و (لا يستون)، و (يدرءون)، و (فادرءوا) و (ليسؤا) و (ليطفئوا) و (أنبئوني).

وكذا حذفوا الواو من (ويدع الإنسان) (ويمح الله) بالشورى، (ويدع الداع) (وسندع الزبانية) .

واتفقوا على رسم ما أوله لام لحقتها لام التعريف، بلام واحدة من (الذي) وتأنيثه، وتثنيتهما، وجمعهما، حيث جاءت نحو: (الذي جعل) (والذان يأتيانها) و (أرنا الذين)، و (الذين يؤمنون)، ونحو: (القبلة التي) (وآليٰء يئسن) (والّتي دخلتم بهن)، (واليل) حيث جاء.

وعلى الإثبات فيما عدا ذلك، نحو (اللغو) و (اللهو) و (اللؤلؤ) و (اللات) .

وأما الثاني ـ وهو الزيادة ـ:

فاتفقوا على زيادة ألف بعد واو ضمير جمع المذكرين، المتصل بالفعل الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي.

وبعد واو الجمع، والرفع، في المذكر السالم المرفوع، ومضاهيه، إذا تطرفت، انضم ما قبلها، أو انفتح، انفصلت عما قبلها كتابة، أو اتصلت.

وبعد الواو التي هي لام في المضارع (كذلك)[1] سكنت، أو انفتحت، وإن حذفا للساكنين لفظاً، ما لم يختصا نحو (آمنوا وهاجروا وجاهدوا) و (خلوا إلى) (عملوا) (اشتروا) (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) (ولا تهنوا وتدعوا)، (ولا تنسوا الفضل) (وائتمروا) (واخشوا) (واتقوا الله) ونحو: (ملاقوا ربهم)، (كاشفوا العذاب) (مرسلوا الناقة)، (وأولوا العلم) ونحو: (وأدعوا ربي) (يرجوا رحمة ربه) بخلاف المفرد نحو (لذو علم) .

واتفقوا على زيادة ألف بين الشين والياء من قوله تعالى : (ولا تقولن لشائ إني فاعل) بالكهف جعلوا الألف علامة فتحة الشين، كما هو في الاصطلاح الأول.

واختلفوا فيما سواه، والصحيح أنها لم تزد في غيره.

---

(١) ما بين القوسين من « خ ».

وكتبوا في كل المصاحف بعد ميم (مائة) ألفاً كيف جاءت موحدة، ومثناة، وواقعة، موقع الجمع، للفرق بينه وبين (منه) نحو (مائة صابرة) (يغلبوا مائتين) (ثلثمائة سنين) .

وأثبتوا ألف (ابن) و (ابنت) حيث وقعا وصفاً أو خبراً، أو مخبراً عنه، نحو: (عيسى ابن مريم) (ومريم ابنت) (إن ابني من أهلي) (إن ابنك سرق) (إحدى ابنتي) .

وكذا كتبوا ألفاً في (الظنونا)، و (الرسولا)، و (السبيلا)، و (لأاذبحنه)، (ولأاوضعوا) و (لا إلى الجحيم)، و (تيأسوا) (أفلم ييأس) .

وبين الجيم والياء في (جاىء) نحو (جاىء بالنبيين) كما في مصاحف الأندلسيين، وهم يعولون على المدني .

وأما زيادة الياء

فاتفقوا على زيادتها على اللفظ في (ملأ) المجرور، والمضاف إلى مضمر، نحو: (إلى فرعون وملائه) (من فرعون وملائهم)، وفي (نبأي المرسلين)، (ومن آناءي اليل) بطه، (وتلقاءي نفسي) بيونس، و (من وراءي حجاب) بالشورى، (وإيتاءي ذي القربى) بالنحل (بلقاءي ربهم) (ولقاءي الآخرة) بالروم (بأييكم المفتون) (بنيناها بأييد) (أفأين مات) (أفأين مت) .

وأما زيادة الواو:

فاتفقوا على زيادة واو ثانية، على اللفظ الموضوع لجمع (ذى) بمعنى (صاحب)، كيف تصرف إعرابه، وكذا المشار به كيف جاء نحو: (وأولوا الأرحام) (يا أولي الألباب) (غير أولي الضرر) (وأولات الأحمال) (وأولئك هم المفلحون) .

وأما الثالث ـ وهو البدل :

فاتفقوا على رسم الألف المتطرفة ياء، وإن اتصلت بضمير، أو هاء تأنيث،

المنقلبة عن ياء، وإن لقيت ساكنة غير ياء، أو عن واو صائرة ياء، أو كالياء، في الأسماء المتمكنة، والأفعال نحو: (الهدى) و (القرى)، و (فتى) و (قرى)، و (الموتى)، و (الأسرى)، و (شتى)، و (أدنى)، و (أزكى)، و (الأعلى)، و (موسى)، و (البشرى)، و (الذكرى)، و (السلوى)، و (المنتهى)، و (أكدى)، و (مثويه) و (مجريها) و (مرسيها) و (إحديهما)، و(إحديهن)، و (ثم هدى)،و(سعى)، و (رمى) و (أغنى)، و (تردى)، و (استوى)، و (أبقى) و (اعتدى)، و (استغنى) و (أدريكم) (ولا أدريكم) و (جليها) و (أرسيها) و (فسويهن) و (تصلىٰ)، (ويدعىٰ) و (يرضىٰ) و (يتوفيكم) و (لا يخشىٰ) و (تتمارى) .

واستثنوا من النوعين مواضع، فاتفقوا على رسم ألفها ألفاً:

منها جزئية تذكر في محالها، من أواخر السور إن شاء الله تعالى.

ومنها كلية، وهي كل ألف جاورت ياء قبلها، أو بعدها، أو اكتنفاها، نحو: (الدنيا)، و (العليا)، و (الحوايا)، و (رؤياك)، و (محياهم ثم) و (هداي)، و (مثواي)، و (بشراي) ونحو (محياي) و (رؤياي)، . ثم (فأحياكم)، (فأحيا به) (ومن أحياها) (وأمات وأحيا)، إلا (يحيى) اسماً أو فعلاً، وكذا (وسقيها) بالشمس، فرسمت بالياء.

واختلف في (نخشى أن تصيبنا) ففي بعض المصاحف بالياء، وفي بعضها بالألف.

ورسموا ألف (أنىٰ) و (عسى) ياء كذلك، حيث وقعا، وكذا (حتىٰ) و (بلىٰ) و(علىٰ) و (هدىٰ) و (إلىٰ) حيث وقعن نحو (أنى شئتم) و (عسى الله) و (حتى يقول) و (بلى من) و (على هدى) و (إلى السماء) .

واتفقوا على رسم نون التأكيد الخفيفة ألفاً في (وليكونا من الصاغرين) و (لنسفعا).

وكذا نون (إذا) عاملة، ومهملة ألفاً نحو (فإذا لا يؤتون) و (إذا لأذقناك)

و (إذا لا يلبثون).

وعلى رسم (كأين) بنون حيث وقعت، نحو (وكأين من نبي) و (كأين من دابة) .

وكتبوا بالواو ألف (الصلوٰة) و (الزكوٰة) و (الحيوٰة) و (الربوٰ) غير مضافات، و (الغدوٰة) و (مشكوٰة) و (النجوٰة) و (منوٰة) .

ورسموا بالهاء هاء التأنيث إلا (رحمت) بالبقرة، والأعراف، وهود، ومريم، والروم، والزخرف.

و (نعمت) بالبقرة، وآل عمران، والمائدة، وإبراهيم، والنحل، ولقمان، وفاطر، والطور.

و (سنت) بالأنفال، وفاطر، وغافر.

و (امرأت) مع زوجها[1].

و (كلمت ربك الحسنى)[2].

(فنجعل لعنت الله) ـ (والخامسة أن لعنت الله) .

(ومعصيت) بقد سمع.

و (شجرت الزقوم) و (قرت عين) و (جنت نعيم) و (بقيت الله) و (يأبت) و (ألت) و (مرضات) و (هيهات) و (ذات)[3] و (أبنت) و (فطرت) .

وأما الرابع ـ وهو الوصل والفصل :

فنحو: (فيما) و (عما) و (إن لم) فيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ أواخر السور،

---

(١) وهي في سبعة مواضع : (إذ قالت امرأة عمران) بآل عمران، (امرأت العزيز) بيوسف، (امرأت فرعون) بالقصص والتحريم، (امرأت نوح) و (امرأت لوط) كلاهما بالتحريم، وما عدا ذلك فبالهاء المربوطة، مثل قوله تعالى : ﴿وإن امرأة خافت من بعلها﴾.

(٢) سورة الأعراف آية (١٣٧).

(٣) من قوله تعالى : ﴿فأنبتنا به حدائق ذات بهجة﴾ النمل آية (٦٠).

وفي باب الوقف على المرسوم.

وأما الخامس ـ وهو الهمز:

فكتبوا صورته بالحرف الذي يؤول إليه في التخفيف، أو يقرب منه، وأهملوا المحذوفة فيه، ورسموا المبتدأة ألفاً، وإليه أشار ابن معطي[1] بقوله:

وكتبوا الهمز على التخفيف وأولا بالألف المعروف

فقياس الهمزة المبتدأة تحقيقاً، أو تقديراً، أن ترسم ألفاً، والمتوسطة، والمتطرفة، الساكنة حرفاً يجانس حركة سابقها، فيكون ألفاً بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة، وواواً بعد الضمة، والمتحركة الساكن ما قبلها صحيحاً، أو معتلاً، أصلاً، أو زائداً لا يرسم لها صورة إلا المضمومة، والمكسورة المتوسطتين بعد الألف، فتصور المكسورة ياء والمضمومة واواً، والمتحرك ما قبلها تصور حرفاً، يجانس حركتها، إلا المفتوحة بعد ضمة، فواو، وبعد كسرة فياء.

وقد وقعت مواضع في الرسم على غير قياس، لمعان تذكر إن شاء الله تعالى ـ في باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

وقد اتفقوا على رسم همزة (أو لاء) إذا اتصلت بهاء التنبيه واواً حيث جاءت نحو (هؤلاء إن) وعلى رسم همزة (يومئذ) و (حينئذ) و (لئلا) و (لئن) بالياء.

ورسمت الهمزة الثانية في (اشمأزت) بالزمر، و(امتلأت) بـ (ق) ألفاً في الحجازي، والشامي، وأقل العراقية ولم يرسم لها صورة في أكثرها.

واتفقوا على رسم همزة الوصل ألفاً، إن لم يدخل عليها أداة، أو دخلت نحو

---

(١) هو: يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، عالم بالعربية والأدب، والقراءات، أصله من أفريقيا، وسكن دمشق مدة وكذلك القاهرة حتى توفي بها سنة ٦٢٨ هـ.
من مؤلفاته « الدرة الالفية في علم العربية » في النحو وأرجوزة في القراءات السبع.
راجع في ترجمته: (وفيات الأعيان ٢/ ٢٣٥)، الأعلام (٩/ ١٩٢ ـ ١٩٣).

(الأسماء الحسنى) ونحو (بـالله) و (تالله) إلا في خمسـة أصول لم يـرسم لها صورة:

الأول: همزة لام التعريف، الداخل عليها لام الجر والابتداء، نحو و (للدار الآخرة) .

الثاني: الهمزة الداخلة على همزة فاء الكلمة، إذا دخلت عليها واو العطف نحو (وأتوا البيوت)(وائتمروابينكم) أو فاء نحو: (فأتوا حرثكم) .

الثالث: الهمزة الداخلة على أمر المخاطب من « سأل » بعد واو العطف نحو: (وسلوا الله) و (سل من أرسلنا) أو فائه نحو (فسلوا أهل الذكر) .

الرابع: الهمزة الداخلة عليها همزة أستفهام نحو: (آلذكرين) .

الخامس: همزة « اسم » المجرور بالباء، المضاف إلى الله نحو: (بسم الله) ويأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ بيان رسم الحروف التي لم تطرد في مواضعها.

السادس: الذي فيه قراءتان نحو: (مـلك) و (يخـدعـون) و (ووٰعدنـا) و (الريـح) والله الموفق.

وأما الركن الثالث:

وهو علم العربية: فاعلم أنه لما كان إنزال القـرآن العزيـز إنما وقـع بلسان العرب، توقف الأمر في أدائه على معرفة كيفية النطق عندهم، وذلك قسمان:

معرفة الإعراب المميز للخطأ، من الصواب.

والثاني: معرفة كيفية نطقهم بكل حرف، ذاتاً، وصفة، وقد وضع لكل منهما كتب مخصوصة فأضربنا عنهما إيثاراً للاختصار.

فصـــل
[في آداب تلاوة القرآن]

لا بأس بذكر شيء من آداب القرآن العظيم، والقارىء، وما ينبغي لمريد علم القراءات وما يتعلق بذلك كالفرق بين القراءة، والرواية، والطريق والوجه، وكيفية جمع القراءات، لمسيس الحاجة لجميع ذلك:

ليعلم أن طلب حفظ القرآن العزيز، والاجتهاد في تحرير النطق بلفظه، والبحث عن مخارج حروفه، وصفاتها، ونحو ذلك، وإن كان مطلوباً حسناً، لكن فوقه ما هو أهم منه، وأولى وأتم، وهو: فهم معانيه، والتفكر فيه، والعمل بمقتضاه، والوقوف عند حدوده، والتأدب بآدابه.

قال الغزالي - رحمه الله تعالى - : أكثر الناس منعوا من فهم (معاني)[1] القرآن لأسباب وحجب، سدلها الشيطان على قلوبهم، فعميت عليهم عجائب أسرار القرآن:

منها: أن يكون الهم منصرفاً إلى تحقيق الحروف، بإخراجها من مخارجها، قال: وهذا يتولاه شيطان، وكل بالقراء ليصرفهم عن فهم معاني كلام الله تعالى، فلا يزال يحملهم على ترديد الحروف يخيل إليهم أنها لم تخرج من مخارجها، فهذا يكون تأمله مقصوراً على ذلك فأنى تنكشف له المعاني، وأعظم ضحكة للشيطان من

---

(١) ما بين القوسين من « ب، خ ».

كان مطيعاً لمثل هذا التلبيس[1].

ثم قال: وتلاوة القرآن حق تلاوته: أن يشترك فيه اللسان، والعقل، والقلب، فحظ اللسان تصحيح الحروف، وحظ العقل تفسير المعاني، وحظ القلب الاتعاظ، والتأثر، والانزجار، والائتمار، فاللسان يرتل، والعقل ينزجر، والقلب يتعظ انتهى.

وفي الجامع الكبير للسيوطي - رحمه الله تعالى - من حديث أبيّ بن كعب - « أن النبي - ﷺ - صلى بالناس فقرأ عليهم سورة، فأغفل منها آية فسألهم: هل تركت (منها)[2] شيئاً فسكتوا فقال:« ما بال أقوام يقرأ عليهم كتاب الله تعالى لا يدرون ما قرىء عليهم فيه، ولا ما ترك هكذا كانت بنو إسرائيل، خرجت خشية الله من قلوبهم (فغابت قلوبهم)[3] وشهدت أبدانهم، ألا وإن الله عز وجل لا يقبل من أحد عملاً حتى يشهد بقلبه ما يشهد ببدنه ».

وفي الحديث: « هلك المتنطعون هم المتعمقون الغالون، الذين يتكلمون بأقصى حلوقهم »[4] مأخوذ من النطع وهو ما ظهر من الغار الأعلى.

وإذا أراد القارىءالقراءة فلينظف فمه بالسواك، ويتطهر، ويتطيب، وليكن في مكان نظيف، والمسجد أفضل بشرطه.

والمختار عدم الكراهة في الحمام[5] والطريق ما لم يشتغل،وإلا كره،كحش،

---

(١) وهو الخلط بين الحق وغيره، قال تعالى: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم..﴾.

(٢) ما بين القوسين من « خ ».

(٣) ما بين القوسين ساقط من « ب، خ ».

(٤) حديث صحيح رواه الإمام احمد في مسنده، ومسلم، وأبو داود من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - (الفتح الكبير ٣/٢٩٢ - ٢٩٣).

(٥) قوله: « والمختار عدم الكراهة في الحمام » ينبغي أن يكون معلوماً أن ذلك مشروط بألا يكون الحمام مشتركاً بينه وبين المكان المعد لقضاء الحاجة، كما هو المعهود هذه الأيام، وإلا كان حراماً! فإنه ينبغي ألا يذكر فيه اسم الله تعالى، صوناً للذات العلية عن الذكر في الأماكن النجسة، والله أعلم ا هـ. محققه.

وبيت الرحى، وهي تدور، أو فمه متنجس، لا محدث، فلا يكره.

ويسن الجهر بها إن أمن رياء، وتأذى أحد من نحو نائم، ومصل، وقارىء لحديث البياضي وهو صحيح « لا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن ».

وأما الحديث الدائر بين الناس « ما أنصف القارىء المصلي » فقال: الحافظ ابن حجر: لا أعرفه، ويغني عنه « لا يجهر بعضكم » الخ.

قال: وهو صحيح في الموطأ وغيره انتهى، وإلا أسر.

والجلوس للقراءة، لأنه أقرب إلى التوقير، وأن يكون مستقبلاً، متخشعاً، متدبراً بسكينة، مطرقاً رأسه غير متربع، وغير جالس على هيئة التكبر، وفي الصلاة أفضل مع البكاء والتباكي، ويساعده على ذلك التدبر، ويردد الآية له ولغيره، كابتغاء تكثير الحسنات.

وأن يحسّن صوته بالقراءة، ويسن طلب القراءة من حسنَه، والإصغاء لها[1]. وإذا مرّ بآية رحمة سأل الله تعالى من فضله، أو آية عذاب استعاذ، وإن مرت به آية فيها اسم « محمد » ﷺ، سواء القارىء والسامع، ولو كان القارىء مصلياً، لكن بالضمير كصلى الله عليه وسلم، لا اللهم صل على محمد للاختلاف في (بطلان الصلاة)[2] بركن قولي.

ويتأكد ذلك عند (إن الله وملائكته يصلون) الآية، ويقول بعد (ويزيدهم خشوعاً) اللهم اجعلني من الباكين إليك، الخاشعين لك وبعد (سبح اسم ربك الأعلى)، سبحان ربي الأعلى، وبعد (بأحكم الحاكمين) بلى، وأنا على ذلك من

---

(١) روى البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود قال: قال لي رسول الله ﷺ: « اقرأ عليّ » قلت: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: « إني أحب أن أسمعه من غيري » فقرأت عليه سورة النساء حتى بلغت ﴿فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً﴾ قال: « أمسك » فإذا عيناه تذرفان » (القرطبي ١٩٧/٥) ط دار الكتب.

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ب، خ ».

الشاهدين. رواه أبو داود مرفوعاً.

وبعد آخر المرسلات، آمنا بالله تعالى.

وكان إبراهيم النخعي إذا قرأ نحو: (وقالت اليهود عزير ابن الله) (وقالت اليهود يد الله مغلولة) خفض بها صوته.

وأن يجتنب (الضحك)[1] واللغط، والحديث، خلال القراءة، فيكره إلا لحاجة.

قال الحليمي: ويكره التحدث بحضورها لغير مصلحة، ولا يعبث بيده، ولا ينظر إلى ما يلهي قلبه عن التدبر.

وإذا عرض له خروج ريح فليمسك عن القراءة، حتى يخرج، ثم يعود للقراءة.

وكذا إذا تثاءب أمسك عنها.

ويقطعها لابتداء السلام ندباً، ولرده وجوباً. وكذا يقطعها ندباً للحمد بعد العطاس، وللتشميت ولإجابة المؤذن.

ولا بأس بقيامه إذا ورد عليه من يطلب القيام له شرعاً[2].

وإذا مر بآية سجدة تلاوة سجد ندباً، وأوجبه الحنفية.

ويتأكد عليه أن يتعاهد القرآن، فنسيان شيء منه كبيرة، كما أوضحه ابن حجر المكي، في كتابه « الزواجر » لحديث أبي داود وغيره « عرضت عليّ ذنوب أمتي، فلم أر ذنباً أعظم من سورة، أو آية أوتيها رجل ثم نسيها »[3].

وليقل ندبا : أنسيت كذا، لانسيته، للنهي عنه في الحديث.

---

(١) في « خ » (الضحكات).

(٢) مثل والديه وشيوخه، وسائر أهل الفضل والصلاح.

(٣) رواه أبو داود والترمذي من حديث أنس ولفظه: « عرضت عليّ أجور أمتي، حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد، وعرضت علي ذنوب أمتي، فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن، أو آية، أوتيها رجل ثم نسيها » (الفتح الكبير ٢/٢٢٦).

ويندب تقبيل المصحف، وتطييبه، وجعله على كرسي، والقيام له كما قاله النووي.

وكتبه، وإيضاحه، إكراماً له، ونقطه وشكله، صيانة له عن التحريف.

وأول من أحدث نقطه وشكله « الحجاج » بأمر « عبد الملك بن مروان ».

وأما نقل قراءات شتى في مصحف واحد، بألوان مختلفة فقال « الداني » لا أستجيزه، لأنه من أشد التخليط، والتغيير للمرسوم.

وقال « الجرجاني » في كتابه: تفسير كلمات القرآن بين أسطره من المذموم انتهى.

وقراءته في المصحف أفضل منها عن ظهر قلب، لأن النظر في المصحف عبادة أخرى.

نعم إن زاد خشوعه، وحضور قلبه في القراءة عن ظهر القلب، فهي أفضل، قاله النووي رحمه الله تعالى تفقهاً، واعتمده الأستاذ « أبو الحسن البكري » قدس [الله] سره. ويجب رفع ما كتب عليه شيء من القرآن، وكذا كل اسم معظم.

وورد أن الملائكة ـ عليهم الصلاة والسلام ـ لم يعطوا فضيلة قراءته، فهم حريصون على استماعه.

وقيل: إن مؤمني الجن يقرأونه.

ويأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ ما يتعلق بختمه آخر الكتاب.

[ما يجب على متعلم القراءات]

من أراد علم القراءات عن تحقيق فلا بد له من حفظ كتاب كامل، يستحضر به اختلاف القراء، ثم يفرد القراءات التي يريدها بقراءة راو راو، وشيخ شيخ وهكذا.

وكان السلف لا يجمعون رواية إلى أخرى، وإنما ظهر جمع القراءات في ختمة واحدة أثناء المائة الخامسة، في عصر « الداني » واستمر إلى هذه الأزمان، لكنه مشروط بإفراد القراءات، وإتقان الطرق والروايات.

[الفرق بين القراءة والرواية والطريق والوجه]

واعلم أن الخلاف إما أن يكون للشيخ كنافع، أو للراوي عنه كقالون، أو للراوي عن الراوي وإن سفل، كأبي نشيط عن قالون، والقزاز عن أبي نشيط، أو لم يكن كذلك.

فإن كان للشيخ بكماله، أي مما اجتمعت عليه الروايات، والطرق عنه، فقراءة.

وإن كان للراوي عن الشيخ فرواية.

وإن كان لمن بعد الرواة وإن سفل، فطريق. وما كان على غير هذه الصفة، مما هو راجع إلى تخيير القارىء فيه فهو وجه.

مثاله: إثبات البسملة بين السورتين، قراءة ابن كثير ومن معه، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش، وطريق صاحب الهادي عن أبي عمرو، وطريق صاحب العنوان عن ابن عامر.

وأما[1] الأوجه فكثلاثة الوقف على العالمين ونحوه، وثلاثة البسملة بين السورتين لمن بسمل، فلا تقل ثلاث قراءات ولا ثلاث روايات، ولا ثلاث طرق، بل ثلاثة أوجه.

وتقول للأزرق في نحو (آدم) و (أوتوا) ثلاث طرق.

والفرق بين الخلافين أن خلاف القراءات، والروايات، والطرق، خلاف نص ورواية.

فلو أخل القارىء بشيء منها كان نقصاً في الرواية.

وخلاف الأوجه ليس كذلك، إذ هو على سبيل التخيير، فبأي وجه أتى القارىء أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالاً بشيء منها فلا حاجة لجمعها في موضع واحد بلا داع.

---

(١) في المخطوطة (ومثال).

ومن ثمة كان بعضهم لا يأخذ منها إلا بالأصح، ويجعل الباقي مأذوناً فيه.

وبعضهم لا يلتزم شيئاً، بل يترك القارىء يقرأ بما شاء.

وبعضهم يقرأ بواحد في موضع، وبآخر في غيره ليجتمع الجميع بالمشافهة.

وبعضهم يجمعها في أول موضع أو موضع ما. وجمعها في كل موضع تكلف مذموم. وإنما ساغ الجمع بين الأوجه في نحو التسهيل، في وقف « حمزة » لتدريب القارىء المبتدىء فيكون على سبيل التعريف فلذا لا يكلف (القارىء)[1] بها في كل محل.

[شروط جمع القراءات]

وإذا تقرر ذلك فليعلم: أنه يشترط على جامع القراءات شروطاً أربعة:

رعاية الوقف، والابتداء، وحسن الأداء، وعدم التركيب.

وأما رعاية الترتيب، والتزام تقديم قارىء بعينه، فلا يشترط.

وكثير من الناس يرى تقديم قالون أولاً، ثم ورشاً، وهكذا على حسب الترتيب السابق، ثم بعد إكمال السبعة يأتي بالثلاثة.

والماهر ـ عندهم ـ هو الذي لا يلتزم تقديم شخص بعينه، فإذا وقف على وجه لقارىء يبتدىء لذلك القارىء بعينه ثم يعطف الوجه الأقرب إلى ما ابتدأ به عليه، وهكذا إلى آخر الأوجه.

[كيفية الجمع]

واختلف في كيفية الأخذ بالجمع:

فمنهم من يرى الجمع بالوقف، وهي طريق الشاميين، وكيفيته أنه إذا أخذ في قراءة من قدمه، لا يزال يقرأ حتى يقف على ما يحسن الابتداء بتاليه، ثم يعود إلى القارىء (التالي)[2] إن لم يكن داخلاً في سابقه، ثم يفعل بكل قارىء حتى ينتهي

---

(١) في « ش » العارف.

(٢) في « خ » الثاني.

الخلف، ثم يبتدىء بما بعد ذلك الوقف.

ومنهم من يرى الجمع بالحرف، وهي طريق المصريين، بأن يشرع في القراءة، فإذا مر بكلمة فيها خلف أعاد تلك الكلمة بمفردها، حتى يستوفي ما فيها من الخلاف.

فإن كانت مما يسوغ الوقف عليه وقف واستأنف، وإلا وصلها بآخر وجه انتهى إليه، حتى ينتهي إلى موقف فيقف.

وإن كان الخلف مما يتعلق بكلمتين، كمد المنفصل، والسكت على ذي كلمتين، وقف على الكلمة الثانية واستأنف الخلاف، وهذه أوثق في استيفاء أوجه الخلاف، وأسهل في الأخذ (وأخصر)[1] والأول أشد في الاستحضار وأسد في الاستظهار.

وللشمس ابن الجزري وجه ثالث مركب من هذين، وهو أنه إذا ابتدأ بالقارىء ينظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له، فإذا وصل إلى كلمة بين القارئين فيها خلف وقف، وأخرجه معه، ثم وصل حتى ينتهي إلى وقف سائغ وهكذا حتى ينتهي الخلاف.

ومنهم من يرى كيفية التناسب، فإذا ابتدأ بالقصر مثلاً أتى بالمرتبة التي فوقه ثم كذلك حتى ينتهى لآخر مراتب المد، وكذا في عكسه، وإن ابتدأ بالفتح أتى بعده بالصغرى، ثم بالكبرى

وإن ابتدأ بالنقل أتى بعده بالتحقيق ثم بالسكت القليل، ثم ما فوقه، وهذا لا يقدر على العمل به إلا قوي الاستحضار.

مهمة:

هل يسوغ للجامع إذا قرأ كلمتين رسمتا في المصاحف كلمة واحدة، وكانت

---

(١) في « ب، خ » أخف.

ذات أوجه نحو « هؤلاء » «يآدم » مثلاً وأراد (استيفاء)[1] بقية أوجهها أن يبتدىء بأول الكلمة الثانية فيقول « آدم » بالتوسط، ثم بالقصر مثلاً، مع حذف أداة النداء لفظاً للاختصار.

قال في الأصل[2]: لم أر في ذلك نقلاً والذي يظهر عدم الجواز.

قال: ويؤيده ما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في مرسوم الخط أنه لا يجوز الوقف على ما اتفق على وصله، إلا برواية صحيحة، كما نصوا عليه انتهى، وهذا هو الذي أخذناه عن شيخنا رحمه الله تعالى[3].

خاتمة:

قال الإمام « أبو الحسن السخاوي » في كتابه « جمال القراء »: « خلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأ ».

وقال النووي ـ رحمه الله تعالى : وإذا ابتدأ القارىء بقراءة شخص من السبعة، فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباط، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة آخر.

والأولى: دوامه على تلك القراءة، ما دام في ذلك المجلس.

وقال الجعبري: والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين، إن تعلقت إحداهما بالأخرى، وإلا كره. قال في النشر: قلت: وأجازه أكثر الأئمة مطلقاً، وجعلوا خطأ مانعي ذلك محققاً.

قال: والصواب عندنا في ذلك التفصيل، فنقول: إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم، كمن يقرأ (فتلقى آدم من ربه كلمات) برفعهما أو بنصبهما ونحو (وكفلها زكرياء) بالتشديد والرفع (وأخذ

---

(١) في « ش » استئناف.

(٢) المراد بالأصل: « لطائف الاشارات للقسطلاني ».

(٣) المراد به الشبراملسي، الذي تقدمت ترجمته في شيوخه.

ميثاقكم) وشبهه مما لا تجيزه العربية، ولا يصح في اللغة.

وأما ما لم يكن كذلك، فإنا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية لم يجز أيضاً، من حيث إنه كذب في الرواية، وإن لم يكن على سبيل الرواية بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح مقبول، لا منع منه ولا حظر، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات، من حيث وجه تساوي العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام، إذ كل من عند الله تعالى، نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين، صلى الله عليهما وسلم، تخفيفاً عن الأمة (وتسهيلاً)[٤] على أهل هذه الملة، فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حدة لشق عليهم، وانعكس المقصود من التخفيف وعاد الأمر بالسهولة إلى التكليف انتهى ملخصاً والله تعالى أعلم.

---

(١) في « خ » « وتهوينا ».

بـــاب
الاستعـــاذة

هي مستحبة عند الأكثر، وقيل واجبة، وبه قال الثوري، وعطاء، لظاهر الآية.
وقال بعضهم: موضع الخلاف إنما هو في الصلاة خاصة، أما في غيرها فسنة قطعاً.

وعلى الأول هي سنة عين، لا سنة كفاية.
فلو قرأ جماعة جملة شرع لكل واحد الاستعاذة[1].

والذي اتفق عليه الجمهور ـ قديماً وحديثاً ـ أنها قبل القراءة، وقيل بعدها. ونقل عن حمزة.
وقيل: قبلها بمقتضى الخبر، وبعدها بمقتضى القرآن جمعاً بين الأدلة.
ونقل الثاني عن « مالك » وغيره لم يصح، وكذا الثالث.

والمختار لجميع القراء في كيفيتها « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ».

وهو المأخوذ به عند عامة الفقهاء، وحكى فيه الاجماع، لكنه تعقب بما روي من الزيادة والنقص، فلا حرج على القارىء في الإتيان بشيء من صيغ الاستعاذة مما صح عند أئمة القراء.

فما ورد في الزيادة على اللفظ المتقدم « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان

---

(١) راجع تفسير القرطبي (١/٨٦) طبعة دار الكتب.

الرجيم » نص عليه الداني في الجامع، ورواه أصحاب السنن الأربعة، عن أبي سعيد الخدري بإسناد جيد.

وروي ذلك عن « الحسن » مع زيادة « إن الله هو السميع العليم » مع الادغام.

وعن الأعمش من رواية المطوعي « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم ».

وعن الشنبوذي كذلك، لكن بالإدغام.

ومما ورد في النقص عنه ما في حديث جبير بن مطعم المروي في أبي داود « أعوذ بالله من الشيطان » فقط.

ويستحب الجهر بها عند الجميع، إلا ما صح من إخفائها من رواية المسيبي عن نافع.

ولحمزة وجهان: الإخفاء مطلقاً، والجهر أول الفاتحة فقط.

والمراد بالإخفاء: الأسرار على ما صوبه في النشر. ومحل الجهر حيث يجهر بالقراءة، فإن أسر القراءة أسر الاستعاذة لأنها تابعة، وهذا في غير الصلاة، أما فيها: فالمختار الإسرار مطلقاً.

وقيد أبو شامة إطلاقهم اختيار الجهر بحضرة سامع.

ويجوز الوقف على التعوذ، ووصله بما بعده، بسملة كان أو غيرها من القرآن. وظاهر كلام الداني أن الأولى وصلها بالبسملة.

وأما من لم يسم، فالأشبه الوقف على الاستعاذة، ويجوز الوصل، وعليه لو التقى مع الميم مثلها نحو « الرجيم . ما ننسخ » أدغم من مذهبه الإدغام كما يجب حذف همزة الوصل في نحو « الرجيم اعلموا أنما ».

تتمة:

إذا قطع القارىء القراءة لعارض، من سؤال، أو كلام يتعلق بالقراءة لم يعده، بخلاف ما إذا كان الكلام أجنبياً ولو رداً لسلام، فإنه يستأنف الاستعاذة، وكذا لو كان القطع إعراضاً عن القراءة.

بـــاب
الإدغـــام

جرى كثير على ذكره بعد الفاتحة، لأجـل (الرحيم . ملك) ومشى [على ذلك] في الأصل وتبعته، على رسمهم، في جعله أول الأصول، لما ذكر، وأخرت سورة الفاتحة، ومعها البسملة، لأول الفرش،لتجتمع السور.

وهو عندهم « اللفظ بساكن فمتحرك، بلا فصل، من مخرج واحد ».

فقـولهم: « اللفظ بسـاكن فمتحـرك » جنس يشمـل المـظهـر والمـدغم، والمخفي، « وبلا فصل » أخرج المظهر، « ومن مخرج » أخرج المخفي.

وهو قريب من قول النشر: « اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني[مشدداً][1]لأن قوله « بحرفين » يشمل الثلاث، وقوله: « حرفاً » خرج به المظهر، وقوله: « كالثـاني » خرج به المخفي.

[أقسامـه]

وهو نوعان: كبير، وصغير.

الأول: الكبير وهو ما كان الأول من المثلين، أو المتجانسين، أو المتقاربين، متحركاً.

---

(١) راجع النشر (١/ ٢٧٤).

ثم إن لأبي عمرو، من روايتي الدوري والسوسي، في هذا النوع، أعني: الكبير مذهبين: الادغام، والإظهار.

كما أن له من الروايتين في الهمز الساكن الآتي مذهبين: التخفيف بالإبدال، والتحقيق.

فيتركب من البابين ثلاثة مذاهب، كل منها صحيح، مقروء به.

١ ـ الأول الإظهار مع الابدال، لأن تحقيق الهمز أثقل من إظهار المتحرك، فخفف الأثقل، ولا يلزم تخفيف الثقيل، وهو أحد وجهي التيسير، من قراءته على الفارسي، كالجامع، من قراءته على أبي الحسن.

٢ ـ الثاني الادغام، مع الإبدال للتخفيف، وهو في جميع كتب أصحاب الادغام، من الروايتين جميعاً، وهو عن السوسي في الشاطبية، والثاني في التيسير، وهو المأخوذ به اليوم من طريق الحرز، وأصله، وبه كان يقرىء الشاطبي ـ رحمه الله ـ كما ذكره السخاوي، وهو مستند أهل العصر في تخصيص السوسي بوجه واحد.

٣ ـ الثالث الاظهار مع تحقيق الهمز، عملاً بالأصل، الثابت عن أبي عمرو، من جميع الطرق.

وأما الادغام مع الهمز، فلا يجوز عند أئمة القراء، عن أبي عمرو، لما فيه من تخفيف الثقيل دون الأثقل.

نعم يجوز ذلك ليعقوب كما هو قاعدته، كما يأتي، فالأولى أن يحتج لأبي عمرو بالاتباع[1].

وأما منع الإدغام مع مد المنفصل لأبي عمرو ـ أيضاً ـ فلقوله في التيسير: إذا أدرج، أو أدغم، لم يهمز، فخص الإدراج الذي هو الاسراع بالمد، والادغام بالابدال، وسيعلم مما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ جواز مد المنفصل مع الابدال.

---

(١) أي: ان القراءة سنة متبعة، ولا مجال فيها للقياس والاجتهاد.

فقول النويري في شرحه للطيبة هنا: والابدال لا يكون إلا مع القصر، إن أراد به السوسي من طريق الحرز فمسلم، وإلا ففيه نظر، لأن كلاً من الدوري، والسوسي، روى عنه مد المنفصل، وتحقيق الهمز، والإبدال، ولم يصرح أحد من المصنفين من طريق الطيبة، وأصلها، التي هي طرق كتابنا هذا بمنع المد مع الإبدال، وإنما صرحوا بامتناع الإدغام مع تحقيق الهمز، كما تقدم، ومع مد المنفصل.

وما ذكره ـ أعني النويري ـ في باب الهمز بناء على ما ذكره هنا، فليتفطن له، نبه عليه شيخنا رحمه الله تعالى.

مثال اجتماع الهمز مع الادغام (يأتهم تأويله كذلك كذب) .

ففيه الثلاثة المتقدم بيانها، ويمتنع الرابع.

ومثال اجتماع الإدغام مع المد (قل لا أقول لكم).

فيمتنع المد مع الادغام، ويجوز الثلاثة الباقية.

ومثال اجتماعها، أعني الادغام والهمز، والمد (قال لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبأتكما بتأويله).

ويتحصل فيها ثمانية أوجه، يمتنع منها ثلاثة، وهي الإدغام مع الهمز، والمد، والادغام، مع الهمز، والقصر، والإدغام مع البدل والمد، وتجوز الخمسة الباقية.

[شروط الإدغام]

ثم إن للإدغام شروطاً، وأسباباً، وموانع.

فشروطه في المدغم: أن يلتقي الحرفان خطا سواء التقيا لفظاً أم لا فدخل نحو: (إنه هو) فلا تمنع الصلة.

وخرج نحو: (أنا نذير) وفي المدغم فيه: كونه أكثر من حرف، إن كان من كلمة ليدخل نحو (خلقكم) ويخرج نحو (نرزقك) و (خلقك).

[أسبابه]

وأسبابه: التماثل: وهو أن يتحدا مخرجاً وصفة، كالباء في الباء، والكاف في الكاف، والتجانس وهو: أن يتفقا مخرجاً، ويختلفا صفة، كالدال في التاء، والتاء في الطاء، والثاء في الذال، والتقارب وهو: أن يتقاربا مخرجاً أو صفة أو مخرجاً وصفة.

[موانعه]

وموانعه قسمان: متفق عليه، ومختلف فيه.

فالمتفق عليه ثلاثة: الأول كونه منوناً أو مشدداً أو تاء ضمير.

فالمنون نحو (غفور رحيم) (سميع عليم) (سارب بالنهار) (نعمة تمنها) (في ظلمات ثلاث) (رجل رشيد).

لأن التنوين حاجز قوي، جرى مجرى الأصول، فمنع من التقاء الحرفين، بخلاف صلة (إنه هو) لعدم القوة، ولا تمنع زيادة الصفة في المدغم، ولذا أجمعوا على إدغام (بسطت) ونحوها.

والمشدد نحو (ربّ بما) (مسّ سقر) (فتم ميقات). (الحق كمن) (أشد ذكراً).

ووجهه ضعف المدغم فيه عن تحمل المشدد، لكونه بحرفين.

وتاء الضمير، متكلماً او مخاطباً نحو (كنت تراباً) (أفأنت تكره) (كدت تركن) (خلقت طيناً) (جئت شيئاً إمراً).

وسيأتي إن شاء الله تعالى (جئت شيئاً) بمريم.

ولا يخفى أن في إطلاقهم تاء الضمير على نحو: (أفأنت تكره) تجوز، إذ التاء فيه ليست ضميراً، على الصحيح، بل حرف خطاب، والضمير « أن ».

والمختلف فيه من الموانع « الجزم » وقد جاء في المثلين في قوله تعالى: (ويخل لكم) (ومن يبتغ غير) (وإن يك كاذباً).

وفي المتجانسين (ولتأت طائفة) وألحق به (وآت ذا القربى).

وفي المتقاربين في قوله (ولم يؤت سعة) والمشهور الاعتداد بهذا المانع في

المتقاربين، واجراء الوجهين في غيره.

وموانع الادغام عند الحسن البصري: التشديد، والتنوين، فقط، لادغام تاء المتكلم، والمخاطب، نحو (كنت تراباً) (أفأنت تكره).

فإذا وجد الشرط، والسبب، وارتفع المانع، جاز الادغام.

فإن كانا مثلين أسكن الأول وأدغم في الثاني، وإن كانا غير مثلين، قلب كالثاني، وأسكن، ثم أدغم، وارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة، من غير وقف على الأول، ولا فصل بحركة، ولا روم، وليس بإدخال حرف في حرف، بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما، كما حققنا طلباً للتخفيف، قاله في النشر.

[أقسام الإدغام الكبير]:

ثم إن هذا النوع، وهو الإدغام الكبير ينقسم إلى مثلين، وغيره.

أما المدغم من المثلين فسبعة عشر حرفاً، الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والراء، والسين، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، والواو، والهاء، والياء. نحو: (لذهب بسمعهم)، (الشوكة تكون) (حيث ثقفتموهم) (النكاح حتى) (شهر رمضان) (الناس سكارى) (يشفع عنده) (يبتغ غير) (خلائف في الأرض) (الرزق قل) (ربك كثيراً) (لاقبل لهم) (الرحيم ملك) (نحن نسبح) (هز والذين)، (فيه هدى) (يأتي يوم).

واختلف المدغمون فيما إذا جزم الأول، وذلك في قوله تعالى: (ومن يبتغ غير) و (يخل لكم) (وإن يك كاذبا) والوجهان في الشاطبية وغيرها، وصححهما في النشر.

وكذا اختلفوا في (آل لوط) وهي في أربعة مواضع: اثنان في الحجر، والثالث في النمل، والرابع في القمر.

وعلل الإظهار فيها بقلة الحروف، ولكن نقض ذلك بادغام (لك كيداً).

والأولى: التعليل بتكرار إعلال عينه، إذ أصل (آل) عند سيبويه «أهل» فقلبت

الهاء همزة، توصلاً إلى الألف، ثم الهمزة ألفاً لاجتماع الهمزتين.

لكن حمل صاحب النشر ما روي عن أبي عمرو من قوله لقلة حروفها، على قلة دورها في القرآن، قال: فإن قلة الدور وكثرته معتبرة.

وكذا اختلفوا، في الواو إذا وقع قبلها ضمة نحو: (هو والذين) (هو والملائكة) ووقع في ثلاثة عشر موضعاً.

وبالإدغام أخذ أكثر المصريين، والمغاربة، وبالاظهار أخذ أكثر البغداديين، واختاره ابن مجاهد.

ومن جعل علة الإظهار فيه المد عورض بإدغامهم (يأتي يوم) ونحوه، ولا فرق بينهما، قاله الداني في جامع البيان.

وبالوجهين قرأت، وأختار الادغام لاطراده أما إذا أسكنت الهاء من (هو) وذلك في ثلاثة مواضع، (فهو وليهم) (وهو وليهم) (وهو واقع بهم) فلا خلاف في الإدغام حينئذ، خلافاً لما وقع في شرح الإمام أبي عبد الله الموصلي، المعروف بشعلة للشاطبية..

قال في النشر - بعد أن نقل عن جامع البيان - عدم الخلاف في إدغامه والصحيح أنه لا فرق بين (وهو وليهم) وبين (العفو وأمر) وبين (فهي يومئذ) إذ لا يصح نص عن أبي عمرو وأصحابه بخلافه.

واختلفوا أيضاً، في (اللائي يئسن) بالطلاق، على وجه إبدال الهمزة ياء ساكنة وقد ذكرها الداني في الإدغام الكبير، وتعقب بأن محلها الصغير، لسكون الياء.

وأجيب: بأن وجه دخولها فيه قلبها عن متحرك. وقد ذهب الداني، والشاطبي، والصفراوي، وغيرهم، إلى إظهار الياء فيها، لتوالي الاعلال، لأن اصلها (اللائي) بياء ساكنة بعد الهمزة، كقراءة «ابن عامر» ومن معه، فحذفت الياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصارت كقراءة قالون ومن معه، ثم أبدلت الهمزة ياء ساكنة، على غير قياس،

لثقلها، فحصل في الكلمة إعلالان، فلا تعل ثالثاً بالادغام. وذهب الآخرون إلى الادغام، قال في النشر « قلت: وكل من وجهي الاظهار والادغام ظاهر مأخوذ به، وبهما: قرأت على أصحاب أبي حيان، عن قراءتهم بذلك عليه، وليسا مختصين بأبي عمرو وبل يجريان لكل من أبدل معه، وهما البزي واليزيدي ».

واتفقوا على إظهار (يحزنك كفره) من أجل الاخفاء قبله ولم يدغم من المثلين في كلمة واحدة، إلا قوله تعالى: (مناسككم) بالبقرة، و(ماسلككم) بالمدثر وأظهر ما عداهما نحو (جباههم) و (وجوههم) و (أتحاجوننا) و (بشرككم) خلافاً للمطوعي عن الأعمش، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

[إدغام المتجانسين والمتقاربين]:

وأما المدغم من المتجانسين والمتقاربين فهو ضربان أيضاً في كلمة اصطلاحية، وفي كلمتين.

أما ما كان من كلمة فلم يدغم منه إلا القاف في الكاف؛ إذا تحرك ما قبل القاف، وكان بعد الكاف، ميم، جمع لتحقق الثقل بكثرة الحروف والحركات، نحو (خلقكم) و (رزقكم) و(واثقكم)و (سبقكم) ولا ماضي غيرهن، ونحو (نخلقكم) و (نرزقكم) (فنغرقكم) ولا مضارع غيرهن، فإن سكن ما قبل القاف نحو (ميثاقكم) (ما خلقكم) أو لم يأت بعد الكاف ميم جمع نحو: (خلقك) و (نرزقك) فلا خلاف في إظهاره، إلا إذا كان بعد الكاف نون جمع وهو (طلقكن) فقط بالتحريم، ففيه خلاف، لكراهة اجتماع ثلاث تشديدات في كلمة.

قال صاحب النشر: وعلى إطلاق الوجهين فيها من علمناه من قراء الامصار. ا هـ.

وأما ما كان من كلمتين: فإن المدغم من الحروف في مجانسه، أو مقاربه، بشرط انتفاء الموانع المتقدمة، ستة عشر حرفاً: وهي الباء، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والدال، والذال، والراء، والسين، والشين، والضاد، والقاف، والكاف،

واللام، والميم، والنون.

وقد جمعت في قولك: (رض سنشد حجتك بذل قثم).

فالباء تدغم في الميم في قوله تعالى: (يعذب من يشاء) فقط وهو في خمسة مواضع، لاتحاد مخرجهما، وتجانسهما في الانفتاح، والاستفال،(والجهر)[1] وليس منه موضع آخر البقرة، لسكون الباء، فمحله الصغير، وفهم من تخصيص (يعذب) خروج نحو (سنكتب ما قالوا) و (يضرب مثلاً).

والتاء تدغم في عشرة أحرف: الثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

ففي الثاء، نحو: (بالبينات ثم)، (ذائقة الموت ثم) **واختلف** عنه في (الزكوٰة ثم) بالبقرة و (التورية ثم) بالجمعة لأنهما مفتوحان بعد ساكن، فروى إدغامهما ابن حبش، من طريقي الدوري، والسوسي، وبذلك قرأ الداني من الطريقين.

وروى أصحاب ابن مجاهد عنه الإظهار، لخفة الفتحة بعد السكون.

وفي الجيم، نحو (الصالحات جنات) ؛ (ورثة جنة النعيم).

وفي الذال نحو: (الآخرة ذلك) (الدرجات ذو).

واختلف في (وآت ذا القربى) (فآت ذا القربى) كلاهما من أجل الجزم، أوما في حكمه وبالوجهين قرأ الداني، وأخذ الشاطبي، وأكثر المصريين.

وفي الزاى نحو: (الآخرة زينا).

وفي السين نحو: (الصالحات سندخلهم)

وفي الشين نحو: (بأربعة شهداء).

واختلف في: (جئت شيئاً فريا) بمريم.

وعلل الإظهار بكون تاء (جئت) للخطاب، وبحذف عينه، الذي عبر عنه

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ب، خ ».

الشاطبي، بالنقصان وذلك لأنهم لما حولوا «فعل» المفتوح العين الأجوف، اليائي، إلى «فعل» بكسرها عند اتصاله بتاء الضمير، ، وسكنوا اللام وهي الهمزة هنا، وتعذر القلب، نقلوا كسرة الياء إلى الجيم، فحذفت الياء للساكنين، ولكن ثقل الكسرة سوّغ الادغام، وبالوجهين أخذ الشاطبي، وسائر المتأخرين.

وفي الصاد نحو: (والصآفآت صفاً).

وفي الضاد نحو: (والعاديات ضبحاً).

وفي الطاء نحو: (الصلاة طرفى).

واختلف في (ولتأت طائفة) لمانع الجزم، لكن قوي الادغام هنا للتجانس، وقوة الكسر، والطاء، ورواه الداني والأكثرون بالوجهين.

وأما (بيت طائفة) بالنساء، فأدغمه أبو عمرو، وجهاً واحداً، كما يأتي في محله ـ إن شاء الله تعالى .

وفي الظاء نحو: (الملائكة ظالمي).

والثاء تدغم في خمسة أحرف: التاء، والذال، والسين، والشين، والضاد.

ففي التاء نحو: (حيث تؤمرون).

وفي الذال نحو: (الحرث ذلك) لا غير .

وفي السين نحو:(وورث سليمـٰن) .

وفي الشين نحو: (حيث شئتما)

وفي الضاد نحو: (حديث ضيف) فقط.

والجيم تدغم في موضعين: **أحدهما**: في الشين في: (أخرج شطأه) على خلاف بين المدغمين.

والثاني: في التاء في (ذي المعارج تعرج)

والحاء تدغم في العين، في حرف وهو (زحزح عن النار) على خلاف فيه أيضاً بين المِدغمين.

والدال تدغم في عشرة أحرف: التاء، والثاء، والجيم، والذال، والزاي،

والسين، والشين، والصاد ، والضاد، والظاء.

إلا أن تكون الدال مفتوحة، وقبلها ساكن، فإنها لا تدغم إلا في التاء لقوة التجانس.

ففي التاء نحو: (المساجد تلك) (بعد توكيدها).

وفي الثاء (يريد ثواب) .

وفي الجيم نحو: (داود جالوت).

وفي الذال نحو: (القلائد ذلك).

وفي الزاي (يكاد زيتها)

وفي السين نحو (الأصفاد سرابيلهم).

وفي الشين نحو: (وشهد شاهد).

وفي الصاد (نفقد صواع الملك).

وفي الضاد (من بعد ضراء).

وفي الظاء (من بعد ظلمه).

والذال تدغم في السين، في قوله تعالى: (فاتخذ سبيله) موضعي الكهف.

وفي الصاد في قوله تعالى: (ما اتخذ صاحبة) فقط.

والراء تدغم في اللام نحو: (أطهر لكم) (المصير لا يكلف) (النهار لآيات).

فإن فتحت، وسكن ما قبلها أظهرت، نحو: (الحمير لتركبوها).

وتقدم التنبيه على أن زيادة الصفة في المدغم، كالتكرير هنا، لا تمنع إدغامه فيما دونه، لإجماعهم على إدغام(أحطت) مع قوة الطاء، ولو سلم فالتكرير أمر عدمي عارض في الراء، لا متأصل فلا يقويها.

والسين تدغم في الزاي، في قوله تعالى: (وإذا النفوس زوجت) وفي الشين في قوله تعالى: (الرأس شيباً) باختلاف بين المدغمين فيه.

وأجمعوا على إظهار (لا يظلم الناس شيئاً) لخفة الفتحة بعد السكون.

والشين تدغم في حرف واحد وهو السين من قوله تعالى: (ذي العرش سبيلاً) على خلاف بين المدغمين.

والضاد تدغم في الشين، في قوله تعالى: (لبعض شأنهم) لا غير بخلاف أيضاً.

وأما إدغام (الارض شقاً) فغير مقروء به لانفراد القاضي أبي العلاء به، عن ابن حبش.

والقاف تدغم في الكاف، إذا تحرك ما قبلها نحو: (ينفق كيف يشاء).

وتقدم الكلام على نحو (خلقكم) مع (طلقكن) و (نرزقك) فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو: (وفوق كل).

والكاف تدغم في القاف، إذا تحرك ما قبلها، نحو: (لك قال) فإن سكن ما قبلها لم تدغم، نحو (وتركوك قائماً).

واللام تدغم في الراء، إذا تحرك ما قبلها بأي حركة، نحو: (رسل ربك) (أنزل ربكم) (كمثل ريح) فإن سكن ما قبلها أدغمها مكسورة أو مضمومة، فقط نحو: (يقول ربنا) (إلى سبيل ربك).

فإن انفتحت بعد الساكن نحو: (فعصوا رسول ربهم) امتنع الإدغام، لخفة الفتحة، إلا لام قال، نحو: (قال ربك) (قال رجلان) فإنها تدغم حيث وقعت، لكثرة دورها.

والميم، تسكن عند الباء، إذا تحرك ما قبلها، فتخفى بغنة نحو: (أعلم بالشاكرين).

وليس في الإدغام الكبير مخفي غير ذلك، عند من أخفاه، فإن سكن ما قبلها أظهرت نحو. (إبراهيم بنيه) ونبه بتسكين الباء، على أن الحرف المخفي كالمدغم، يسكن ثم يخفى، لكنه يفرق بينهما بأنه في المدغم يقلب، ويشدد الثاني بخلاف المخفي.

والنون تدغم إذا تحرك ما قبلها في الراء، واللام، نحو: (تأذن ربك) (نؤمن لك) فإن سكن ما قبلها أظهرت، عندهما نحو (يخافون ربهم) (يكون لهم) إلا النون من (نحن) فقط فإنها تدغم نحو (نحن لك) لثقل الضمة مع لزومها، ولكثرة دورها.

فهذا ما أدغمه أبو عمرو، وقد شاركه غيره فقرأ حمزة وفاقاً له بإدغام التاء في

أربعة مواضع، وهي (والصافات صفاً) (فالزاجرات زجراً) (فالتاليات ذكراً) (والذاريات ذروا) بغير إشارة.

واختلف عن خلاد عنه في (فالملقيات ذكراً) (فالمغيرات صبحاً) وبالإدغام قرأ الداني على أبي الفتح والوجهان في الشاطبية.

وقرأ يعقوب بإدغام الباء في الباء في (والصاحب بالجنب) بالنساء.

وقرأ رويس بإدغام أربعة أحرف كأبي عمرو، لكن بلا خلاف: (نسبحك كثيراً) (ونذكرك كثيراً إنك كنت) (فلا أنساب بينهم).

واختلف عنه في إدغام اثني عشر حرفاً: (لذهب بسمعهم) بالبقرة، و (جعل لكم) جميع ما في النحل، وهو ثمانية و (لا قبل لهم) بالنمل (وأنه هو أغنى) (وأنه هو رب الشعرى) كلاهما بالنجم.

فأدغمها النخاس من جميع طرقه، وكذا الجوهري، كلاهما عن التمار، وهو الذي لم يذكر الداني، وأكثر أهل الأداء عن رويس سواه، فهو الراجح، ورواها أبو الطيب، وابن مقسم، كلاهما عن التمار عنه، بالإظهار.

واختلف عن رويس أيضاً، لكن من غير ترجيح في أربعة عشر حرفاً، ثلاثة بالبقرة، (فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم) (والعذاب بالمغفرة) و (نزل الكتاب بالحق) بعدها، وفي الاعراف (من جهنم مهاد)، وفي الكهف (لا مبدل لكلماته) وفي مريم (فتمثل لها) وفي طه (ولتصنع على عيني)، وفي النحل (وأنزل لكم من السماء) وفي الزمر (وأنزل لكم من الأنعام) وفي الروم (كذلك كانوا) وفي الشورى (جعل لكم من أنفسكم)، وفي النجم (وأنه هو أضحك وأبكى) (وأنه هو أمات وأحيى) الأولان، وفي الانفطار (ركبك كلا).

وروى الأهوازي، وابن الفحام إدغام (جعل لكم) جميع ما في القرآن وروى الحمامي التخيير فيها.

وروى أبو الكرم الشهرزوري، صاحب المصباح، عن يعقوب بكماله، إدغام

جميع ما أدغمه أبو عمرو، من المثلين، والمتقاربين، وإليه الاشارة بقول الطيبة :

وقيل عن يعقوب ما لابن العلا .

وكذا ذكره أبو حيان في كتابه «المطلوب في قراءة يعقوب» .

وبه قرأ ابن الجزري عن اصحابه، وحكاه أبو الفضل الرازي، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمزة.

قال شيخنا: وذلك لأنهم لما أطلقوا الإدغام عنه، ولم يشترطوا له ما اشترطوا لأبي عمرو، دل على إدغامه بلا شرط.

قال : وكما دل على الإدغام مع الهمز، يدل عليه مع مد المنفصل، وهو كذلك، كما تقدم التصريح به.

واختص يعقوب، عن أبي عمرو بإدغام التاء من (ربك تتمارى) بالنجم.

ورويس بإدغامها من (ثم تتفكروا) بسبأ. وإذا ابتدآ بهاتين الكلمتين فبتاءين مظهرتين، موافقة للرسم والأصل، بخلاف الابتداء بتآآت البزي الآتية ، إن شاء الله تعالى فإنها مرسومة بتاء واحدة، فكان الابتداء بها كذلك.

وافق اليزيدي أبا عمرو، على إدغام جميع الباب بقسميه اتفاقاً واختلافاً.

والحسن على إدغام المثلين في كلمتين فقط،وزاد تاءالمتكلم،والمخاطب، كـ(كنت تراباً) (أفأنت تكره).

وابن محيصن على ما ضم أوله من المثلين في كلمتين، نحو: (يشفع عنده) ويشير إلى ضم الحرف.

وزاد من المفردة إدغام باقي المثلين، إلا أنه أظهر ما اختلف فيه عن أبي عمرو، كـ(يخل لكم).

وعنه إدغام القاف في الكاف، نحو (خلقكم) و (رزقكم) وعنه من المفردة إدغام جميع المتجانسين، والمتقاربين، إلا أنه أظهر ما اختلف فيه عن ابي عمرو، وزاد منها إدغام الضاد في التاء نحو: (أفضتم) و (أقرضتم).

وأدغم من المبهج ، والمفردة، الضاد في الطاء، إذا اجتمعا في كلمة نحو (اضطر) (اضطررتم) والظاء في التاء من (أوعظت) ويبقى صوت حرف الاطباق .

ووافق الشنبوذي عن الأعمش على إدغام الباء في الباء، وعلى إخفاء الميم عند الباء نحو (أعلم بالشاكرين) وباء (يعذب) عند ميم (من) .

والمطوعي على إدغام جميع المثلين في كلمتين وزاد مثلى كلمة، في جميع القرآن نحو (جباههم) لتلاقي المثلين . واستثنى من إدغام التاء (إلا موتتنا) ووافقه ابن محيصن، على إدغام (بأعيننا) بالطور، وعنه الإظهار من المبهج .

فصل
يلتحق بهذا الباب خمسة أحرف

أولها ـ (بيت طائفة) بالنساء ادغم التاء منه في الطاء، أبو عمرو، وحمزة.

ثانيها ـ (لا تأمننا) بيوسف ، أجمع الأئمة العشرة على إدغامه، واختلفوا في اللفظ به.

فقرأ أبو جعفر بإدغامه ادغاماً محضاً، من غير إشارة وسيأتي له إبدال الهمزة الساكنة، وافقه الشنبوذي، عن الأعمش.

والباقون بالإشارة، واختلفوا فيها، فبعضهم يجعلها روماً، فيكون ذلك إخفاء ، لا إدغاماًصحيحاً، لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف صوت الحركة، وبعضهم يجعلها إشماماً، وهو عبارة عن ضم الشفتين، إشارة إلى حركة الفعل، مع الإدغام الصريح.

قالوا: وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام فيصح معه حينئذ الادغام.

والروم اختيار الداني، وبالاشمام قطع أكثر أهل الاداء.

قال ابن الجزري، وإياه أختار، مع صحة الروم عندي، وافقهم ابن محيصن، والحسن، واليزيدي.

وعن المطوعي عن الأعمش، الإظهار المحض، فينطق بنونين، أولاهما مضمومة، والثانية مفتوحة.

ثالثها ـ (ما مكنني) في الكهف.

قرأ ابن كثير بإظهار النون، والباقون بالإدغام.

رابعها ـ (أتمدوونن) بالنمل.

أدغم النون في النون حمزة، وكذا يعقوب، والباقون بالإظهار، وهي بنونين في جميع المصاحف، وسيأتي حكم يائها في الزوائد، إن شاء الله تعالى.

خامسها ـ (أتعداننني) بالأحقاف.

أدغم هشام النون في النون، وافقه الحسن، وابن محيصن، بخلف عنه.

والباقون بالإظهار وهي كذلك في جميع المصاحف، ويأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ جميع ذلك مبسوطاً في محاله من الفرش.

فصل

[في جواز الروم والاشمام في الحرف المدغم]

تجوز الإشارة بالروم والإشمام، إلى حركة الحرف المدغم، سواء كان مماثلاً أو مقارباً، أو مجانساً، إذا كان مضموماً، وبالروم فقط، إذا كان مكسوراً، وترك الإشارة هو الأصل، والإدغام الصحيح يمتنع مع الروم، دون الإشمام.

والآخذون بالإشارة أجمعوا على استثناء «الميم» عند مثلها، وعند «الباء» وعلى استثناء «الباء» عند مثلها، وعند الميم، واستثنى بعضهم «الفاء» عند «الفاء» وذلك نحو: (يعلم ما) (وأعلم بما) (نصيب برحمتنا) (يعذب من) (تعرف في وجوههم).

تنبيهان:

الأول: كل من أدغم الراء في مثلها أو في اللام أبقى إمالة الألف قبلها، نحو: (وقنا عذاب النار ربنا) (والنهار لآيات) لعروض الإدغام، والأصل عدم الاعتداد به.

وروى «ابن حبش» عن السوسي، فتح ذلك، حالة الإدغام اعتداداً بالعارض، والأول مذهب ابن مجاهد، وأكثر القراء، وأئمة التصريف، وقد ترجح الإمالة عند من يأخذ بالفتح في قوله تعالى: (في النار لخزنة) لوجود الكسر بعد الألف، حالة الإدغام، قاله في النشر قياساً.

الثاني: لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون متحركاً، أو ساكناً، فالأول لا كلام فيه، والثاني إما أن يكون معتلاً أو صحيحاً، فإن كان معتلاً أمكن الإدغام

معه، وحسن لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر، كالوقف، سواء كان المعتل حرف مد، نحو: (الرحيم ملك) (قال لهم) (يقول ربنا) أو حرف لين نحو: (قوم موسى) (وكيف فعل) والمد أرجح.

وفي النشر: لو قيل باختيار المد في حرف المد، والتوسط في حرف اللين، لكان له وجه، لما يأتي في باب المد ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وإن كان الساكن صحيحاً عسر الإدغام معه، لكونه جمعاً بين ساكنين، ليس أولهما حرف علة، وذلك نحو: (شهر رمضان) (العفو وأمر)(زادته هذه)(المهد صبياً).

وفيه طريقان ثابتان، صحيحان، مأخوذ بهما: طريق المتقدمين، إدغامه إدغاماً صحيحاً، قال الحافظ البارع المتقن الشمس ابن الجزري: «والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الاداء، والنصوص مجتمعة عليه»[1] الطريق الثاني: لأكثر المتأخرين، أنه مخفي، بمعنى مختلس الحركة، وهو المسمى بالروم، المتقدم آنفاً وهو في الحقيقة مرتبة ثالثة، لا إدغام، ولا إظهار، وليس المراد: الاخفاء المذكور، في باب النون الساكنة والتنوين، وفرارهم من الإدغام الصحيح، لما يلزم عليه من التقاء الساكنين، على غير حده، وذلك لأن قاعدة الصرفيين أنه لا يجمع بين ساكنين إلا إذا كان الأول حرف علة، مداً أو ليناً.

فإن كان صحيحاً جاز وقفاً، لعروضه، لا وصلاً، فحصل من قاعدتهم أنه لا يجمع بين ساكنين.

والأول صحيح في الوصل، وقد ثبت عن القراء اجتماعهما فخاض فيها الخائضون، توهماً منهم ان ما خالف قاعدتهم لا يجوز، وهو كما قاله جميع المحققين: أنا لا [نسلم][2] ان ما خالف قاعدتهم غير جائز، بل غير مقيس، وما خرج عن القياس إن لم يسمع فهو لحن، وإن سمع فهو شاذ قياساً فقط، ولا يمتنع وقوعه في القرآن.

---

(١) راجع: النشر جـ ١ ص ٢٩٩ طبعة التجارية.

(٢) في « ش » (سلم) تحريف.

وأيضاً: فهو ملحق بالوقف، إذ لا فرق بين الساكن للوقف، والساكن للإدغام.

ثم نعود ونقول: دعواهم عدم جوازه وصلاً، ممنوعة، وعدم وجدان الشيء لا يدل على عدم وجوده، في نفس الأمر، فقد سمع التقاؤهما من أفصح العرب، بل أفصح الخلق على الاطلاق ﷺ فيما يروى:

«نعمَّا المال الصالح للرجل الصالح[1]».

قاله أبو عبيدة، واختاره، وناهيك به، وتواتر ذلك عن القراء، وشاع وذاع ولم ينكر، وهو إثبات مفيد للعلم، وما ذكروه نفي مستنده الظن، فالإثبات العلمي أولى، من النفي الظني.

ولئن سلمنا أن ذلك غير متواتر، فأقل الأمر أن يثبت لغة بدلالة نقل العدول له، عمن هو افصح، ممن استدلوا بكلامهم، فبقي الترجيح في ذلك بالإثبات، وهو مقدم على النفي، وإذا حمل كلام المخالف على أنه مقيس، أمكن الجمع بين قولهم والقراءة المتواترة، والجمع ولو بوجه أولى.

وقال ابن الحاجب: ـ بعد نقله التعارض بين قولي القراء والنحويين ـ ما نصه: «والأولى الرد على النحويين في منع الجواز، فليس قولهم بحجة، إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين؛ فلا يكون إجماع النحويين حجة، مع مخالفة القراء لهم، ثم ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي، فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى، لأنهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد، ثم لو سلم انه ليس بمتواتر، فالقراء أعدل، وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى» انتهى، والله أعلم.

---

(١) انظر: النشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

النوع الثاني : الادغـام الصغير

وهو ما كان الحرف المدغم منه ساكناً[1].

وينقسم إلى واجب، وممتنع، وجائز.

الأول: إذا التقى حرفان أولهما ساكن، نحو (ربحت تجارتهم) (يدرككم) (يوجهه)(قالت طائفة)(قد تبين)(أثقلت دعوا)وجب إدغام الأول منهما بشروط ثلاثة:

الأول: أن لا يكون أول المثلين هاء سكت، فإنها لا تدغم، لأن الوقف على الهاء منوي، نحو: (ماليه هلك) ويأتي الكلام عليها في محلها إن شاء الله تعالى.

الثاني : أن لا يكون حرف مد نحو (قالوا وهم) (في يوم) لئلا يذهب المد بالادغام.

الثالث : أن لا يكون أول الجنسين حرف حلق، نحو (فاصفح عنهم).

القسم الثاني: الممتنع، وهو ان يتحرك أولهما، ويسكن ثانيهما[2] مثاله في كلمة (ضللتم) وفي كلمتين (قال الملأ).

القسم الثالث: الجائز وهو المراد هنا، وينحصر في فصول «ستة».

وهي: « إذ » و « قد » و « تاء التأنيث » و « هل » و « بل » وحروف قربت مخارجها، وأحكام النون الساكنة والتنوين.

---

(١) أي: سكن الأول، وتحرك الثاني، وسمي صغيراً لقلة وروده، بخلاف الكبير، فإنه عام. وقيل: سمي صغيراً لقلة ما فيه من أعمال، حيث يسكن الثاني فقط ويدغم في الأول، بخلاف الكبير. انظر: نهاية القول المفيد ص ١٠٥. ابراز المعاني لأبي شامة ص ١٣٨.

(٢) ويسمى بالمطلق، ولا يترتب عليه شيء، وإنما يذكر تميماً للأقسام كما يقولون. ا هـ محققه.

الفصل الأول

في حكم ذال إذ

اختلف في إدغامها في ستة أحرف، وهي حروف (تجد) و (الصفير) الصاد، والسين، والـــزاي.

فالتاء نحو (إذ تبرأ) والجيم،(إذ جاء) والدال (إذ دخلوا) والصاد(وإذ صرفنا)ولا ثاني له، والسين (إذ سمعتموه) والزاي: (وإذ زين) .

فقرأ أبو عمرو، وهشام، بإدغام الذال في الستة ، وافقهما، اليزيدي، وابن محيصن، وأظهرها عند الستة نافع، وابن كثير، وعاصم، وكذا أبو جعفر، ويعقوب.

واختلف عن «ابن ذكوان» في الدال: فادغم الذال فيها من طريق الأخفش، وأظهرها من طريق الصوري، كالخمسة الباقية.

وقرأ حمزة، وكذا خلف، بإدغامها في التاء، والدال فقط. وبإظهارهـا عند الأربعة الباقية.

وقرأ خلاد، والكسائي، بإدغامها في غير الجيم، وافقهما الحسن.

وعن الأعمش إدغامها في الـزاي، والصاد، والسين ، وزاد المـطوعي عنه «الجيم».

الفصل الثاني

في حكم دال قد

اختلف في إدغامها في ثمانية أحرف.

الأول: الجيم نحو: (لقد جاءكم).

الثاني: الذال [مثل] (ولقد ذرأنا) ليس غيره.

الثالث: الزاي (ولقد زينا) فقط.

الرابع: السين (قد سألها).

الخامس: الشين (قد شغفها) فقط.

السادس: الصاد (ولقد صرفنا).

السابع: الضاد (قد ضلوا).

الثامن: الظاء (لقد ظلمك).

فأدغمها فيهن أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وهشام، وكذا خلف، وافقهم الأربعة.

لكن اختلف عن «هشام» في(لقد ظلمك) بـ(ص) فالإظهار له في الشاطبية كأصلها[1] وفاقاً لجمهور المغاربة، وكثير من العراقيين، .

وهو في المبهج وغيره؛، عنه من طريقيه. والإدغام له في المستنير وغيره،

---

(١) وهو كتاب « التيسير في القراءات السبع » لأبي عمرو الداني، المتوفى سنة ٤٤٤ هـ طبع عدة طبعات أولها في استانبول سنة ١٩٣٠ م.

وفاقاً لجمهور العراقيين، وبعض المغاربة.

وأدغمها ورش في الضاد، والظاء المعجمتين، وأظهرها عند الستة.

وأدغمها ابن ذكوان في الذال، والضاد، والظاء، المعجمات فقط.

واختلف عنه في الزاي: فالإظهار رواية الجمهور، عن الأخفش عنه، والإدغام رواية الصوري عنه، وبعض المغاربة عن الأخفش.

والباقون بالإظهار، وهم: ابن كثير، وعاصم، وقالون، وكذا أبو جعفر، ويعقوب.

الفصل الثالث

في حكم تاء التأنيث

اختلف في إدغامها في ستة أحرف:

أولها: الثاء نحو (كذبت ثمود).

ثانيها: الجيم (وجبت جنوبها).

ثالثها: الزاي (خبت زدناهم) فقط.

رابعها: السين (كانت سراباً).

خامسها: الصاد (لهدمت صوامع).

سادسها: الظاء (حملت ظهورهما).

فأدغمها في الستة أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وافقهم الأربعة.

وأدغمها في الظاء فقط، ورش، من طريق الأزرق.

واظهرها خلف في الثاء فقط.

وادغمها ابن عامر في الظاء، والصاد، وأدغمها هشام في الثاء.

واختلف عنه في حروف (سجز) السين، والجيم والزاي، فالإدغام من طريق الداجوني، وابن عبدان، عن الحلواني، والإظهار من باقي طرق الحلوانـي.

واختلف عن الحلواني عنه في (لهدمت صوامع).

وأظهرها ابن ذكوان عند حروف (سجز) المتقدمة واختلف عنه في الثاء، فروى عنه الصوري الإظهار، وروى عنه الاخفش الإدغام.

واختلف عنه أيضاً في (أنبتت سبع)

فأدغمها الصوري ، وأظهرها الأخفش. وأما حكاية الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ الخلاف عن ابن ذكوان في (وجبت جنوبها) فتعقبه في النشر بأنه لا يعرف خلافاً عنه، في إظهارها من هذه الطرق، التي من جملتها طرق الشاطبية.

الفصل الرابع

في حكم لام هل وبل

اختلف في إدغامها في ثمانية أحرف:

أولها: (التاء) نحو (هل تنقمون) (بل تأتيهم).

ثانيها: (هل ثوب) فقط.

ثالثها: الزاي: (بل زين) (بل زعمتم) فقط.

رابعها: السين (بل سولت) معاً فقط.

خامسها: الضاد (بل ضلوا) فقط.

سادسها: الطاء (بل طبع).

سابعها: الظاء (بل ظننتم) فقط.

ثامنها: النون (هل نحن) (بل نقذف) فاشترك هل وبل في التاء، والنون. واختص هل بالثاء المثلثة، وبل بالخمسة الباقية.

فقرأ بإدغام اللام في الأحرف الثمانية الكسائي، وافقه ابن محيصن. بخلف عنه، في لام هل في النون.

وقرأ حمزة بالإدغام في التاء والثاء والسين.

واختلف عنه في (بل طبع) فأدغمه خلف، من طريق المطوعي، وكذا رواه ابن مجاهد عن اصحابه عنه.

وأدغمه خلاد ـ أيضاً ـ من طريق فارس بن أحمد، وكذا في التجريد من

قراءته، على الفارسي.

وخص في الشاطبية الخلاف بخلاد، والمشهور عن حمزة الإظهار من الروايتين.

وقرأ هشام بالإظهار عند الضاد، والنون، واختلف عنه في الستة الباقية وصوب في النشر الإدغام عنه فيها، وقال: إنه الذي عليه الجمهور، وتقتضيه أصول هشام.

واستثنى أكثر رواة الإدغام عن هشام (هل تستوي الظلمات) بالرعد فاظهروها، وهو الذي في الشاطبية وغيرها، ولم يستثنها في الكفاية، واستثناها في الكامل للحلواني، دون الداجوني.

ونص في المبهج على الوجهين من طريق الحلواني عنه.

والباقون بالإظهار في الثمانية، إلا أن ابا عمرو أدغم لام «هل» في تاء «ترى» «بالملك» و «الحاقة» فقط، وافقه الحسن واليزيدي والله أعلم.

الفصل الخامس

في حكم حروف قربت مخارجها وهي سبعة عشر حرفاً

الأول: الباء الساكنة عند الفاء، في خمسة مواضع: (يغلب فسوف) (تعجب فعجب) (اذهب فمن) (فاذهب فإن) (يتب فأولئك).

فأدغمها في الخمسة المذكورة أبو عمرو، وهشام، وخلاد، والكسائي، وافقهم الأربعة.

إلا أنه اختلف عن هشام، وخلاد:

فأما هشام فالإغام له من جميع طرقه، رواه الهذلي، ورواه القلانسي من طريق الحلواني، وابن سوار من طريق المفسر، عن الداجوني، عنه، والإظهار في الشاطبية كأصلها كالجمهور، وعليه جميع المغاربة.

وأما خلاد: فالإدغام عنه ذكره الهذلي ومكي والمهدي، كالجمهور، وعليه جميع المغاربة، والاظهار عليه جميع العراقيين، وخص بعض المدغمين الخلاف عن خلاد بقوله تعالى: (يتب فأولئك) بالحجرات. كالشاطبي والداني، وفي العنوان إظهاره فقط.

الثاني: (يعذب من) بالبقرة، أدغم الباء في الميم منه أبو عمرو، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش.

واختلف عن ابن كثير، وحمزة، وقالون.

فأما ابن كثير: فقطع له بالإدغام في التبصرة، والعنوان، وغيرهما، وقطع

بالإظهار للبزي صاحب الإرشاد ، وهو في التجريد لقنبل، من طريق ابن مجاهد، واطلق الخلاف عن ابن كثير في الشاطبية كأصلها، وتعقبهما في النشر بأن مقتضى طرقهما الإظهار فقط.

وأما حمزة: فقطع له بالإظهار صاحب العنوان، والمبهج، وفاقاً لجمهور العراقيين، وبالإدغام جميع المغاربة، وكثير من العراقيين.

وأما قالون: فالإدغام له عند الأكثرين ، من طريق أبي نشيط، وهو رواية المغاربة قاطبة، عن قالون، والإظهار له من طريقيه في الإرشاد، والكفاية لسبط الخياط، ومن طريق الحلواني في المبهج، وغيره.

وقرأ من بقي من الجازمين وهو «ورش» وحده بالإظهار.

الثالث: (اركب معنا) بهود:

أدغمه أبو عمرو، والكسائي، وكذا يعقوب، وافقهم الأربعة، بخلف عن ابن محيصن ، والأعمش.

واختلف عن ابن كثير، وعاصم، وقالون، وخلاد، والوجهان صحيحان عن كل منهم.

والباقون وهم: ورش، وابن عامر، وخلف، وكذا أبو جعفر، وخلف [في اختياره] بالإظهار.

الرابع : (نخسف بهم) بسبأ:

أدغم الفاء في الباء الكسائي وحده، وأظهرها الباقون.

وتضعيف الفارسي ، والزمخشري ، للإدغام فيها من حيث إنه أدغم الأقوى وهو الفاء، في الأضعف، وهو الباء، رده أبو حيان وغيره.

الخامس: الراء الساكنة عند اللام، نحو: (يغفر لكم) (واصبر لحكم) . .

فقرأ بالإدغام أبو عمرو، بخلاف عن الدوري عنه وافقه ابن محيصن، واليزيدي.

والخلاف للدوري ـ كما في النشر ـ مفرع على الاظهار في الإدغام الكبير،

فمن أدغم الإدغام الكبير أدغم هذا وجها واحداً، ومن أظهر الكبير أجرى الخلاف في هذا.

والأكثر على الإدغام، والوجهان صحيحان، وفي المبهج الإظهار لابن محيصن، وبه قرأ الباقون.

السادس: لام (يفعل) حيث وقع أدغمها في الذال[1] أبو الحارث عن الكسائي، وأظهرها الباقون.

السابع: الدال عند الثاء في (ومن يرد ثواب) معاً بآل عمران.

فقرأ بالإدغام أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي وكذا خلف، وافقهم الأربعة والباقون بالإظهار.

الثامن: الثاء عند الذال وهو (يلهث ذلك)[2] فقط.

فأظهرها نافع، وابن كثير، وهشام، وعاصم، وكذا أبو جعفر، بخلاف عنهم.

والباقون بالإدغام.

قال ابن الجزري: وهو المختار عندي للجميع، للتجانس، وحكى الإجماع عليه للجميع ابن مهران.

التاسع: الذال عند التاء من (اتخذتم) و(أخذت) وما جاء من لفظه.

فأظهر الذال ابن كثير، وحفص، واختلف عن رويس، فروى الجمهور عن النخاس الإظهار، وروى أبو الطيب، وابن مقسم، الإدغام، وروى الجوهري إظهار حرف الكهف فقط وهو: (لتخذت عليه) وإدغام الباقي، وكذا روى الكارزيني عن النخاس.

والباقون بالإدغام.

العاشر: الذال في التاء أيضاً في (نبذتها) بطه:

أدغمها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي

---

(١) في مثل قوله تعالى: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً﴾ الفرقان (٦٨).

(٢) سورة الأعراف الآية (١٧٦).

والحسن، والأعمش.

واختلف عن هشام: فقطع له المغاربة قاطبة بالإظهار، وهو الذي في الشاطبية وغيرها.

وجمهور المشارقة بالإدغام، ورواه في التجريد عنه من طريق الداجوني، وفي المبهج من طريق الحلواني، ووافقه ابن محيصن بخلفه، أيضاً والباقون بالإظهار.

الحادي عشر: الذال في التاء أيضاً من (عذت) معاً.

فقرأه بالإدغام أبو عمرو، وهشام؛ بخلف عنه، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، وافقهم الأربعة بخلف عن ابن محيصن، وهو لهشام عند الهذلي وغيره، وفاقاً لجمهور العراقيين.

والإظهار له في الشاطبية كأصلها، وفاقاً لجميع المغاربة، وبه قرأ الباقون.

الثاني عشر: الثاء في التاء من (لبثتم) و (لبثت) كيف جاء:

فأدغمه أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وافقهم الأربعة، والباقون بالإظهار.

الثالث عشر: الثاء في التاء ـ أيضاً ـ في (أورثتموها) بالأعراف، والزخرف:

فأدغمه أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وافقهم الأربعة.

واختلف عن ابن ذكوان: فالصوري بالإدغام، والأخفش بالإظهار، وبه قرأ الباقون.

وأدخل في الأصل هنا «خلفاً» في اختياره في المدغمين، وفيه نظر، ولعله سبق قلم، بل يظهر هذا الحرف في السورتين كما تقرر، قولاً واحداً كما في النشر وغيره.

الرابع عشر: الدال في الذال من (كهيعص ذكر).

أدغمها أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف والباقون بالإظهار.

الخامس عشر: النون في الواو، من (يس والقرآن):

فأدغمه هشام، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، وافقهم ابن محيصن، والأعمش.

واختلف فيه عن نافع، والبزي، وابن ذكوان، وعاصم:

فأما نافع: فقطع له بالإدغام من رواية قالون جمهور العراقيين وغيرهم، وبالإظهار صاحب التيسير، والشاطبية، وجمهور المغاربة وفي الجامع للداني الإدغام من طريق الحلواني، والإظهار من طريق أبي نشيط.

قال في النشر: وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين.

والإدغام لورش من طريق الأزرق، رواية الجمهور، وقطع به في الشاطبية وغيرها، وبالإظهار له من الطريق المذكور، قطع في التجريد.

وقطع بالإدغام من طريق الأصبهاني ابن سوار، والأكثرون.

وبالإظهار ابن مهران، والداني، وهما صحيحان عن ورش، كما في النشر.

وأما البزي: فروى عنه الإظهار أبو ربيعة، والإدغام ابن الحباب، وهما صحيحان عنه كما في النشر.

وأما ابن ذكوان: فروى عنه الإدغام الأخفش، والإظهار الصوري، وهما صحيحان عنه ـ أيضاً ـ.

وأما عاصم: فالوجهان صحيحان عنه، من رواية أبي بكر، من طريقيه كما في النشر.

وروى عنه الإدغام من رواية «حفص» عمرو بن الصباح، من طريق زرعان، والإظهار من طريق الفيل، وهما صحيحان من طريق عمرو، ولم يختلف عن عبيد عنه أنه بالإظهار، وبه قرأ الباقون، وهم: قنبل، وأبو عمرو، وحمزة، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيدي، والحسن.

السادس عشر: النون في الواو من (ن. والقلم).

فقرأ قالون، وقنبل، وأبو عمرو، وحمزة، وكذا أبو جعفر، بالإظهار، وافقهم الأربعة، بخلف عن ابن محيصن، والأعمش.

وقرأ هشام، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، بالإدغام، واختلف عن « ورش » « والبزي» و « ابن ذكوان » و « عاصم».

فالإدغام لورش من طريق الأزرق، في التجريد وغيره، والإظهار في العنوان وغيره، والوجهان في الشاطبية وغيرها، والخلاف عن البزي، وابن ذكوان وعاصم، كالخلاف في (يس) سواء؛ إلا أن سبط الخياط قطع لأبي بكر، من طريق العليمي، بالإدغام هنا، والإظهار في (يس) ولم يفرق غيره بينهما.

السابع عشر: النون عند الميم من (طسم) أول الشعراء، والقصص.

فأدغمه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، وافقهم الأربعة بخلف عن الأعمش.

وأظهره حمزة، وكذا أبو جعفر، على أنه لا حاجة إلى ذكره مع المظهر، لأن مذهبه السكت على حروف الفواتح، كما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ ومن لازمه الإظهار.

«تتمة»:

وقع لأبي شامة ـ رحمه الله تعالى ـ النص على إظهار نون(طس تلك) أول النمل، وهو ـ كما في النشر ـ سبق قلم، بل النون مخفاة عند التاء، وجوباً بلا خلاف، والمشهور اخفاء نون (عين) عند الصاد للكل، من(كهيعص)وبعضهم يظهرها، وهو مروي عن حفص، لأنها حروف مقطعة، ونظيرها نون (عين) عند السين من فاتحة شورى، ولم أر من نبه عليه فليراجع[1].

وأما (ألم نخلقكم) بالمرسلات:

فأجمعوا على إدغامه إلا انهم اختلفوا في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف، فبالإدغام التام أخذ الداني، وبإبقاء صفة الاستعلاء أخذ مكي.

---

(١) انظر: ابراز المعاني لأبي شامة ص ١٤٨ عند شرحه لقول الشاطبي:

وطس عند الميم فاز اتخذتم أخذتم وفي الإفراد عاشر دغفلا

والأول أصح رواية، وأوجه قياساً، كما في النشر. قال فيه: بل ينبغي أن لا يجوز البتة غيره، في قراءة أبي عمرو، في وجه الإدغام الكبير، لأنه يدغم المتحرك من ذلك إدغاماً محضاً، فالساكن أولى وأحرى.

الفصل السادس

في أحكام النون الساكنة والتنوين

أكثر مسائل هذا الفصل إجماعية، وإنما ذكروه هنا لكثرة دور مسائله، والاختلاف في بعضها، وقيدوا النون بالسكون لتخرج المتحركة، وترك ذلك في التنوين، لأن وضعه السكون.

وأكثرهم قسم أحكام الباب إلى أربعة: إظهار، وإدغام، وقلب، وإخفاء.

قيل: والتحقيق أنها ثلاثة: إظهار، وإدغام محض، وغير محض، وإخفاء، مع قلب، وبدونه.

ودليل الحصر استقرائي، لأن الحرف الواقع بعدهما إما أن يقرب من مخرجهما جداً أولاً، الأول واجب الإدغام والثاني: إما أن يبعد جداً أولاً، الأول واجب الإظهار، والثاني واجب الاخفاء. فالاخفاء حينئذ حال بين الإدغام والإظهار، وقيل: بل خمسة، والخلف لفظي.

الأول: الإظهار:

وهو عند حروف الحلق الستة، وهي: الهمزة، نحو (ينأون) فقط[1] (من آمن) (عادٍ إذ).

والهاء: (عنهم) (من هاد) (امرؤ هلك).

---

(١) قوله: « فقط » إشارة الى أن النون الساكنة لم يقع بعدها همزة في كلمة واحدة سوى قوله: (ينأون).

والعين: (أنعمت) (من عمل) (حقيق على).

والحاء: (وانحر) (من حكيم حميد) .

والغين: (فسينغضون) (من غل) (ماءٍ غير).

والخاء: (المنخنقة) (إن خفتم) (يومئذ خاشعة).

فاتفق القراء على إظهار النون الساكنة، والتنوين، عند الستة لبعد المخرجين، إلا أن «أبا جعفر» قرأ باخفائهما عند الأخيرين، الغين، والخاء، المعجمتين، كيف وقعا.

لكن استثنى بعض أهل الأداء له (فسينغضون) (يكن غنياً) (والمنخنقة) فأظهر فيها كالجمهور، وفي النشر: الاستثناء أشهر وعدمه أقيس[1].

الثاني: الادغام :

في ستة أحرف ـ أيضاً وهي النون نحو: (عن نفس) (ملكاً نقاتل) .

والميم (من مال) (سنبلة مائة حبة).

والراء (من وال) (رعد وبرق).

والياء: (من يقول) (فئة ينصرونه).

واللام: (فإن لم تفعلوا) (هدى للمتقين) .

والراء: (من ربهم) (ثمرة رزقا).

فاتفقوا على إدغامها في الستة، مع إثبات الغنة، معَ النونِ، والميم، وأما اللام والراء: فحذفوا الغنة معهما. وهذا ـ كما في النشر ـ وغيره، مذهب الجمهور من أهل الأداء، والجلة من أئمة التجويد، وعليه العمل عند أئمة الأمصار.

وذهب كثير من أهل الأداء وغيرهم، إلى الإدغام فيهما مع بقاء الغنة، ورووا ذلك عن أكثر القراء: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، وغيرهم.

ووردت عن كل القراء، وصحت من طرق النشر، التي هي طرق هذا الكتاب،

---

(١) راجع: النشر (٢/٢٢ ـ ٢٣) طبعة المكتبة التجارية.

نصا وأداء، عن أهل الحجاز، والشام، والبصرة، وحفص وأشار إلى ذلك في طيبته بقوله: وأدغم بلاغنة في لام وراء وهي «أي الغنة» لغير صحبة أيضاً ترى،

لكن ينبغي ـ كما في النشر ـ تقييد ذلك في اللام بالمنفصل رسماً، نحو (أن لا أقول) و (أن لا ملجأ).

أما المتصل رسماً نحو : (ألن نجعل) بالكهف فلا غنة فيه للرسم .

وأما الواو والياء : فاختلف فيهما :

فقرأ خلف عن حمزة، بإدغام النون والتنوين فيهما، بغير غنة، وافقه المطوعي عن الأعمش، وبه قرأ الدوري عن الكسائي، في الياء، من طريق أبي عثمان الضرير، وروى الغنة عنه جعفر بن محمد، وكلاهما صحيح، كما في النشر.

وقرأ الباقون بالغنة فيهما، وهو الأفصح .

واختلفوا في الغنة الظاهرة مع الإدغام في الميم .

فذهب بعضهم إلى أنها غنة النون، والجمهور إنها غنة الميم، وهو الصحيح .

واتفقوا على أنها مع الواو والياء غنة المدغم، ومع النون غنة المدغم فيه.

واتفقوا ـ أيضاً ـ على إظهار النون الساكنة، إذا اجتمعت مع الياء، أو الواو، في كلمة واحدة نحو (صنوان) و (الدنيا) و (بنيان)[1] خوف التباسه بالمضاعف.

تنبيـــه :

التحقيق ـ كما في الحلبي ـ على مقدمة التجويد لابن الجزري : أن الأدغام مع عدم الغنة محض، كامل التشديد، ومعها غير محض، ناقص التشديد، من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة الإطباق الموجود مع الإدغام في (أحطت) و(بسطت) انتهى .

ومقتضاه: أنه متى وجدت الغنة كان الادغام غير محض، ناقص التشديد، سواء قلنا إنها للمدغم، أو للمدغم فيه.

---

(١) ومثل ذلك: (قنوان) ولا يوجد غير هذه الأربعة .

ومقتضى كلام الجعبري أنه محض كامل التشديد مع الغنة، حيث كانت للمدغم فيه، لا للمدغم، نبه عليه شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ

وما ذكر من أن الادغام إذا صاحبته الغنة يكون إدغاماً ناقصاً، هو الصحيح في النشر وغيره، خلافاً لمن جعله إخفاء، وجعل إطلاق الادغام عليه مجازاً كالسخاوي، ويؤيد الأول وجود التشديد فيه، إذ التشديد ممتنع مع الاخفاء.

الثالث : القلب :

وهو في الباء الموحدة فقط، نحو (أنبئهم) (أن بورك) (عليم بذات) .

فاتفقوا على قلب النون الساكنة والتنوين ميما خالصة، واخفائها بغنة عند الباء، من غير إدغام، وحينئذ فلا فرق في اللفظ بين (أن بورك) و(أم به جنة).

الرابع : الاخفاء:

عند باقي الحروف، وجملتها خمسة عشر، وهي القاف [مثل] (وينقلب) (من قرار) (بتابع قبلتهم).

والكاف (أنكالاً) (من كتاب كريم).

والجيم : (أنجيتنا) (وإن جنحوا) (ولكل جعلنا).

والشين: (ينشىء) (فمن شهد) (غفور شكور).

والضاد: (منضود) (من ضعف) (وكلا ضربنا).

والطاء: (ينطق) (من طين) (صعيداً طيباً).

والدال (عنده) (من دابة) (عملا دون)،

والتاء: (كنتم) (ومن تاب) (جنات تجري).

والصاد: (ينصركم) (ولمن صبر) (عملاً صالحاً).

والسين: (الانسان) (أن سيكون) (رجلاً سلماً).

والزاي: (ينزل) (من زوال) (نفساً زكية).

والظاء (انظر) (من ظهير) (ظلا ظليلاً).

والذال: (لينذر) (من ذهب) (وكيلاً ذرية).

والثاء: (الأنثى) (فمن ثقلت) (أزواجاً ثلاثة).

والفاء: (ينفق) (من فضله) (خالداً فيها).

فاتفقوا على إخفائهما عند الخمسة عشر، إخفاء تبقى معه صفة الغنة، فهو حال بين الأظهار والادغام، كما تقدم.

والفرق بين المخفى والمدغم: أن المدغم مشدد، والمخفى مخفف، ولذا يقال: أدغم في كذا، وأخفى عند كذا، والله تعالى أعلم[1].

تتمة: يجب على القارىء أن يحترز من المدعند إخفاء النون، نحو: (كنتم) وعند الإتيان بالغنة في النون، والميم، في نحو (إن الذين) (وإما فداء) وكثيراً ما يتساهل في ذلك من يبالغ في إظهار الغنة، فيتولد منها واو وياء، فيصير اللفظ (كونتم) إين (إيما) وهو خطأ قبيح، وتحريف.

وليحترز ـ أيضاً ـ من إلصاق اللسان فوق الثنايا العليا، عند إخفاء النون، فهو خطأ أيضاً ـ وطريق الخلاص منه تجافي اللسان قليلاً عن ذلك.

وفي النشر: إذا قرىء بإظهار الغنة، من النون الساكنة والتنوين، في اللام والراء، عند أبي عمرو فينبغي قياساً اظهارها من النون المتحركة فيهما[2] نحو

---

(١) وإنما تعين الاخفاء لأن النون الساكنة والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الادغام فيدغمان فيهن. ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الحلق فيظهران عندهن فلذا تعين الاخفاء وكان على قدر قربهما منهن. فكلما قوي التناسب بالمخرج أو بالصفة قرب إلى الادغام. وكلما قل قرب إلى الاظهار. قاله الجعبري. وهو معنى قول غيره فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعدا عنه. واتفق أهل الأداء على أنه لا عمل للسان في النون والتنوين حالة الاخفاء كعمله فيهما مع ما يظهران عنده أو ما يدغمان فيه بغنة. وإنما يخرجان عند حروف الاخفاء من الخيشوم. هامش طبعة المشهد الحسيني ص٣٣.

(٢) لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا القياس لمصادمته للرواية الصحيحة الواردة على الأصل، إذ النون من نحو (لن نؤمن لك) و (تأذن ربك) متحركة في الأصل، وسكونها عارض للادغام، والأصل أن لا يعتد بالعارض، ولما فيه من قياس ما لا يروى على ما روي، والقراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول. والقياس إنما يصار إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء. وهذا لا غموض فيه مع أنه حكى الإجماع على تركها في ذلك، حيث قال في باب الادغام الكبير ما نصه: «وكذلك أجمعوا على إدغام النون في اللام والراء، إدغاماً خالصاً كاملاً من غير غنة، عند من روى الغنة عنه في النون الساكنة والتنوين، في اللام والراء، ومن لم يروها» اهـ. =

(نؤمن لك) (زين للذين) (تأذن ربك) اذ النون من ذلك تسكن للادغام.

قال: وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك، وبه آخذ، ويحتمل أن القارىء بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار، أي حيث لم يدغم الادغام الكبير، قال في الأصل ـ بعد نقله ما ذكر ـ : لكن القراءة سنة متبعة فإن صح نقلاً اتبع .

= ولو وردت الغنة في ذلك لخرجت على اعتبار العارض، ووجب قبولها، وطرح الأصل الذي هو أقوى من العارض.

وبهذا تعلم أن قوله : ويحتمل أن القارىء بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار، حيث لم يدغم الإدغام الكبير، مجرد توهم سرى له من ترك الغنة في المتحرك. وإلا لجزم به ولم يعبر بالاحتمال.

وإذا بطل هذا القياس وفسد هذا الاحتمال، وزال هذا التوهم، بقي الحكم في كل باب على ما ثبتت به الرواية فيه.

وقول العلامة الأجهوري: واختلف في (لن نؤمن لك) أي على قراءة المدغم، ومن المعلوم أن هذا لا يتأتى إلا على وجه إظهارها في الساكن، فهو وإن كان صريحا في إجراء الوجهين لا ينبغي اعتباره، لأنه خلاف الصواب، على الصحيح، ولعله أخذه من القياس المذكور فليعلم.

ثم إن قوله: وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك، وبه آخذ نص في أن الغنة له لم تثبت عنده بطريق الأداء، بل بطريق النص، كبعض من هي لهم على شرط كتابه، فإنه قال: وقد وردت الغنة مع اللام والراء، عن كل من القراء وصحت من طريق كتابنا نصاً وأداء، عن أهل الحجاز، والشام، والبصرة، وحفص.

ثم بين طريق الأداء بقوله: وقرأت بها من رواية قالون، وابن كثير، وهشام، وعيسى بن وردان، وروح، وغيرهم أ.هـ.

ومعلوم ضرورة أن قوله وغيرهم لا يعين شخصاً، فإدخال واحد دون غيره فيه تحكم، وشموله للباقين كلهم باطل، وإلا فما ثمرة التخصيص، بل لو كان ذلك الغير من طريق كتابه لصرح به كما هو اصطلاحه في كل ما رواه أداء. والله أعلم. ا هـ من تعليقات المرحوم الشيخ الضباع على طبقة المشهد الحسيني ص ٣٣ ـ ٣٤.

باب

هاء الكناية

ويسميها البصريون ضميراً، وهي التي يكنى بها عن المفرد الغائب، ولها أحوال أربعة:

الأول: أن تقع بين متحركين، نحو (إنه هو) (له صاحبه) (في ربه أن).

ولا خلاف في صلتها حينئذ، بعد الضم بواو، وبعد الكسر بياء، لأنها حرف خفي، إلا ما يأتي إن شاء الله تعالى.

الثاني: أن تقع بين ساكنين، نحو (فيه القرآن) (آتيناه الإنجيل).

الثالث: أن تقع بين متحرك: فساكن، نحو (له الملك) (على عبده الكتاب).

وهذان لا خلاف في عدم صلتهما، لئلا يجتمع ساكنان، على غير حدهما.

الرابع: أن تقع بين ساكن فمتحرك، نحو (عقلوه وهم) (فيه هدى).

وهذا مختلف فيه:

فابن كثير يصل الهاء بياء، وصلا إذا كان الساكن قبل الهاء ياء، نحو: (فيه هدى) وبواو إذا كان غير ياء نحو (خذوه فاعتلوه) و (اجتبيه وهدينه) على الأصل وافقه ابن محيصن.

وقرأ حفص (فيه مهاناً) بالفرقان بالصلة[1] وفاقاً له.

---

(١) اتباعاً للأثر، وجمعاً بين اللغتين، وقيل: قصد بها مد الصوت تسميعاً بحال العاصي ا هـ. من تعليقات المرحوم الشيخ الضباع ص ٣٤ طبعة المشهد الحسيني.

والباقون بكسرها بعد الياء وضمها بعد غيرها مع حذف الصلة تخفيفاً[1].

إلا أن حفصاً ضمها في (أنسانيه) بالكهف و (عليه الله) بالفتح، وهذا من القسم الثاني، وافقه ابن محيصن في موضع الفتح، وزاد ضم كل هاء ضمير مكسورة قبلها كسرة، أو ياء ساكنة، إذا وقع بعدها ساكن نحو (به انظر) (به الله).

وقرأ الأصبهاني عن ورش بضم (به انظر) كما يأتي في محله ـ إن شاء الله تعالى ـ.

واستثنوا من القسم الأول حروفاً اختلف فيها، وجملتها اثنا عشر:

١ ـ٤ـ منها: أربعة أحرف في سبعة مواضع، وهي (يؤده إليك) معاً بآل عمران، و (نؤته منها) معاً فيها أيضاً وثالث في الشورى[2] و (نوله) (ونصله) بالنساء:

فسكن الأربعة في المواضع المذكورة، أبو عمرو، وهشام، من طريق الداجوني، وأبو بكر، وحمزة، وكذا ابن وردان، من طريق النهرواني، عن ابن شبيب، ومن طريق أبي بكر، ابن هارون، كلاهما عن الفضل عنه، وابن جماز، من طريق الهاشمي، وافقهم الحسن، والأعمش.

وقرأ قالون، وهشام من طريق الحلواني، بخلف عنه، وابن ذكوان، من أكثر طرق الصوري، وكذا يعقوب، وابن جماز، من طريق الدوري، وابن وردان، من باقي طرقه، باختلاس كسرة الهاء.

والباقون بإشباع الكسر، وافقهم اليزيدي، وابن محيصن، وبه قرأ هشام في أحد أوجهه، من طريق الحلواني، وهو الثاني لابن ذكوان.

فصار لهشام في الأربعة ثلاثة أوجه: الاسكان، والصلة، والاختلاس.

ولابن ذكوان وجهان: القصر، والاشباع ولأبي جعفر وجهان: الإسكان، والقصر.

---

(١) أي: اجتزاء بالكسرة قبلها. ووجهها بعضهم: بأن الهاء لما كانت خفيفة يضعف حجزها، وحذفت صلتها لتوهم التقاء الساكنين، وهو قول سيبويه، كما ذكره الجعبري.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها﴾ آية (٢٠).

٥ ـ ومنها : (يأته مؤمناً) بطه :

فقرأه بالإسكان السوسي بخلاف عنه، وافقه اليزيدي بخلفه أيضاً، وقرأه بكسر الهاء، مع حذف الصلة، ومع إثباتها قالون، وكذا ابن وردان، ورويس.

والباقون بإثبات الصلة، وهم: ورش، وابن كثير، والدوري، والسوسي، في وجهه الثاني، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا ابن جماز، وروح، وخلف، وافقهم ابن محيصن، والحسن، والأعمش.

[تنبيه]

بما تقرر علم أن «ابن عامر» من أصحاب الصلة في هذا الحرف، أعني (يأته) قولاً واحداً، وهذا هو الذي في الطيبة كالنشر، وتقريبه، وغيرهما.

لكن كلام الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ يفهم بظاهره ـ جريان الخلاف لهشام عنه ، بين الصلة والاختلاس، وذلك أنه قال ـ بعد ذكره ـ (يأته) مع حروف أخر: وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف.

فأثبت الخلاف لهشام في جميع ما ذكره، من (يؤده) إلى (يأته) ودرج على ذلك شراح كلامه، فيما وقفنا عليه، ولم أر من تنبه لذلك، غير الأمام الحافظ الكبير «أبي شامة» رحمه الله تعالى فقال ـ بعد أن قرر ـ كلامه على ظاهره ـ ما نصه : «وليس لهشام في حرف «طه» إلا الصلة لا غير، وإن كانت عبارته صالحة أن يؤخذ له بالوجهين لقوله أولاً وفي الكل قصر، لكن لم يذكر أحد له القصر، فحمل كلامه على ما يوافق كلام الناس أولى. انتهى بحروفه.

ولم ينبه عليه في النشر، وهو عجيب.

٦ ـ ومنها : (يتقه) بالنور:

فقرأه باختلاس كسرة الهاء قالون، وحفص، وكذا يعقوب.

وقرأه بإسكان الهاء أبو عمرو، وأبو بكر، وافقهما اليزيدي، والحسن، والأعمش، وبه قرأ هشام من طريق الداجوني، وخلاد فيما رواه ابن مهران وغيره، وكذا ابن وردان من طريق الرازي، وهبة الله.

واختلف في الاختلاس عن هشام، وابن ذكوان، وابن جماز.

فتلخص أن لقالون، وحفص، ويعقوب، الاختلاس فقط، ولأبي عمرو، وأبي بكر، الإسكان فقط، وافقهما اليزيدي، والحسن، والأعمش.

ولهشام ثلاثة أوجه: السكون، عن الداجوني عنه، والاشباع، والاختلاس، من طريق الحلواني، ولابن ذكوان، وكذا ابن جماز، الاشباع، والاختلاس، ولخلاد، وكذا ابن وردان، الاسكان، والإشباع.

وللباقين، وهم: ورش، وابن كثير، وخلف، عن حمزة، والكسائي، وكذا خلف، الإشباع فقط، وافقهم ابن محيصن.

وكلهم كسر القاف، إلا حفصاً، فإنه سكنها، تخفيفاً ككتف، وكبد على لغة من قال:

ومن يتق الله فإن الله معه ورزق الله من بادٍ وغادِ

٧ ـ ومنها: (فألقه إليهم) بالنمل:

فقرأه بالاختلاس قالون، وابن ذكوان، بخلف عنه، وكذا يعقوب.

وقرأ بإسكان الهاء أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والداجوني، عن هشام، وكذا ابن وردان، وابن جماز، بخلف عنهما، وافقهم على الإسكان اليزيدي، والحسن، والأعمش.

واختلف عن الحلواني، عن هشام، في الاختلاس، والإشباع.

فتلخص أن لقالون، وكذا يعقوب، الاختلاس فقط، ولأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، السكون فقط، وافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش.

ولابن ذكوان القصر، والإشباع، وهما لهشام، عن الحلواني، وله الإسكان عن الداجوني، فكمل لهشام ثلاثة، ولأبي جعفر السكون، والقصر، والباقون بالإشباع.

٨ ـ ومنها : (يرضه لكم) بالزمر:

فقرأه باختلاس ضمة الهاء نافع، وحفص، وحمزة، وكذا يعقوب، وافقهم الأعمش.

واختلف فيه عن ابن ذكوان، وكذا ابن وردان، والوجه الثاني لهما الاشباع.

وقرأه بالإسكان السوسي، وافقه الحسن. وقول أبي حاتم : «إنه غلط» تعقبه أبو حيان بأنه لغة «بني عقيل» وغيرهم.

واختلف فيه ـ أعني الإسكان ـ عن الدوري، وهشام، وأبي بكر، وكذا عن ابن جماز، وافقهم اليزيدي.

والوجه الثاني للدوري، وكذا ابن جماز، الإشباع، والوجه الثاني لهشام، وأبي بكر، الاختلاس.

والباقون وهم: ابن كثير،والكسائي، وكذا خلف، بالاشباع، وافقهم ابن محيصن.

فتلخص: أن لنافع، وحفص، وكذا يعقوب، الاختلاس فقط، وافقهم الأعمش. ولابن كثير، والكسائي، وكذاخلف، الإشباع، وافقهم ابن محيصن.

وللدوري،وابن جماز، الإسكان والاشباع، وافقهم اليزيدي. وللسوسي الإسكان فقط، وافقه الحسن.

ولهشام، وأبي بكر، الإسكان والاختلاس فقط.

ولابن ذكوان، وابن وردان، الاختلاس، والاشباع.

ووقع لأبي القاسم النويري أنه ذكر لهشام هنا ثلاثة أوجه، فزاد الإشباع، ولعله سبق قلم.

٩ ـ ومنها : (أرجه) بالأعراف، والشعراء:

فقرأه بكسر الهاء بلا صلة، قالون، وابن ذكوان، وكذا ابن وردان، بخلف عنه.

وقرأه بالصلة، مع كسر الهاء، ورش، والكسائي، وكذا ابن جماز، وابن وردان، في وجهه الثاني، وخلف.

وقرأ بضم الهاء مع الصلة، ابن كثير، وهشام، من طريق الحلواني، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ بضم الهاء بلا صلة أبو عمرو، والداجوني، عن هشام، وأبو بكر، من طريق أبي حمدون، ونفطويه، وكذا يعقوب، وافقهم اليزيدي، والحسن.

وقرأه بإسكان الهاء عاصم، من غير طريق أبي حمدون، ونفطويه، عن أبي بكر، وحمزة، وافقهما الأعمش.

فهذا حكم الهاء، وأما الهمزة: فيأتي حكمها مع الهاء مفصلاً في الأعراف، إن شاء الله تعالى.

١٠ ـ ومنها: (أن لم يره) بالبلد و (خيراً يره) و (شراً يره) بالزلزلة:

فأما موضع البلد: فقرأه بالإسكان هشام، من طريق الحلواني، وكذا ابن وردان، ويعقوب، في وجههما الثاني.

وأما موضعا الزلزلة: فقرأهما بالإسكان هشام، وكذا ابن وردان، من طريق النهرواني، عن ابن شبيب.

وقرأهما بالاختلاس يعقوب، بخلف عنه، وابن وردان، من طريق ابن هرون، وابن العلاف، عن ابن شبيب.

والباقون بالإشباع، وبه قرأ يعقوب، في الوجه الثاني، وابن وردان، من باقي طرقه، في وجهه الثالث.

١١ ـ ومنها: (بيده) موضعي البقرة (بيده عقدة النكاح) (بيده فشربوا منه) وموضع المؤمنين: (قل من بيده ملكوت) وموضع يس (الذي بيده):

فقرأه رويس باختلاس كسرة الهاء في الأربعة.

والباقون بالإشباع فيها.

١٢ ـ ومنها: (ترزقانه) بيوسف:

فقرأه باختلاس كسرة الهاء، قالون، وابن وردان، بخلف عنهما. والباقون بالاشباع، وبه قرأ قالون، وكذا ابن وردان، في وجههما الثاني.

ومما استثنوه من القسم الثاني، وهو ما وقعت فيه الهاء بين ساكنين (عنه تلهى)[1] في رواية تشديد التاء، من (تلهى) عن البزي، ووافقه ابن محيصن، في أحد وجهيهما، فإنهما يقرآنه بواو الصلة بين الهاء والتاء، مع المد لالتقاء الساكنين، كما يأتي إن شاء الله تعالى .

---

(١) سورة عبس الآية (١٠).

باب
المد والقصر

والمراد بالمد: الفرعي، وهو زيادة المد على المد الأصلي، وهـو الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به. والقصر ترك تلك الزيادة.

وحد المد مطلقاً طول زمان صوت الحرف، فليس بحرف، ولا حركة، ولا سكون، بل هو شكل دال على صورة غيره كالغنة في الأغن، فهو صفة للحرف.

ولا بد للمد من شرط، وسبب.

[شرط المد]

فشرطه : أحد حروفه الثلاثة، الألف، ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها .

وأما حرفا اللين فهما: الواو، والياء، الساكنتان المفتوح ما قبلهما، ويصدق اللين على حرف المد، فيقال: حرف مد ولين، بخلاف العكس، فلا يوصف اللين بالمد على ما اصطلحوا عليه، فبينهما مباينة حينئذ، وإن تساويا من حيث قبول حرف اللين للمد.

[سببه]

وأما سببه : ويسمى موجبه، فإما لفظي، وإما معنـوي، واللفظي همـز، أو سكون.

فالهمز يكون بعد حرف المد، وقبله: فإن كان بعده، فهو إما متصل مع حرف المد، في كلمة واحدة، أو منفصل.

[المد المتصل]

فأما المتصل فنحو (جاء) و(سيئت) و(السوء) .

وقد اتفق القراء على مده، لأن حرف المد ضعيف خفي ، والهمز قوي صعب، فزيد في المد تقوية للضعيف.

وقيل: ليتمكن من النطق بالهمزة على حقها .

[الأدلة على مشروعيته]

وورد نصاً عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه[1] فلذا أجمعوا عليه، لا يعرف عنهم خلاف في ذلك، حتى أن إمام المتأخرين، محرر الفن الشمس «ابن الجزري» ـ رحمه الله تعالى ـ قال : «تتبعت قصر المتصل فلم أجده في قراءة صحيحة، ولا شاذة»[2] انتهى. لكنهم اختلفوا في مقداره:

[مذاهب القراء في مقدار مده]

ذهب أكثر العراقيين، وكثير من المغاربة، إلى مده لكل القراء، قدراً واحداً مشبعاً، من غير إفحاش، ولا خروج عن منهاج العربية، وإليه أشار في الطيبة بقوله :

أو اشبع ما اتصل للكل عن بعض.

وذهب آخرون إلى تفاضل المراتب فيه، كتفاضلها في المنفصل.

ثم اختلفوا في كمية المراتب، فالذي ذهب إليه الداني في جامعه، أنها أربع : طولى لحمزة، وورش، من طريق الأزرق، وابن ذكوان، من طريق الأخفش، عند العراقيين، وافقهم الشنبوذي، عن الأعمش.

---

(١) ولفظه: عن مسعود بن يزيد الكندي قال: كان ابن مسعود يقرىء رجلاً فقرأ الرجل: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) مرسلة (أي: بدون مد) فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) فمدها » قال ابن الجزري:

هذا حديث جليل حجة، ونص في هذا الباب، رجال إسناده ثقات، رواه الطبراني في معجمه الكبير. (النشر ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦).

(٢) المرجع السابق.

الثانية : دونها لعاصم.

الثالثة : دونها لابن عامر، من غير طريق الأخفش المذكور، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم المطوعي عن الأعمش.

الرابعة : دونها لقالون، وورش، من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وأبي عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، ووافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وليس دون هذه المرتبة إلا قصر المنفصل.

وذهب آخرون إلى أنها مرتبتان: طولى لحمزة ومن معه، ووسطى للباقين.

وهو الذي استقر عليه رأي الأئمة قديماً، قال بعضهم: وهو الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا يمكن أن يتحقق غيره، ويستوي في معرفته أكثر الناس، ولذا صدر به في الطيبة[1].

وبه كان يقرىء الشاطبي، كما حكاه عنه السخاوي، وعلل عدوله عن المراتب الأربعة بأنها لا تتحقق، ولا يمكن الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة، وهو ظاهر، وإن تعقبه الجعبري[2].

[المد المنفصل]

وأما المنفصل عن حرف المد بأن وقع حرف المد آخر كلمة، والهمز أول

---

(١) قال ابن الجزري في الطيبة:

إن حرف مد قبل همز طولا ... جدفد مز خلفا وعن باقي الملا

وسط وقيل دونهم نل ثم كل ... روى فباقيهم او اشبع ما اتصل

انظر: شرح ابن الناظم على الطيبة ص ٨٠ وما بعدها.

(٢) هو: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، ولد سنة ٦٤٠ هـ بقلعة « جعبر » على الفرات، وتعلم ببغداد ودمشق واستقر بالخليل في فلسطين حتى مات سنة ٨٥٨ هـ. من أهم كتبه في القراءات: شرح الشاطبية المسمى « كنز المعاني شرح حرز الأماني» لا يزال مخطوطاً.. و« نزهة البررة في القراءات العشرة ».

انظر في ترجمته: الأنس الجليل (٢/٤٩٦)، البداية والنهاية (١٤/١٦٠)، الدرر الكامنة (١/٥٠)، الأعلام (١/٤٩).

التالية، نحو: (بما أنزل) (أمره إلى) (به إلا) ونحو: (عليهم ءأنذرتهم) عند من وصل الميم، (خشي ربه) (إذا زلزلت) عند من وصل:

فاختلف في مده: فقرأه ابن كثير، وكذا أبو جعفر، بالقصر فقط، وافقهما ابن محيصن، والحسن.

واختلف فيه عن قالون، من طريقيه، وورش، من طريق الأصبهاني، وعن أبي عمرو، من روايتيه، وعن هشام من طريق الحلواني، وعن حفص، من طريق عمرو، وكذا يعقوب، وافقهم اليزيدي.

فقطع به ـ أعني القصر ـ لقالون ابن مجاهد، وابن مهران، وابن سوار، وأبو العز، من جميع طرقه، وسبط الخياط، من طريقيه، وجمهور العراقيين، وبعض المغاربة، ومن طريق الحلواني ابن بليمة، في كثيرين، وهو أحد الوجهين في الشاطبية، وأصلها.

وقطع به للأصبهاني أكثر المشارقة، والمغاربة، كالداني، وهو أحد الوجهين في الاعلان، وعلى القصر لأبي عمرو، من روايتيه الأكثرون، وهو أحد الوجهين عنه بكماله، عن ابن مجاهد.

وقطع به من رواية السوسي فقط، مكي، والداني، في التيسير، والشاطبي، وسائر المغاربة، وهو أحد الوجهين للدوري في الشاطبية وغيرها.

وأما يعقوب: فقطع له به ـ أعني القصر ـ ابن سوار، والمالكي، وجمهور العراقيين، والداني، وابن شريح، وغيرهم.

والقصر لهشام من طريق ابن عبدان، عن الحلواني، وهو المشهور عند العراقيين، عن الحلواني، من سائر طرقه، بل قطع به ابن مهران لهشام بكماله، وكذا في الوجيز.

ولا خلاف عنه في المد من طريق المغاربة، وهو طريق الداجوني عنه.

وهو ـ أعني القصر ـ لحفص من طريق زرعان، عن عمرو بن الصباح، وهو المشهور عند العراقيين، من طريق الفيل ـ أيضاً.

وتقدم أن كل من أخذ بالادغام الكبير لأبي عمرو، يأخذ بالقصر في المنفصل، وجهاً واحداً، والتمثيل بقوله تعالى: (به إلا) و (أمره إلى) للإعلام، بأن حروف الصلة معتبرة هنا، كصلة الميم.

وقرأ الباقون بالمد، وهم متفاوتون فيه، على ما تقرر في المتصل.

واختلفت عباراتهم في تقدير زيادة كل مرتبة عما دونها.

فجعلها بعضهم نصف ألف، وبعضهم ألفاً، وكل ذلك تقريب، تضبطه المشافهة والإدمان، بل يرجع الخلاف فيه إلى أن يكون لفظياً، لأن مرتبة القصر إذا زيدت أقل زيادة صارت ثانية، وهلم جرا إلى أقصى ما قيل منه، فالمقدر غير محقق، والمحقق إنما هو الزيادة.

ثم إن الخلاف المذكور إنما هو في الوصل، وإذا وقف عاد الحرف الى أصله، وسقط المد.

[المد البدل]

وأما إن كان الهمز قبل حرف المد واتصلا، فأجمعوا على قصره، لأنه إنما مد في العكس ليتمكن من لفظ الهمزة كما تقدم، وهنا قد لفظ بها قبل المد، فاستغنى عنه، إلا ورشاً من طريق الأزرق، فإنه اختص بمده، على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك على ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر.

سواء كانت الهمزة في ذلك محققة كـ (آتى) (ونأى) (وإيلاف) و (دعائي) و (المستهزئين) و (أوتوا) و (يؤسا) و (رؤوف) و (متكئون).

أو مغيرة بالتسهيل بين بين كـ (آمنتم) في الثلاثة و (آلهتنا) بالزخرف. و (جاء آل لوط) بالحجر، والقمر.

أو بالبدل نحو: (هؤلاء آلهة) (من السماء آية).

أو بالنقل نحو: (الآخرة) (الإيمان) (الآن) (من آمن) (بني آدم) (ألفوا آباءهم) (قل إي) (قد أوتيت).

فروى ابن سفيان، ومكي، والمهدوي، وابن شريح، والهذلي، والخزاعي، وابن بليمة، والأهوازي، والحصري، وغيرهم زيادة المد في ذلك كله.

ثم اختلفوا في قدرها: فذهب جمهور من ذكر إلى التسوية بينه وبين ما تقدم على الهمز.

وذهب الداني، والأهوازي، وابن بليمة، وغلام الهراس، إلى التوسط.

وذهب إلى القصر طاهر بن غلبون، وبه قرأ الداني عليه، وهو في تلخيص ابن بليمة، واختاره الشاطبي، والجعبري، والثلاثة جميعاً في إعلان الصفراوي، والشاطبية.

وما ذكر عن الجمهور القائلين بالمد من التسوية بينه وبين ما تقدم فيه حرف المد، يعارض قول الجعبري: المد هنا دون المتقدم، والمصير إلى قولهم أولى.

ثم إن محل جواز الثلاثة المذكورة ما لم يجتمع مع السبب المذكور سبب أقوى منه، كالهمز المتأخر عن حرف المد، والسكون اللازم نحو (رأى أيديهم)(وجاؤا أباهم) وصلا، ونحو (آمّين البيت) فيجب المد وجهاً واحداً، مشبعاً عملاً بأقوى السببين، وهو معنى قول الطيبة:

وأقوى السببين يستقل.

فإن وقف على نحو (جاؤا) جازت له الثلاثة.

وخرج بقيد اتصال الهمز بحرف المد نحو: (أولياء أولئك) (جاء أجلهم) (في السماء إله) (ءامنتم من) حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مد، فلا يجوز المد، بل يتعين القصر.

وقد استثنى القائلون بالمد، والتوسط، هنا أصلين مطردين، وكلمة اتفاقاً منهم:

أما الأصلان:

فأحدهما: أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح، متصل نحو (القرآن)

و (الظمآن) و (مذؤماً) و(مسؤولاً)و (مسؤلـون) لحذف صـورة الهمز رسمـاً فيتعين القصر.

وخرج المعتل سواء كان مداً نحو : (فاؤا) أولينا نحو : (المؤودة) .

الثاني : أن تكون الألف مبدلة من التنوين وقفا نحو (دعاء ونـداء) و (هزؤا) و (ملجأ) فالقصر إجماعاً لأنها غير لازمة.

وأما الكلمة : (فيؤاخذ) كيف وقعت، وهو استثناء من المغير بالبدل، نحو(لا تؤاخذنا) (لا يؤاخذكم الله).

وقول الشاطبي :

وبعضهم يؤاخذكم.

متعقب بأن رواة المد كلهم مجمعون على استثنائـه فلا خـلاف في قصره، واعتذر في النشر عنه بعدم ذكره في التيسير.

واختلفوا في ثلاث كلم، وأصل مطرد :

فأول الكلمات (إسرائيل) حيث وقعت، فاستثناها صاحب التيسير ومن تبعه، كالشاطبي.

ونص على مدها صاحب العنوان، والهادي والهداية، والكافي، وغيرهم.

ثانيها (الآن) المستفهم بها في موضعي «يونس».

فاستثناها الداني في الجامع، وابن شريح، وابن سفيـان، وهو استثنـاء من المغير بالنقل، ولم يستثنها في التيسير.

والوجهان في الشاطبية، والطيبة، وغيرهما.

والمراد الألف الأخيرة، لأن الأولى ليست من هذا الأصل، لأن مدها للساكن اللازم المقدر. وسيأتي بسط ذلك بيونس ـ إن شاء الله تعالى ـ .

وخرج بقيد الاستفهام نحو (الأن جئت) .

ثالثها (عادا الأولى) بالنجم، وهي من المغير بالنقل، استثناهـا مكي، وابن سفيان، والداني، في جامعه، ولم يستثنهـا في التيسير، والـوجهان في الشـاطبية وغيرها .

[تنبيه]

إجراء الطول، والتوسط، في المغير بالنقل، إنما ذلك حالة الوصل.

أما حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف، ولم يعتد بالعارض، وهو تحريك اللام، وابتدىء بالهمزة فالوجهان جائزان، (كالأخرة) و (الايمان) و (الأولى) فإن اعتد بالعارض، وابتدىء باللام، فالقصر فقط، نحو: (لأخرة) (ليمان) (لولي) لقوة الاعتداد في ذلك، نص عليه المحققون.

والأصل المطرد حرف المد الواقع بعد همز الوصل في الابتداء نحو (ايت بقرآن) (ايذن لي) (أو تمن) فنص على استثنائه في الشاطبية كالداني، في جميع كتبه، وصححه في النشر، وأشار إليه في طيبته بقوله: أو همز وصل.

أي: لا بعد همز وصل، فلا تمد له في الأصح.

وأجرى الخلاف فيها في التبصرة وغيرها.

[تنبيه]

قال في النشر: وأما الوقف على نحو (رأى) من (رأى القمر) و (رأى الشمس) و (تراءى الجمعان) فإنهم فيه على أصولهم المذكورة، من الاشباع، والتوسط، والقصر عن الأزرق، لأن الألف من نفس الكلمة، وذهابها في الوصل عارض، وهذا مما نصوا عليه.

وأما (ملة آبائي إبراهيم) بيوسف (دعائي إلا) بنوح حالة الوقف، (وتقبل دعائي ربنا) بإبراهيم حالة الوصل، فكذلك هم فيها على أصولهم، ومذاهبهم عن ورش، لأن الأصل في حرف المد من الأولين الإسكان، والفتح فيهما عارض من أجل الهمز، وكذلك حرف المد في الثالثة عار من حالة الوصل، اتباعاً للرسم، والأصل إثباتها فجرت فيها مذاهبهم على الأصل، ولم يعتد فيها بالعارض، وكان حكمها حكم (من وراءي) في الحالين.

قال: وهذا مما لم أجد فيه نصاً لأحد، بل قلته قياساً، وكذلك أخذته أداء عن

الشيوخ في (دعاءي) بابراهيم، وينبغي أن لا يعمل بخلافه. انتهى.

[المد اللازم والعارض]

النوع الثاني: من السبب اللفظي السكون:

وهو إما لازم، وهو الذي لا يتغير وقفاً ولا وصلاً، أو عارض، وهو الذي يعرض للوقف، أو الإدغام، وكل منهما إما مظهر، أو مدغم.

فاللازم المظهر قسمان:

حرفي، وهو ـ كما نقله شيخنا ـ عن التحفة: كل حرف هجاؤه ثلاثة أحرف، أوسطها حرف مد ولين، نحو (ميم) (ص) (ن) عند المظهر.

وكلمي: وهو ما وقع فيه بعد حرف المد ساكن متصل في كلمة، نحو: (الآن) موضعي يونس، على وجه الإبدال، (ومحياي)[1] في قراءة من سكن الياء، و(اللاءي) عند من أبدل الهمزة ياء ساكنة، و(آنذرتهم) (آشفقتم) (جا آمرنا) (هؤلاء إن كنتم) عند من أبدل الهمزة ألفا، أو ياء.

واللازم المدغم قسمان: أيضاً:

حرفي نحو لام من (الم) وكذا نحو (ص) من فاتحة مريم، عند من أدغمها في الذال.

وكلمي نحو: (الضالين) (دابة)(آلذكرين) على الإبدال (اللذان) (هذان) عند من شدد (تأمروني أعبد) (أتعداني) عند المدغم، ونحو (والصافات صفا) عند حمزة، ونحو (أنساب بينهم) عند رويس، (ولا تيمموا) (ولا تعاونوا) عند البزي، وابن محيصن.

وأما الساكن العارض المظهر، فكـ(الرحمن) و(نستعين) و(يوقنون) حالة الوقف بالسكون، أو الاشمام فيما يصح فيه، والعارض المدغم نحو (قال لهم) (الرحيم ملك) (الصافات صفا) عند أبي عمرو، إذا أدغم.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين﴾ الأنعام (١٦٢).

فأما المد للساكن اللازم بأقسامه: فأجمع القراء على مده قدراً واحداً مشبعاً، من غير إفراط.

قال في النشر: لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً، سلفاً ولا خلفاً، إلا ما ذكره في «حلية القراء» عن ابن مهران من اختلاف القراء في مقداره، قال: فالمحققون يمدون قدر أربع ألفات، ومنهم من يمد ثلاثاً، والحادرون[1] يمدون ألفين. ثم قال في النشر: وظاهر عبارة التجريد: أن المراتب تتفاوت، كتفاوتها في المتصل.

وفحوى كلام ابن بليمة تعطيه، والآخذون من الأئمة بالأمصار على خلافه.

ثم اختلفت آراء أهل الأداء في تعيين هذا القدر المجمع عليه.

فالمحققون منهم على أنه الاشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين المد فيه.

وعن بعضهم: أنه دون ما للهمز، يعني به ـ كما في النشر ـ أنه دون أعلى المراتب، وفوق التوسط من غير تفاوت في ذلك.

ثم إن الظاهر التسوية في مقدار المد، في كل من المدغم وغيره، من الكلمي والحرفي.

وفي النشر: أنه مذهب الجمهور، إذ الموجب واحد، وهو التقاء الساكنين.

وعن بعضهم: أن المد في المدغم أطول منه في المظهر، وعن بعضهم عكسه.

وأما المد للساكن العارض بقسميه:

فمنهم من أشبعه كاللازم، بجامع السكون.

قال في النشر: واختاره الشاطبي لجميع القراء، واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق، كحمزة، ومن معه.

ومنهم من وسطه لاجتماع الساكنين، مع ملاحظة عروضه، واختاره الشاطبي للكل أيضاً[2].

---

(١) أي الذين يسرعون القراءة. في مختار الصحاح: حدر في قراءته، وفي أذانه: أسرع. وبابه «نصر».

(٢) وهو الذي جرى عليه العمل، وبه تلقينا على مشايخنا جميعاً. اهـ. محققه.

واختير لأصحاب التوسط كابن عامر، ومن معه .

ومنهم من قصره، لعروض السكون، فلا يعتد به، لأن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقاً، كما تقدم، واختاره الجعبري .

وخصه بعضهم بأصحاب الحدر كأبي عمرو ومن معه .

والصحيح ـ كما في النشر ـ جواز كل من الثلاثة للجميع، لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه، عن الجميع .

ولا فرق ـ عند الجمهور ـ بين سكون الوقف وسكون الادغام عند أبي عمرو، خلافاً لأبي شامة في تعيينه المد حالة الادغام، إلحاقاً له باللازم .

والدليل على أن سكون إدغام «أبي عمرو» عارض، إجراء أحكام الوقف عليه، من الإسكان، والروم، والاشمام، كما تقدم، بخلاف نحو: (الصافات) لحمزة، فإنها ملحقة باللازم كما تقدم في أمثلتنا، فهو عنده كـ(الحاقة) و(دابة) وكذا نحو : (أنساب بينهم) لرويس كما تقدم، أيضاً .

نص على جميع ذلك في النشر. وفرق شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ بين إدغام أبي عمرو، وإدغام غيره ممن ذكر، بأن أبا عمرو يجوز عنده كل من الإدغام والاظهار، بخلاف نحو «حمزة» فإن الادغام لازم عنده، فكان المد معه واجباً لذلك .

ثم أورد عليه أن من روى الإدغام لأبي عمرو أوجبه له . انتهى .

ولا يخفى أن قضية الفرق المذكور أن من روى عن يعقوب إدغام جميع ما أدغمه أبو عمرو، كصاحب المصباح، يجري له الأوجه الثلاثة في نحو (الرحيم ملك) بالألف، وهو ظاهر، لكني لم أر من نبه عليه، فلينظر.

[السبب المعنوي]

الثاني من سببي المد السبب المعنوي :

وهو:

قصد المبالغة في النفي، وهو قوي مقصود عند العرب، لكنه أضعف من اللفظي عند القراء، ومنه المد للتعظيم، وبه قال بعضهم لأصحاب قصر المنفصل،

فيما نص عليه الطبري وغيره.

قال ابن الجزري: وبه قرأت، وهو: حسن، وإياه اختار، نحو: (لاإله إلا أنت).

ويسمى مد التعظيم، ومد المبالغة، لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عن سوى الله تعالى.

وقد أشار إليه في الطيبة بقوله:

والبعض للتعظيم عن ذي القصر مد.

ولذا: استحب بعضهم مد الصوت بـ (لا إله إلا الله) لما فيه من التدبر. وفي مسند «الفردوس» وذكره في النشر، من غير عزو وضعفه، عن ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً «من قال: لا إله إلا الله، ومد بها صوته أسكنه الله دار الجلال، داراً سمى بها نفسه، فقال: ذو الجلال والإكرام، ورزقه النظر الى وجهه الكريم».

وهو مروي عن حمزة في نحو: (لا ريب فيه) (لا شية) (لا جرم) (لا مرد له).

هكذا اقتصر في ذكر الأمثلة في الأصل كغيره، وهو يفيد تقييد مدخول «لا» بالنكرة المبنية، كما نبه عليه شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ وبه يصرح قول النشر لا التي للتبرئة[1].

ويشكل عليه حينئذ تمثيل النويري بـ (لا خوف) فليعلم.

والحكمة فيه المبالغة في النفي، لكنه لا يبلغ به الإشباع، بل يقتصر فيه على

---

(١) حصرها الشيخ الضباع في ثلاثة وأربعين هي: (لا ريب). (لا علم). (لا شية) (لا جناح). (لا عدوان). (فلا رفث). (ولا فسوق). (ولا جدال). (لا طاقة). (لا خلاق). (لا غالب). (لا خير). (فلا كاشف). (لا مبدل). (لا شريك). (فلا هادي). (لا ملجأ). (لا تبديل). (فلا رادّ). (لا جرم). (لا عاصم). (فلا كيل). (لا تثريب). (لا مرد). (لا معقب) (لا قوة). (لا مساس). (لا عوج). (فلا كفران). (لا برهان). (لا بشرى). (لا ضير). (لا قبل). (لا مقام). (فلا فوت). (فلا ممسك). (فلا مرسل). (فلا صريخ). (لا ظلم). (لا حجة). (لا مولى). (فلا ناصر). (لا وزر). وليس منها لا خوف ونحوه، من المنون المرفوع، لأن في المنون المرفوع خلافاً بين النحويين في كونه تبرئة أو مشبهاً لليس، ومذهب حمزة هو الثاني كما هو مذهب الجمهور ا هـ. هامش ص ٤١ طبعة المشهد الحسيني.

التوسط، لضعف سببه عن الهمز.

هذا ما تيسر من ذكر حكم المد في حروفه.

[مد اللين]

وأما حرفا اللين : الياء، والواو، الساكنان المفتوح ما قبلهما:

فاختلف في إلحاقهما بحروف المد، لأن فيهما شيئاً من الخفاء، وشيئاً من المد، وإنما يسوغ الإلحاق بسببيه الهمز مع الاتصال، أو السكون، فإذا وقع بعدهما همزة متصلة بكلمة واحدة،كـ(شيء)كيف وقع، وكـ (هيئة) و (سوءة) و (السوء) ففيه وجهان عن ورش، من طريق الأزرق:

أولهما : الإشباع، وإليه ذهب المهدوي، واختاره الحصري، وهو أحد الوجهين في الهادي،والكافي، والشاطبية،ويحتمل في التجريد.

الثاني: التوسط، وإليه ذهب مكي، والداني، وبه قرأ على أبي القاسم، خلف وفارس بن أحمد، وهو الثاني في الكافي، والشاطبية، وظاهر التجريد، وذكره الحصري أيضاً في قصيدته.

وخرج بقيد الاتصال نحو (خلوا إلى) (ابني آدم).

[تفريع]

إذا اجتمع حرف اللين مع مد البدل حالة الجمع، كقوله تعالى: (وآتيناه من كل شيء سبباً) يحصل للأزرق أربعة أوجه:

القصر في مد البدل، على التوسط في شيء، طريق مكي، وابن بليمة، وطاهر ابن غلبون.

والتوسط على التوسط، طريق مكي، وابن بليمة، والداني.

والطويل في مد البدل، عليه التوسط، والطويل في (شيء).

فالأول طريق مكي ، والداني، من قراءته على فارس، وأحد وجهي الهادي، والكافي، والتجريد، والثاني طريق العنوان، وثاني الهادي، والكافي، والتجريد،

وقس على ذلك نحو (إنهم لن يضروا الله شيئاً يريد الله) إلى قوله (في الآخرة) فالتوسط في حرف اللين عليه الثلاثة في مد البدل، في (الآخرة) لما تقدم والطويل في مد البدل، على الطويل في اللين فقط، لما تقدم.

ثم إنهم أجمعوا على استثناء كلمتين وهما (موئلا) بالكهف، و (المؤودة) بالتكوير أي الواو الأولى فيهما لعروض سكونهما، لأنهما من «وأل» و «وأد»

واختلف في واو (سوآتهما) و (سوآتكم).

فلم يستثنها الداني في شيء من كتبه، ولا الأهوازي في كتابه، الكبير، واستثناها صاحب الهداية، والهادي، والكافي، والتبصرة، والجمهور.

ووقع للجعبري فيها حكاية ثلاثة أوجه في الواو، تضرب في ثلاثة الهمز، فتبلغ تسعة.

وتعقبه في النشر بأنه لم يجد أحداً روى إشباع اللين، إلا وهو يستثني (سوآت) قال: فعلى هذا يكون الخلاف دائراً بين التوسط والقصر.

قال: وأيضاً من وسطها مذهبه في الهمز المتقدم التوسط، فيكون فيها أربعة أوجه فقط قصر الواو مع ثلاثة الهمزة والتوسط فيهما ونظمها رحمه الله تعالى في بيت فقال:

وسوآت قصر الواو والهمز ثلثاً ووسطهما فالكل أربعة فادر[1]

وذهب آخرون الى زيادة المد عن الأزرق في (شيء) فقط كيف أتى مرفوعاً، ومنصوباً، ومخفوضاً، وقصر باقي الباب (كهيئة) و (سوأة) و (سوء) كطاهر بن غلبون، وصاحب العنوان، والطرسوسي، وابن بليمة، والخزاعي، وغيرهم.

واختلف هؤلاء في قدر هذا المد: فابن بليمة، والخزاعي، وابن غلبون، يرونه التوسط، وبه قرأ الداني عليه.

والطرسوسي، وصاحب العنوان يريانه الاشباع.

---

(١) انظر: النشر جـ ١ ص ٣٤٧ طبعة المكتبة التجارية.

واختلف ـ أيضاً ـ بعض الأئمة من المصريين، والمغاربة، في مد (شيء) أتى عن حمزة.

فذهب الى مده أبو الطيب بن غلبون، وابن بليمة، وصاحب العنوان، وغيرهم.

وذهب الآخرون الى أنه السكت، وعليه الداني، ومن تبعه والعراقيون قاطبة.

وبالوجهين السكت والمد، قرأ صاحب الكافي وهما أيضاً في التبصرة، والمراد بالمد هنا : التوسط.

قال في النشر، وبه أي : التوسط قرأت من طرق من روى المد، ولم يروه عنه الا من روى السكت في غيره.

وأما السكون بعد حرفي اللين: فإما لازم، أو عارض، وكل منهما مشدد، وغير مشدد:

فاللازم المشدد في حرفين: (هاتين) بالقصص، (اللذين) بفصلت في قراءة ابن كثير بالتشديد.

واللازم المخفف حرف واحد، وهو (عين) أول مريم، والشورى.

والعارض المشدد نحو: (الليل لباساً) (كيف فعل) (بالخير لقضى) في قراءة الإدغام.

والعارض غير المشدد نحو: «الميت» «والخوف» و«الطول» حالة الوقف بالسكون، أو الاشمام، فيما يسوغ فيه.

فالأول يجوز فيه لابن كثير ثلاثة الوقف، والقصر مذهب الجمهور، كذا في النشر.

وأما الثاني وهو (عين) ففيه الثلاثة أيضاً، كما نص عليه في الطيبة وغيرها، واختار الشاطبي الإشباع، لأجل الساكنين.

وذهب صاحب العنوان، وابن غلبون، إلى التوسط، وهو الثاني في الشاطبية، لفتح ما قبل الحرف.

وهذان الوجهان مختاران لجميع القراء عند المصريين، والمغاربة، ومن تبعهم.

والقصر مذهب ابن سوار، وسبط الخياط، والهمداني، واختيار متأخري العراقيين قاطبة.

لكن قال في النشر: قلت: القصر في (عين) عن ورش من طريق الأزرق، مما انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي أصوله، إلا عند من لا يرى مد اللين قبل الهمز.

وأما الثالث: وهو العارض المشدد، ففيه الأوجه الثلاثة، والجمهور على القصر.

وأما الرابع: وهو العارض المخفف، ففيه للكل الأوجه الثلاثة، أيضاً حملاً على حروف المد إلا أنه يمتنع القصر لورش من طريق الأزرق، في متطرف الهمز نحو (شيء).

فالإشباع مذهب من يأخذ بالتحقيق، والتوسط اختيار الداني، وبه كان يقرىء الشاطبي، وهو مذهب أكثر المحققين.

والقصر مذهب الحذاق، وحكى الاجماع عليه، والثلاثة في الشاطبية كالطيبة.

والتحقيق في ذلك ـ كما في النشر ـ أن الأوجه الثلاثة لا تجوز هنا إلا لمن أشبع حروف المد في هذا الباب.

أما القاصرون: فالقصر لهم هنا متعين.

ومن وسّط لا يجوز له هنا إلا التوسط، والقصر، اعتد بالعارض أولاً، ولا يجوز له الإشباع، فلذا كان الأخذ به في هذا النوع قليلاً، كما نص عليه في الطيبة. ولفظه:

وفي اللين يقل طول.

وقد تحصل للأزرق في نحو (شيء) و (سوء) وجهان: المد، والتوسط، وصلا، ووقفا بالإسكان المجرد، ومع الإشمام والروم بشرطهما.

فقول الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ:

بطول وقصر وصل ورش ووقفه.

مراده بالقصر التوسط، لقوله بعد، وعنهم سقوط المد فيه، وصدق القصرعليه بالنسبة للاشباع.

وللباقين فيهما ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر (وقفا)[1] على الهمزة المتطرفة بالاسكان المجرد، عن الاشمام ومعه، والقصر فقط وصلا، ووقفا على غير المتطرفة، وعليها بالروم.

تتمة:

متى اجتمع سببان: قوي، وضعيف، عمل بالقوي، وألغي الضعيف إجماعاً، كما مر في نحو (آمين البيت) (وجاؤا أباهم) فلا يجوز توسط، ولا قصر، للأزرق.

وإذا وقفت على نحو (نشاء) (وتفيء) و (السوء) بالسكون لا يجوز فيه القصر عن أحد ممن همز وإن كان ساكناً للوقف، وكذا لا يجوز التوسط لمن مذهبه الإشباع وصلاً، بل يجوز عكسه، وهو الإشباع وقفاً لمن مذهبه التوسط وصلاً، إعمالاً للسبب الأصلي دون السبب العارض.

فلو وقفت لأبي عمرو مثلاً على (السماء) بالسكون، فإن لم تعتد بالعارض كان مثله حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على الكتاب بالقصر.

وإن اعتد بالعارض زيد في ذلك الى الاشباع، كأن قرىء له وصلاً بألف ونصف زيد له التوسط بألفين، والاشباع بثلاثة.

• ولو وقف عليه مثلاً للأزرق لم يجز له غير الاشباع، لأن سبب المد لم يتغير، بل ازداد قوة بسكون الوقف.

وإذا وقف له أعني الأزرق على (يستهزءون) و (متكئين) و (مآب) فمن

---

(١) في الأصل (وفقا) تحريف.

روى عنه المد وصلا وقف كذلك، اعتد بالعارض أولاً، ومن روى التوسط وصلاً، وقف به إن لم يعتد بالعارض، وبالمد إن اعتد به، ومن روى القصر كطاهر بن غلبون، وقف كذلك، إن لم يعتد بالعارض، وبالتوسط أو الاشباع، إن اعتد به.

وإذا تغير سبب المد جاز المد والقصر، مراعاة للأصل، ونظراً للفظ، سواء كان السبب همزاً أو سكوناً، وسواء كان التغير بين بين، أو بإبدال أو حذف، أو نقل.

والمد اختيار الداني، وابن شريح، والشاطبي، والجعبري، وغيرهم.

والتحقيق ـ عند صاحب النشر ـ التفصيل بين ما ذهب أثره كالتغير بالحذف، فالقصر نحو (هؤلاء إن) عند من أسقط أولى الهمزتين، وما بقي أثر يدل عليه فالمد ترجيحاً للموجود على المعدوم، كقراءة قالون بتسهيل الهمزة المذكورة بين بين، ونص عليه في طيبته بقوله:

والمد أولى إن تغير السبب وبقي الأثر أو فاقصر أحب

ويأتي التنبيه على جميع ذلك مفصلاً في محاله من الفرش، إن شاء الله تعالى.

ومن فروع هذه القاعدة ما إذا قرىء لأبي عمرو، ومن معه (هؤلاء إن) بإسقاط إحدى الهمزتين، وقدرت الأولى على مذهب الجمهور، فالقصر في المنفصل، وهو (ها) مع وجهي المد، والقصر، في (أولاء) على الاعتداد بالعارض، وهو الإسقاط وعدمه، فإن مدها تعين المد في (أولاء) وجهاً واحداً، لأن (أولاء) إما أن يقدر منفصلاً فيمد مع (ها) أو متصلاً فيمد مطلقاً فلا وجه حينئذ لمدها المتفق على انفصاله، وقصر (أولاء) المختلف في اتصاله فالجائز ثلاثة أوجه فقط.

فإن قرئت بالتسهيل لقالون، ومن معه مثلاً، فالأربعة المذكورة جائزة بناء على ألاعتداد بالعارض وعدمه، في (أولاء) سواء مد الأول أو قصر، إلا أن مدها مع قصر (أولاء) يضعف لأن سبب الاتصال، ولو تغير أقوى من الانفصال، لإجماع من رأى قصر المنفصل على جواز مد المتصل، وإن غير سببه دون العكس.

ومن فروع القاعدة المذكورة ما إذا قرىء للأزرق نحو قوله تعالى: (آمنا بالله

وباليوم الآخر).

فمن قصر (آمنا) قصر (الآخر) مطلقاً، ومن وسط (آمنا) أو أشبعه سوى بينه وبين (الآخر) ان لم يعتد بالعارض، وهو النقل وقصر (الآخر) ان اعتد به.

بـــاب

الهمزتين المجتمعتين في كلمة

وتأتي الأولى منهما للاستفهام، ولا تكون الا مفتوحة، ولغير الاستفهام.
وتأتي الثانية متحركة، وساكنة.
فالمتحركة همزة قطع، وهمزة وصل، فهمزة القطع بعد همزة الاستفهام تقع مفتوحة ومكسورة، ومضمومة.

فالمفتوحة على ضربين:
ضرب اتفق القراء العشرة على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.
فالمتفق عليه بعده ساكن صحيح، وحرف مد، ومتحرك.

أما الذي بعده ساكن صحيح، فوقع في عشر كلم في ثمانية عشر موضعاً وهي:
(ءأنذرتهم) بالبقرة. ويس.
و (ءأنتم) بالبقرة، والفرقان، وأربعة بالواقعة، وموضع بالنازعات.
و (ءأسلمتم) بآل عمران.
و (ءأقررتم) بها. و (ءأنت) بالمائدة، والأنبياء.
و (ءأرباب) بيوسف.
و (ءأسجد) بالاسراء.
و (ءأشكر) بالنمل.
و (ءأتخذ) بيس.

و (ءأشفقتم) بالمجادلة.

فقرأ قالون، وأبو عمرو، وهشام، من طريق ابن عبدان وغيره، عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، بتسهيل الثانية منهما، بين الهمزة والألف، مع إدخال ألف بينهما، وافقهم اليزيدي.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وكذا رويس، بالتسهيل من غير إدخال ألف، وهو للأزرق عن ورش، عند صاحب العنوان، والطرسوسي، والأهوازي وغيرهم.

والأكثرون على إبدالها له ألفاً خالصة، مع المد المشبع للساكنين.

وانكار الزمخشري لهذا الوجه رده أبو حيان وغيره.

ووافق ابن محيصن الأصبهاني، إلا في (ءأنذرتهم) معاً فقرأه بهمزة واحدة.

وقرأ هشام من مشهور طرق الداجوني، بالتحقيق، من غير ألف، وبه قرأ الباقون، وهم: ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح، وافقهم الحسن، والأعمش.

واستثنى الصوري من جميع طرقه عن ابن ذكوان (ءأسجد) بالاسراء فسهل الثانية منهما.

وقرأ هشام من طريق الجمال بالتحقيق، وإدخال ألف.

فتحصل لهشام ثلاثة أوجه: التسهيل مع الادخال، من طريق ابن عبدان، وغيره، عن الحلواني.

والتحقيق مع الإدخال، من طريق الجمال، عن الحلواني.

والتحقيق من غير إدخال، من مشهور طرق الداجوني.

وبقي وجه رابع ممتنع من الطريقين، وهو التسهيل بلا ألف لكن صح هذا الوجه لهشام من طريق الداجوني في (ءأعجمي) بفصلت، (ءأن كان) بـ (ن) (وءأذهبتم) بالأحقاف فقط، كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى.

وتقدم لهشام قصر المنفصل ومده، عن الحلواني، وكذا عن الداجوني، عن

ابن مهران، وصاحب الوجيز.

فتحصل لهشام ستة أوجه: إذا جمع هذا الهمز مع المنفصل، في نحو (ءأنتم أنشأتم شجرتها أم نحن) جمعها النويري في بيت فقال:

وسهل كأنتم بفصل وحققن معاً لهشام كلها امدده واقصرن

وقوله: «معاً» متعلق بحقق فقط، أي: حقق بالفصل وعدمه معاً، وقوله: «كلها» أي: كل هذه الثلاثة مع مد المنفصل، وقصره، وبقي حرف واحد يلتحق بهذا الباب (أئن ذكرتم) بيس قرأه أبو جعفر بفتح الهمزة الثانية، وتسهيلها مع الإدخال، وخرج بهمز القطع نحو (آلذكرين) (آلان) بيونس.

وأما الذي بعده حرف مد، ففي موضع واحد، وهو: (ءآلهتنا) بالزخرف: فقرأه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، ورويس، بتسهيل الثانية، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

ولم يبدلها أحد عن الأزرق، بل اتفق أصحابه على تسهيلها بين بين، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، باجتماع الالفين وحذف إحداهما.

والباقون بتحقيقها، وهم: عاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح، وافقهم الأعمش.

واتفقوا على عدم الفصل بينهما بألف، كراهة توالي أربع متشابهات.

وبيان ذلك أن آلهة جمع «إله» كعماد وأعمدة، والاصل (أألهة) بهمزتين، الأولى زائدة، والثانية فاء الكلمة، وقعت ساكنة بعد مفتوحة قلبت ألفاً «كآدم» ثم دخلت همزة الاستفهام على الكلمة، فالتقى همزتان في اللفظ، الأولى للاستفهام، والثانية همزة «أفعله» فعاصم، ومن معه أبقوهما على حالهما، وغيرهم خفف الثانية بالتسهيل بين بين، فلو فصلوا بينهما بألف لصارت رابعة، وهم يكرهون توالي أربع متشابهات كما تقدم.

ولم يقرأ أحد هذا الحرف بهمزة واحدة على لفظ الخبر، فيما وصل الينا.

وأما ما جاء عن ورش من رواية الأذفوي من إبدالها فضعيف قياساً ورواية، مصادم لأصوله، كما في النشر فلا يعول عليه.

وأما الذي بعده متحرك فحرفان: (ءألد) بهود و (ءأمنتم) بالملك:

والقراء فيهما على أصولهم المتقدمة في نحو (ءأنذرتهم) لكن لا [يجوز][1] المد للأزرق حالة الابدال على الألف المبدلة لعدم السبب، وهو السكون، فالمد فيها بقدر الف فقط، وهو الأصلي.

ولا يجوز ـ أيضاً ـ أن يجعل من باب (آمن) لعروض حرف المد بالابدال وضعف السبب بتقدمه على الشرط.

وخالف قنبل أصله في حرف « الملك » فأبدل الهمزة الأولى واواً، من غير خلف، وسهل الثانية من طريق ابن مجاهد، من غير ألف، وحققها من طريق ابن شنبوذ، وهذا في الوصل، فإن ابتدأ حقق الأولى، وسهل الثانية على أصله.

وأما الضرب المختلف فيه بين الاستفهام والخبر، ولا يكون بعده إلا ساكن، ويكون صحيحاً، وحرف مد:

فالساكن الصحيح وقع في (ءأنذرتهم) معا و (ءأن يؤتي) بآل عمران، و(ءأعجمي) المرفوع بفصلت[2] و (ءأذهبتم طيباتكم) بالأحقاف و (ءأن كان) بنون.

فأما (ءأنذرتهم) معاً، فعن ابن محيصن بهمزة واحدة، والجمهور بهمزتين.

وأما (ءأن يؤ تى) فقرأه ابن كثير بهمزتين، على الاستفهام الانكاري، أي مع تسهيل الثانية بلا فصل بينهما، وافقه ابن محيصن، والأعمش.

والباقون بهمزة واحدة، على الخبر.

---

(١) في « ش » (وز) تحريف ظاهر.

(٢) إنما قيده بالمرفوع ليخرج قوله تعالى: ﴿ولو جعلناه قرأنا أعجمياً﴾ فإنه لا خلاف فيه بين القراء. اهـ محققه.

وأما (ءأعجمي) المرفوع: فقرأه قنبل، من رواية ابن مجاهد، من طريق صالح بن محمد، وغيره، وهشام من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وكذا رويس، من طريق أبي الطيب، بهمزة واحدة، وهو طريق صاحب التجريد عن الجمال، عن الحلواني.

ورواه صاحب المبهج عن [الداجوني][1] عن أصحابه، عن هشام، وافقهم الحسن.

وقرأ قالون، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وكذا أبو جعفر، بهمزتين على الاستفهام، وتسهيل الثانية، مع إدخال الألف لكن اختلف عن ابن ذكوان في الإدخال:

فنص له جمهور المغاربة، وبعض العراقيين، على الفصل، ورده الداني، ونص له على ترك الفصل غير واحد.

قال ابن الجزري: وقرأت له بكل من الوجهين، وأشار اليهما في طيبته بقوله:

أعجمي خلف ملياً.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، والأزرق في أحد وجهيه، والبزي، وحفص، بتسهيل الثانية مع عدم الادخال، وبه قرأ قنبل في وجهه الثاني، وكذا رويس في ثانيه أيضاً وافقهم ابن محيصن، والثاني للأزرق إبدالها ألفاً خالصة، مع المد للساكنين.

وقرأ هشام من طريق الداجوني الا من طريق المبهج بالتسهيل والقصر.

وقرأ أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح، بالتحقيق مع القصر.

وقرأ هشام من طريق الجمال عن الحلواني، إلا من طريق التجريد بالتسهيل، والمد.

وخرج بقيد فصلت (ءأعجمي) بالنحل، وبالمرفوع منصوب فصلت[2].

---

(١) في « ش » (الدابواقي) تحريف ظاهر.

(٢) وهو الذي تقدمت الاشارة إليه قريباً.

وتحصل لهشام ثلاثة أوجه: القراءة بهمزة واحدة على الخبر، وبهمزتين محققة فمسهلة مع القصر والمد.

وأما (أذهبتم طيباتكم):

فقرأه بهمزة واحدة على الخبر نافع، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف وافقهم ابن محيصن بخلف عنه، واليزيدي، والأعمش.

وقرأ ابن كثير، والداجوني عن هشام، من طريق النهرواني وكذا رويس، بهمزتين على الاستفهام وتسهيل الثانية مع القصر، وافقهم ابن محيصن في ثانيه.

وقرأ هشام من طريق المفسر، والجمال، بالتحقيق والمد.

وقرأ ابن ذكوان، وكذا روح، بالاستفهام والتحقيق، مع القصر، وافقهما ابن محيصن في ثالثه.

وقرأ هشام من طريق ابن عبدان، عن الحلواني، وكذا أبو جعفر، بالمد والتسهيل.

فصار لهشام ثلاثة أوجه: تسهيل الثانية مع القصر، والمد، وتحقيقهما مع المد.

وعن الحسن إبدال الثانية ألفاً مع المد للساكنين.

وأما (أن كان ذا مال):

فقرأه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، والكسائي، وكذا خلف، بهمزة واحدة مفتوحة على الخبر، على أنها (أن) المصدرية في موضع المفعول، مجرورة بلام مقدرة، متعلقة بفعل النهي، أي: « ولا تطع من هذه صفاته لأن كان متمولاً » وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والمطوعي.

وقرأ هشام من طريق الحلواني، وابن ذكوان، من طرق أكثر المغاربة، وكذا أبو العلاء عن الصوري عنه، وكذا أبو جعفر، بهمزتين، محققة فمسهلة، مع المد.

وقرأ هشام من طريق المفسر بالتحقيق والمد، منفرداً به، ولذا أسقطه من الطيبة.

وقرأ هشام من طرق الداجوني الا المفسر، وابن ذكوان، من باقي طرقه، وكذا رويس، وجها واحداً بتسهيل الثانية مع القصر.

والباقون وهم: أبو بكر، وحمزة، وكذا روح، بتحقيقهما مع القصر، وافقهم الشنبوذي، عن الأعمش.

وعن الحسن إبدال الثانية الفاً مع المد للساكنين.

وأما إن كان الساكن حرف مد من المختلف فيه فوقع في كلمة واحدة، في ثلاثة مواضع، وهي: (ءأمتنم) بالأعراف، وطه والشعراء:

فقرأ قالون وورش، من طريق الأزرق والبزي، وأبو عمرو، وابن ذكوان وهشام من طريق الحلواني، والداجوني من طريق زيد، وكذا أبو جعفر، بهمزة محققة، وأخرى مسهلة، ثم ألف بعدها، وافقهم اليزيدي.

ولم يدخل أحد بين الهمزتين في هذه الكلمة ألفاً، لما تقدم في (ءآلهتنا) وكذلك لم يبدل الثانية ألفاً أحد عن الأزرق كما في (ءآلهتنا) أيضاً.

وقول الجعبري: وورش على بدله بهمزة محققة، وألف بدل الثانية، وأخرى عن الثالثة ثم تحذف إحداهما للساكنين إلى آخر ما قاله، تعقبه في النشر، ونقله عنه في الأصل مقراً له على عادته.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني وحفص، وكذا رويس، بهمزة واحدة محققة، بعدها ألف في الثلاثة، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ قنبل حرف الاعراف بابدال الهمزة الأولى واواً خالصة، مفتوحة، حالة الوصل، كما فعل في (النشور ءأمنتم) بالملك، وحققها في الابتداء.

واختلف عنه في الهمزة الثانية، فسهلها عنه ابن مجاهد، وحققها ابن شنبوذ.

وقرأ حرف طه بهمزة واحدة على الخبر، من طريق ابن مجاهد، وبهمزتين، محققة فمسهلة، من طريق ابن شنبوذ.

وقرأ موضع الشعراء بهمزة محققة، وأخرى مسهلة، وألف بعدها.

والباقون وهم: هشام، فيما رواه عنه الداجوني من طريق الشذائي، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بهمزتين محققتين، وألف بعدهما، وافقهم الحسن، والأعمش.

واتفقوا على إبدال الهمزة الثالثة ألفاً في الثلاثة.

الضرب الثاني من أقسام همزة القطع: الهمزة المكسورة:

ويأتي أيضاً متفقاً عليه بالاستفهام ومختلفاً فيه:

فالمتفق عليه سبعة كلم في ثلاثة عشر موضعاً: (أئنكم) بالأنعام، والنمل، وفصلت. (ائن لنا) بالشعراء (ءإلٰه) خمسة بالنمل (ائنا لتاركوا) (ائنك لمن) (ائفكا) ثلاثتهما بالصافات (ائذا متنا) بقاف.

فقرأها قالون، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بالتسهيل بين الهمزة والياء، والفصل بينهما بألف وافقهم اليزيدي.

وقرأ ورش، وابن كثير، وكذا رويس، بالتسهيل كذلك، لكن من غير فصل بألف، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بالتحقيق بلا فصل، وبه قرأ الداجوني، عن هشام في الباب كله، عند جمهور العراقيين وغيرهم، وهو الصحيح من طريق زيد عنه، وفي المبهج من طريق الجمال، عن الحلواني. وافقهم الحسن، والأعمش، إلا حرف (ق) (ائذا) عن الأعمش فبهمزة واحدة.

وقرأ هشام من طريق ابن عبدان، عن الحلواني، ومن طريق الجمال، عن الحلواني، في التجريد عنه بالتحقيق والمد في الجميع وهو المشهور عن الحلواني، عند جمهور العراقيين، وطريق الشذائي عن الداجوني، وأحد وجهي الشاطبية.

واختلف عن هشام في (أئنكم لتكفرون) بفصلت:

فجمهور المغاربة على التسهيل، وجهاً واحداً مع الفصل بالألف، وجمهور

العراقيين عنه على التحقيق مع الادخال وعدمه، كما تقدم، والوجهان في الشاطبية كجامع البيان.

وخص جماعة الفصل بالألف عن هشام من طريق الحلواني، في سبعة مواضع بلا خلاف وهي: (ائن لنا) بالشعراء، (أئنك) (أئفكا) بالصافات، (ائنكم) بفصلت.

وهذه الأربعة مما تقدم و (أئنكم) و (ائن لنا) بالأعراف (وأئذا ما مت) بمريم، وتركوا الفصل في غيرها وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون، وابن شريح، ومكي، وابن بليمة، وغيرهم.

وكذا اختلف عن رويس في (ائنكم لتشهدون) بالأنعام.

فحققه من طريق أبي الطيب، خلافاً لأصله، وأجرى له الوجهين التسهيل، والتحقيق، صاحب الغاية، وهو بالقصر على أصله.

تنبيه:

(أئن ذكرتم) بيس أجمعوا على قراءته بالاستفهام، وتقدم فتح همزته الثانية، لأبي جعفر، فهو عنده (كأنذرتهم).

والباقون يكسرونها. فهو عندهم من هذا القسم.

والمختلف فيه من المكسورة بين الاستفهام، والخبر، نوعان: مفرد ومكرر.

فالمفرد في خمسة مواضع: (أئنكم لتأتون الرجال) (أئن لنا لاجراً) كلاهما بالأعراف، (أئنك لأنت يوسف) بسورته، (أئذاً ما مت) بمريم، . (أئنا لمغرمون) بالواقعة.

فأما الأول: (أئنكم لتأتون الرجال) فقرأه نافع، وحفص، وكذا أبو جعفر، بهمزة واحدة على الخبر،

والباقون بهمزتين على الإستفهام ، وهم على أصولهم المتقدمة، تحقيقاً وتسهيلاً وفصلاً.

وأما الثاني : (أئن لنا لأجراً) فقرأه نافع ، وابن كثير، وحفص، وكذا أبو جعفر، بهمزة واحدة، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالاستفهام، وهم على أصولهم كذلك، وهما من السبعة التي خصها بعضهم بالمد عن الحلواني، عن هشام.

وأما الثالث: (أئنك لأنت يوسف) فقرأه ابن كثير، وكذا أبو جعفر، بهمزة واحدة على الخبر، وافقهما ابن محيصن.

والباقون بالاستفهام، وهم على أصولهم.

وأما الرابع: (أئذا مامت) بمريم: فقرأه ابن ذكوان، من طريق الصوري ، بهمزة واحدة على الخبر، أو حذف منه أداة الاستفهام للعلم بها، وهو الذي عليه جمهور العراقيين من الطريقين وابن الأخرم عن الأخفش، وافقه الشنبوذي عن الأعمش.

والباقون بهمزتين على الاستفهام ، وهم على أصولهم ، وبه قرأ النقاش وغيره، عن ابن ذكوان والوجهان له في الشاطبية وغيرها.

وأما الخامس: (أئنا لمغرمون):

فقرأه أبو بكر، بالاستفهام، والتحقيق مع القصر، والباقون بالخبر.

النوع الثاني:

الذي تكرر فيه الاستفهام، ووقع في أحد عشر موضعاً في تسع سور:

في الرعد (أءذا كنا تراباً أءنا).

وفي الأسراء موضعان: (أءذا كنا عظاماً ورفاتا أءنا لمبعوثون خلقاً).

وفي المؤمنون (أءذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أءنا لمبعوثون).

وفي النمل (أءذا كنا تراباً أئنا لمخرجون)

وفي العنكبوت (أءنكم لتأتون الفاحشة) (أئنكم لتأتون الرجال).

وفي السجدة (أءذا ضللنا في الأرض أءنا).

وفي الصافات موضعان: (أءذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أءنا لمبعوثون) (اءذا متنا

وكنا تراباً وعظاماً أءنا لمدينون).

وفي الواقعة (أءذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أءنا لمبعوثون)

وفي النازعات (أءنا لمردودون في الحافرة. أءذا كنا عظاماً).

فأما موضع الرعد، وموضعا «سبحان» وموضع المؤمنون، والسجدة ، وثاني الصافات، فقرأها نافع، والكسائي وكذا يعقوب بالاستفهام في الأول، وبالإخبار في الثاني.

وقرأها ابن عامر، وكذا أبو جعفر، بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، والباقون بالاستفهام فيهما.

وأما موضع النمل:

فقرأه نافع، وكذا أبو جعفر، بالاخبار في الأول، والإستفهام في الثاني.

وقرأه ابن عامر، والكسائي، بالاستفهام في الأول، وبالاخبار في الثاني، وبزيادة نون في (أئنا لمخرجون).

والباقون بالاستفهام فيهما.

وأما موضع العنكبوت:

فقرأه نافع، وابن كثير، وابن عامر، وحفص، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بالاخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وافقهم ابن محيصن.

. والباقون بالاستفهام فيهما فلا خلاف عنهم في الاستفهام في الثاني منها.

وأما الموضع الأول من الصافات:

فقرأه نافع، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني.

وقرأه ابن عامر بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني.

والباقون بالاستفهام فيهما.

وأما موضع الواقعة: .

فقرأه نافع، والكسائي، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بالاستفهام في الأول، والاخبار في الثاني.

والباقون بالاستفهام فيهما، فلا خلاف عنهم في الاستفهام في الأول، كما تقدم في ثاني العنكبوت.

وأما موضع النازعات:

فقرأه نافع، وابن عامر، والكسائي، وكذا يعقوب، بالاستفهام في الأول، والاخبار في الثاني.

وقرأ أبو جعفر وحده، بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني.

والباقون بالاستفهام فيهما، وكل من استفهم فهو على قاعدته المقررة، في (أئنكم) تحقيقاً، وتسهيلاً، وفصلاً إلا أن الجمهور عن هشام على الفصل كما قطع به في الشاطبية كأصلها، وفاقاً لسائر المغاربة وأكثر المشارقة.

وأجرى الخلاف فيه كغيره من المتفق عليه، من هذا الضرب سبط الخياط، والهذلي، والصفراوي، وغيرهم وهو القياس كما في النشر.

الضرب الثالث:

الهمزة المضمومة:

ولا تكون إلا بعد همزة الاستفهام، وجاءت في ثلاثة مواضع متفق عليها وواحد مختلف فيه:

فالثلاث المتفق عليها (قل أؤنبئكم) بآل عمران (أءنزل عليه الذكر) بص، (أءلقى الذكر عليه) بالقمر.

فقرأ قالون، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بتسهيل الثانية، وإدخال الف بينهما، وافقهم اليزيدي.

لكن اختلف في الفصل بالألف عن قالون، وأبى عمرو، فالفصل لقالون طريق أبي نشيط، والحلواني، في جامع البيان، من قراءته على أبي الحسن، وعن أبي نشيط، من قراءته على أبي الفتح، وعليه الجمهور من الطريقين.

وروى عنه القصر من الطريقين ابن الفحام، وهو في الجامع للحلواني.

وأما أبو عمرو: فروى عنه الادخال في الجامع؛ وكذا غيره، وروى عنه القصر جمهور العراقيين، والمغاربة ولم يذكر في التيسير غيره.

والوجهان في الشاطبية وغيرها.

وقرأ ورش، وابن كثير، وكذا رويس، بالتسهيل من غير فصل، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالتحقيق بلا فصل.

واختلف عن هشام في التسهيل، والتحقيق، والفصل، وعدمه، ووقع الخلاف عنه بالنسبة للسور الثلاث، على ثلاثة أوجه:

الأول: التحقيق مع القصر، في الثلاثة كابن ذكوان، وعليه الجمهور، من طرق الداجوني.

الثاني: التحقيق مع المد فيها، وهو في التجريد، من طريق الجمال، عن الحلواني، وأحد وجهي التيسير، وبه قرأ مؤلفه، على فارس، يعني من طريق ابن عبدان، عن الحلواني.

الثالث: التحقيق والقصر في آل عمران، والتسهيل والمد في «ص» و«القمر» وهو الثاني في التيسير، وعليه جمهور المغاربة والثلاثة في الشاطبية كالطيبة.

والموضع المختلف فيه من المضمومة (أأشهدوا خلقهم) بالزخرف فقط:

فقرأه نافع، وكذا أبو جعفر بهمزتين مفتوحة، فمضمومة، مسهلة بين بين، وفصل بالألف أبو جعفر.

واختلف عن قالون في المد[1]، والوجهان عن أبي نشيط في الشاطبية كأصلها.

وعلى المد من الطريقين ابن مهران، وبه قطع أبو العز، وابن سوار للحلواني، من غير طريق الحمامي، وقطع له «أي لقالون» بالقصر أكثر المؤلفين كقراءة ورش من طريقيه.

---

(١) المراد بالمد هنا: الإدخال.

وأما همزة الوصل ، الواقعة بعد همزة الاستفهام، فتأتي على قسمين، مفتوحة، ومكسورة، فالمفتوحة ضربان ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام وضرب اختلفوا فيه.

فالمتفق عليه ثلاث كلمات ، في ستة مواضع: (آلذكرين) موضعي الأنعام. (آلآن) معاً بيونس. (آلله أذن لكم) بها، (آلله خير) بالنمل.

فاتفقوا على إثباتها وتسهيلها، لكنهم اختلفوا في كيفية التسهيل:

فذهب كثير إلى إبدالها الفاً خالصة، مع المد للساكنين، وجعلوه لازماً.

ومنهم من رآه جائزاً ، وهو في التبصرة، والهادي، والكافي، وغيرها، وعليه جملة المغاربة، والمشارقة.

وأرجح الوجهين في الحرز. وهو المشهور في الأداء القوي عند أهل التصريف، كما قاله الجعبري:

ووجه البدل بأن حذفها يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر، وتحقيقها يؤدي إلى إثبات همزة الوصل وصلاً، وهو لحن، والتسهيل فيه شيء من لفظ المحققة، فتعين البدل ، وكان ألفاً لأنها مفتوحة انتهى.

وذهب آخرون إلى تسهيلها بين بين، قياساً على سائر الهمزات المتحركات بالفتح، إذا وليها همزة الاستفهام، وهو مذهب صاحب العنوان وغيره، والوجهان في الحرز وأصله ولم يفصلوا بينهما بألف لضعفها عن همزة القطع.

والضرب المختلف فيه وقع في حرف واحد، وهو: (به السحر) بيونس.

فقرأه أبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بالاستفهام، فيجوز لكل منهما وجهان: البدل، والتسهيل بلا فصل، كما ذكر، وافقهما اليزيدي، والشنبوذي عن الأعمش.

والباقون بهمزة وصل على الخبر، فتسقط وصلاً، وتحذف ياء الصلة قبلها للساكنين.

وأما همزة الوصل المكسورة بعد همزة الاستفهام، نحو: (أفترى على الله)

(أستغفرت لهم) (أصطفى) [1] (أتخذناهم سخريا).

فاتفقوا على حذفها لعدم اللبس، ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها، على خلاف بين القراء في بعضها يأتي في محله ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وهنا انتهى الكلام على الهمزتين اللتين أولهما للاستفهام.

فإن كانت الأولى لغير استفهام، فإن الثانية تكون متحركة، وساكنة:

فالمتحركة لا تكون إلا بالكسر، وهي في كلمة في خمسة مواضع، وهي: (أئمة) بالتوبة، والأنبياء، وموضعي القصص، ، وموضع السجدة.

فقرأها قالون، وورش، من طريق الأزرق، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا رويس، بالتسهيل والقصر، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ ورش، من طريق الأصبهاني، بالتسهيل كذلك، والمد في ثاني القصص، وفي السجدة، كما نص عليه الأصبهاني في كتابه، وهو المأخوذ به من جميع طرقه ، وفي الثلاثة الباقية بالقصر، كالأزرق.

وقرأ أبو جعفر بالتسهيل مع الفصل، في الخمسة بلا خلف.

واختلف عنهم في كيفية التسهيل: فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنه بين بين، وهو في الحرز كأصله.

وذهب آخرون إلى أنه الإبدال ياء خالصة.

وفي الشاطبية كالجامع، وغيره، انه مذهب النحاة، وليس المراد أن كل القراء سهلوا، وكل النحاة أبدلوا ، بل الأكثر من كلٍّ على ما ذكر، ولا يجوز الفصل بينهما عن أحد حالة الإبدال؛ كما نص عليه في النشر كغيره.

وقرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بالتحقيق مع القصر، عن الخمسة، وافقهم الحسن، والأعمش، لكن اختلف عن هشام في المد والقصر، فالمد له من طريق ابن عبدان، وغيره، عن الحلواني، عند ابي العز،

---

(١) من قوله تعالى: ﴿أصطفى البنات على البنين﴾ الصافات (١٥٣).

وقطع به لهشام من طرقه أبو العلاء، وروى له القصر المهدوي وغيره، وفاقاً لجمهور المغاربة.

وأصل الكلمة «أأممة» على وزن «أفعلة» جمع امام، نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها، ليسكن أول المثلين، فيدغم، وكان القياس ابدال الهمزة ألفاً، لسكونها بعد فتح لكن لو قالوا «أمة» لالتبس بجمع «آم» بمعنى: قاصد، فابدلوها باعتبار أصلها، وكان ياء لانكسارها، فطعن الزمخشري في قراءة الإبدال مع صحتها مبالغة منه، كما في النشر.

قال فيه: والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة أعني التحقيق، وبين بين، والياء المحضة، عن العرب، وصحته في الرواية[1].

وأما الهمزة الساكنة بعد المتحركة، لغير استفهام، فاجمعوا على ابدالها بحركة الهمزة قبلها فتبدل ألفاً في نحو (آدم) و (آسى) و (آتي) وواواً في نحو (أوتي) و (أوذينا) و (أوتمن) وياء في نحو (إيمان) و (إيلاف) و (إيت بقرآن) بلا خلاف عنهم، والله أعلم.

---

(١) قال ابن الجزري في الطيبة:

أئـمـة سـهـل أو ابـدل حط غـنـا حـرم ومـدلاح بـالـخـلف ثـنـا

قال ابن الناظم:

« سهل الهمزة الثانية من (أئمة) أبو عمرو، ورويس، والمدنيان، وابن كثير، وعنهم ـ أيضاً ـ إبدالها ياء مكسورة وجعله الشاطبي ثانياً في النحو، فافهم أنه لا يجوز في القراءة، وكلام الكشاف يؤكد ذلك، مع أنه خلاف المفصل، والصواب ثبوته في القراءة »ا هـ. شرح ابن الناظم ص ٩٧.

باب

الهمزتين المتلاصقتين في كلمتين

ويعنون بهما همزتي القطع المتلاصقتين وصلاً، ليخرج نحو (ما شاء الله) لكون الثانية همزة وصل، ونحو (السوأى أن) لعدم التلاصق، وبقيد الوصل، ما إذا وقف على الأولى.

وهما قسمان : متفقتان، ومختلفتان:

فالمتفقتان إما بالكسر، أو الفتح، أو الضم:

فالمتفقتان بالكسر قسمان: متفق عليه، ووقع في خمسة عشر موضعاً، تأتي في محالها ـ إن شاء الله تعالى ـ من الفرش نحو: ؛ (هؤلاء إن).

ومختلف فيه في ثلاثة مواضع: (للنبىء إن)[٢] (بيوت النبىء إلا)[٣] في قراءة نافع. من (الشهداء إن)[٤] في قراءة حمزة.

والمتفقتان بالفتح في تسعة وعشرين موضعاً: نحو (جاء أحدكم)

والمتفقتان بالضم في موضع فقط: (أولياء أولئك) بالاحقاف.

فقرأ قالون، والبزي، بحذف الأولى منهما وصلاً في المفتوحتين خاصة وبتسهيلها من المكسورتين، بين الهمزة والياء، ومن المضمومتين بين الهمزة والواو.

واختلف عنهما في (بالسوء إلا) بيوسف.

فالجمهور من المغاربة، وسائر العراقيين، بإبدال الاولى منهما واواً مكسورة، وإدغام الواو التي قبلها فيها.

وذهب آخرون إلى تسهيل الاولى منهما طرداً للباب ، وهو من زيادة الحرز على أصله، والإدغام هو المختار لهما.

واختلف أيضاً في (للنبىء إن) و (بيوت النبىء إلا) عن قالون:

فالجمهور على الإدغام، وضعف في النشر جعل الهمزة فيهما بين بين، وافقهما ابن محيصن بخلفه.

وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكثير عنه من طريق الأزرق، وقنبل ، فيما رواه الجمهور، عنه، من طريق ابن مجاهد، وكذا رويس، من غير طريق ابي الطيب، بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، في الأنواع الثلاثة.

وقرأ ورش ، من طريق الأزرق، فيما رواه عنه الجمهور ، من المصريين، ومن أخذ عنهم من المغاربة، وقنبل ـ أيضاً ـ من طريق ابن شنبوذ، فيما رواه عنه عامة المصريين، والمغاربة ، بإبدالها حرف مد خالصاً، من جنس سابقها، ففي الفتح ألفاً، وفي الكسر ياء، وفي الضم واواً، مبالغة في التخفيف، وهو سماعي.

واختلف عن الأزرق في قوله تعالى: (هؤلاء إن كنتم)[٥] و (البغاء إن)[٦].

فروى عنه بعضهم جعل الثانية ياء مختلسة الكسر، مراعاة للأصل، وهو في التيسير في قراءة مؤلفه على «ابن خاقان» عنه وقال: إنه المشهور عنه، في الأداء، لكن عبر عن ذلك في جامعه بياء مكسورة محضة الكسر.

وأكثر من روى عنه هذا الوجه على اطلاق الياء المكسورة ، من غير تقييد بالخفيفة الكسر، أو بالاختلاس، كما يفهم من النشر، ولذا أطلقه في طيبته[٧].

واقتصر في الشاطبية على الأول تبعاً للداني، في بعض كتبه.

فتحصل للأرزق في ذلك ثلاثة أوجه.

وقرأ أبو عمرو، وقنبل، من طريق ابن شنبوذ، من أكثر طرقه، وكذا رويس من طريق ابي الطيب، بحذف الاولى منهما، في الانواع الثلاثة، مبالغة في التخفيف، وافقهم اليزيدي، وابن محيصن، في وجهه الثاني.

وما ذكر من أن المحذوف هو الأولى، هو الذي عليه. الجمهور، من أهل الاداء.

وذهب سيبويه، وأبو الطيب، وابن غلبون، إلى أنها الثانية.

وتظهر فائدة الخلاف ـ كما في النشر ـ في المد: فمن قال بالأول كان المد عنده من قبيل المنفصل، ومن قال بالثاني كان عنده من قبيل المتصل.

وقرأ الباقون وهم ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بتحقيق الهمزتين في الكل، وافقهم الحسن، والأعمش.

تنبيه:

في النشر إذا أبدلت الثانية حرف مد للأزرق، وقنبل، وقع بعده ساكن، نحو (هؤلاء إن) (جاء أمرنا) زيد في حرف المد لأجل الساكن.

وإن وقع بعده متحرك، نحو (في السماء إلٰه) (جاء أحدهم) (أولياء أولئك) لم يزد على مقدار حرف المد.

فإن وقع بعد الثانية من المفتوحتين ألف وذلك في الموضعين (جاء آل لوط) (جاء آل فرعون) فهل تبدل الثانية فيهما، كما في سائر الباب، أم تسهل فقط، من أجل الالف بعدها؟

فقيل: لاتبدل لئلا يجتمع ألفان، واجتماعهما متعذر، بل يتعين التسهيل.

وقيل: تبدل كسائر الباب، ثم فيها بعد البدل وجهان:

أحدهما: أن تحذف للساكنين، والثاني أن لا تحذف، ويزاد في المد، فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين، وتمنع من اجتماعهما، كذا نقل الوجهين الداني.

ثم قال في النشر: وقد أجاز بعضهم ـ على وجه الحذف ـ الزيادة في المد، على مذهب من روى عن الأزرق المد، لوقوعه بعد همزثابت، فحكى فيه المد، والتوسط، والقصر، وفي ذلك نظر لا يخفى. انتهى.

وحينئذ فالمعول عليه وجهان فقط للأزرق، حالة البدل: أحدهما: المد على

وجه عدم الحذف، والثاني: القصر على وجه الحذف للألف، ولا وجه للتوسط.

وأما المختلفتان: فعلى خمسة أضرب:

الأول مفتوحة فمكسورة، وينقسم إلى متفق عليه، وهو سبعة عشر موضعاً.

أولها (شهداء إذ) بالبقرة.

ويأتي باقيها في الفرش إن شاء الله تعالى.

ومختلف فيه في موضعين: (زكريا إنا) بمريم، والأنبياء، على قراءة غير حمزة، ومن معه.

الثاني: مفتوحة فمضمومة، في موضع واحد (جاء أمة) بالمؤمنين.

الثالث: مضمومة فمفتوحة، وينقسم إلى متفق عليه في أحد عشر موضعاً، نحو:(السفهاء ألا) بالبقرة.

ومختلف فيه في اثنين (النبىء أولى) (أراد النبىء أن) بالاحزاب على قراءة نافع.

الرابع: مكسورة فمفتوحة وهو أيضاً متفق عليه في خمسة عشر موضعاً نحو: (من خطبة النساء أو) ومختلف فيه في موضع واحد من (الشهداء أن) على قراءة غير حمزة.

الخامس: مضمومة فمكسورة، وهو أيضاً قسمان، متفق عليه في اثنين وعشرين موضعاً، نحو (يشاء إلى صراط) بالبقرة.

ومختلف فيه في ستة مواضع: (زكريا إنا) بمريم، في قراءة من همز (زكرياء) (النبىء إنا) معا بالأحزاب.

(النبىء إذا) بالممتحنة.

(النبىء إذا) بالطلاق.

(أسر النبىء إلى) بالتحريم. على قراءة نافع في الخمسة.

وقد اتفقوا على تحقيق الاولى في الأضرب الخمسة، واختلفوا في الثانية. فقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ورويس، بتسهيلها كالياء

في الضرب الأول، وكالواو في الضرب الثاني، وبإبدالها واواً خالصة مفتوحة في الضرب الثالث، وياء خالصة مفتوحة في الضرب الرابع. وافقهم ابن محيصن. واليزيدي.

واختلف عنهم في كيفية تسهيل الضرب الخامس:

فقال جمهور المتقدمين: تبدل واواً خالصة مكسورة فدبروها بحركتها، وحركة ما قبلها.

قال الداني: وهو مذهب أكثر أهل الاداء.

وقال جمهور المتأخرين: تسهل بين الهمزة والياء، فدبروها بحركتها فقط، وهذا هو الوجه في القياس. والأول آثر في النقل، كما في النشر عن الداني.

وأما من سهلها كالواو فدبرها بحركة ما قبلها، على رأي الاخفش، فتعقبه في النشر بعدم صحته، نقلاً وعدم إمكانه لفظاً، فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسرة الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز لا يصح، وأن ابن شريح ابعد وأغرب، حيث حكاه في كافيه، ولم يصب من وافقه.

وقرأ الباقون وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا روح، وخلف، بتحقيقهما في الأقسام الخمسة، على الأصل، وافقهم الحسن، والأعمش، والله أعلم.

بـاب
الهمز المفرد

وهو الذي لم يلاصق مثله، وهو ثلاثة أنواع:

١ ـ ما يبدل.

٢ ـ وما ينقل.

٣ ـ وما يسكت على الساكن قبله.

فالأول: وهو المبوب له ينقسم إلى ساكن ومتحرك، ويقع فاء، وعينا، ولاما.

القسم الاول: الساكن:

ويأتي بعد ضم نحو: (يـؤمنون) (يؤتى) (رؤيـا) (مؤتفكة) (لؤلؤ) (تسؤكم) (يقول ائذن لي).

وبعد كسر نحو (وجئت) و (شئت) و (رئيا) و (هيء) و (الذي اؤتمن).

وبعد فتح نحو (فأتوهن) (فأذنوا) (وأمر)((مأوى) (اقرأ) (إن يشـأ) (الهدى ائتنا).

فقرأ ورش، من طريق الأصبهاني ، جميع ذلك بإبدال الهمزة في الحـالين حرف مد، من جنْس سابقها في الاسماء، والأفعال، فبعد الضم واواً، وبعد الكسر ياء، وبعد الفتح ألفاً، فدبرها بحركة ما قبلها[1].

واستثنى من ذلك خمسة اسماء وهي:

---

(١) أي: لتعذر تسهيلها، وإخلال حذفها، ولما يترتب على تدبيرها بحركة ما بعدها من اختلاف الأبنية.

(البأس) و (البأساء) و (اللؤلؤ) حيث وقع، و (رئيا) بمريم و(الكأس) و (الرأس) حيث وقعا.

وخمسة أفعال: (جئت) وما جاء منه، نحو (جئناهم) (جئتمونا) و (نبىء) وما جاء منه نحو: (أنبئهم) (ونبئهم) (نباتكما) (أم لم ينبأ) و (قرأت) حيث جاء نحو (قرأنا) و (اقرأ) و (يهيء) و (تؤوي) و (تؤويه).

وأما من طريق الأزرق: فخص الإبدال بالهمزة الواقعة فاء من الفعل فقط[1] نحو: (يؤمنون) (يألمون) و (ولقاءنا ائت).

واستثنى من ذلك ما جاء من باب الإيواء[2] نحو (المأوى) و (فأووا) و (تؤوى) و (تؤويه).

ولم يبدل مما وقع عينا من الفعل إلا (بئس) كيف أتى. و (البئر) و (الذئب)، وحقق ما عدا ذلك.

وقرأ أبو عمرو، من روايتيه جميعاً، ووافقه اليزيدي، بخلاف عنهما، بإبدال جميع ما تقدم، إلا ما سكن للجزم أو البناء، وما إبداله أثقل، أو يلتبس بمعنى آخر، أو لغة أخرى.

فأما الأول:

وهو الجزم فوقع في ستة ألفاظ:

الاولى: (ننسأها) بالبقرة، خوف اللبس، فإنها بالهمز، من التأخير، وبتركه من النسيان.

الثانية: (تسؤ) في ثلاثة مواضع: (تسؤهم) بآل عمران، والتوبة، و (تسؤكم) بالمائدة. الثالثة: (يشأ) بالياء في عشرة مواضع: (إن يشأ يذهبكم) بالنساء والانعام، وإبراهيم، وفاطر.

(من يشاء الله يضلله ومن يشأ) بالانعام، (إن يشاء يرحكم أو إن يشأ) بالاسراء،

---

(١) أي: لأنها تجري مجرى المبتدأة، فألحقها بأصلها من النقل.

(٢) أي: لأن التخفيف إذا أدى إلى التثقيل لزم الأصل، وهو محقق في (تؤوي) للواوين والضمة والكسرة. اهـ من تعليقات الشيخ الضباع. طبعة المشهد الحسيني.

(فإن يشأ الله يختم) (إن يشأ يسكن الريح) بالشورى.

الرابعة (نشأ) بالنون في ثلاثة مواضع: (إن نشأ ننزل) بالشعراء، (إن نشأ نخسف) بسبأ، و (إن نشأ نغرقهم) بيس.

الخامسة (يهيء لكم) بالكهف.

السادسة (أم لم ينبأ) بالنجم.

وأما الثاني: وهو ما سكن للبناء، فوقع في إحدى عشرة كلمة: وهي

(أنبئهم) بالبقرة، و (نبئنا) بيوسف، (نبىء عبادي) و (نبئهم عن) بالحجر، (نبئهم أن) بالقمر (أرجئه) بالأعراف، والشعراء، (وهيء لنا) بالكهف، (اقرأ كتابك) بالاسراء، (اقرأ باسم ربك) (اقرأ وربك) بالعلق.

وأما الثالث: وهو النقل: ففي كلمة في موضعين: (تؤوي إليك) بالأحزاب، و(تؤويه) بالمعارج، لأن إبداله أثقل من تحقيقه، لاجتماع الواوين حالة البدل.

وأما الرابع: وهو الالتباس:

ففي موضع واحد، وهو (رئيا) بمريم، لأن المهموز لما يرى من حسن المنظر، والمشدد مصدر روى الماء: امتلأ.

وأما الخامس:

وهو الخروج من لغة إلى أخرى، ففي كلمة في موضعين، (مؤصدة) بالبلد، والهمزة، لأن «آصدت، كآمنت» بمعنى أطبقت، مهموز الفاء، وأوصدت كأوقيت معتلها.

ومؤصدة عند أبي عمرو من المهموز فحقق، لينص على مذهبه، مع الأثر.

واستثنوا ـ أيضاً ـ (بارئكم) موضعي البقرة، حالة قراءته بالسكون، محافظة على ذات حرف الإعراب.

وانفرد أبو الحسن بن غلبون، وتبعه في التيسير، بإبدالها، وحكاه عنه الشاطبي.

قال في النشر: وذلك غير مرضي، لأن إسكان الهمزة عارض فلا يعتد به.

وقرأ «أبو جعفر» جميع هذا الضرب بالإبدال، ولم يستثن من ذلك كله، إلا كلمتين

(أنبئهم) بالبقرة (ونبئهم) بالحجر.

واختلف عنه في (نبئنا) بيوسف، واطلق الخلاف عنه من الروايتين ، ابن مهران.

واتفق الرواة عنه على قلب الواو المبدلة من همز (رؤيا) و (الرؤيا) وما جاء منه ياء وإدغامها في الياء التي بعدها، وإذا أبدل (تؤوي) و (تؤويه) جمع بين الواوين مظهراً.

تنبيه:

إذا لقيت الهمزة الساكنة ساكناً، فحركت لأجله، كقوله تعالى: (من يشأ الله يضلله) بالأنعام (فإن يشأ الله) بالشورى، حققت عند من أبدلها في نظيره، قبل متحرك، وهو الأصبهاني عن ورش، وأبو جعفر، فإن فصلت من ذلك الساكن بالوقف أبدلت لسكونها. نقله في النشر عن نص الداني في جامعه، و إذا سكنت المتحركة للوقف نحو (نشأ) و (يستهزىء) و (لكل امرىء) فهي محققة اتفاقاً ، عند من يبدل الساكنة، كالأصبهاني وأبي جعفر، أما حمزة فعلى أصله في الوقف.

وههنا حروف وافق بعض القراء فيها المبدلين، وهي سبعة الفاظ :

أحدها (الذئبَ) ثلاثة بيوسف، فقرأها ورش من طريقيه، والكسائي، وكذا خلف، بالإبدال.

ثانيها ـ (يأجوج ومأجوج) بالكهف، والأنبياء، فقرأها بالهمز عاصم، وافقه الأعمش.

والباقون بغير همز.

ثالثها ـ (اللؤلؤ) و (لؤلؤ) قرأه بالإبدال أبو بكر، كأبي عمرو، وأبي جعفر، وافقهم اليزيدي.

رابعها ـ (المؤتفكة) (والمؤتفكات) قرأه بالإبدال فيهما قالون، من طريق أبي

نشيط، عند ابن سوار، وصاحب الكفاية، وأبي العلاء ، وغيرهم، وهو الصحيح عن الحلواني .

ورواه الجمهور عن قالون بالهمز، والوجهان صحيحان عنه، كما في النشر.

خامسها ـ (ضيزى) بالنجم قرأه ابن كثير بالهمز، على أنه مصدر كذكرى، وصف به، وافقه ابن محيصن.

والباقون بالإبدال، على انه صفة على وزن «فعلى» بضم الفاء، كسرت لتصح الياء، كما قاله أبو حيان، أي: لأن الصفات إنما جاءت بالضم، أو الفتح، والكسر قليل.

ثم قال: ويجوز أن تكون مصدراً أيضاً ـ وصف به، والضيزى: الجائرة ـ .

سادسها: (رئيا) بمريم، قرأه بتشديد الياء، من غير همز، قالون، وابن ذكوان، وكذا أبو جعفر، والباقون بالهمز.

سابعها ـ : (مؤصدة) معاً قرأهما بالهمز أبو عمرو، وحفص، وحمزة، وكذا يعقوب، وخلف، وافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش.

والباقون بالإبدال.

وعن الأعمش من طريق الشنبوذي، إبدال (سؤلك) بطه.

وعن الحسن إبدال (أنبئهم) و(نبئهم) مع كسر الهاء.

وعن ابن محيصن إبدال نحو (الهدى ائتنا).

القسم الثاني الهمز المتحرك:

وهو ضربان قبله متحرك، وساكن:

أما الأول: فاختلف في تخفيف همزه على سبعة أحوال:

الأول: مفتوحة قبلها مضموم:

فإن كانت فاء من الفعل نحو: (يؤيد) (يؤاخذ) (يؤلف) (مؤجلا) (مؤذن) (فليؤد) (المؤلفة) .

فقرأه ورش، وكذا أبو جعفر بالإبدال واواً لكن اختلف عن ورش في (مؤذن)

بالأعراف، ويوسف ، فأبدله من طريق الأزرق على أصله ، وحققه من طريق الاصبهاني .

وكذا اختلف عن ابن وردان في حرف واحد، (يؤيد بنصره) بآل عمران .

فروى ابن شبيب، وابن هارون، كلاهما عن الفضل بن شاذان، وكذا الرهاوي، عن أصحابه ، عن الفضل تحقيق الهمز فيه، وكأنه روعي فيه وقوع الياء مشددة بعد الواو المبدلة، فيجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة، وروى سائر الرواة عنه الإبدال .

وإن كانت عينا من الفعل فقرأه ورش من طريق الأصبهاني بالإبدال في حرف واحد، وهو (الفؤاد) و (فؤاد) بهود، والاسراء، والفرقان، والقصص، والنجم.

والباقون بالتحقيق في ذلك كله.

وإن كانت لاما من الفعل، فقرأ حفص بإبدالها واواً في (هزؤا) المنصوب، وهو في عشرة مواضع :

أولها: (أتتخذنا هزواً) بالبقرة، ويأتي باقيها - إن شاء الله تعالى - وفي (كفوا) وهو في الإخلاص.

الثاني مفتوحة بعد مكسور:

فقرأها أبو جعفر، بالإبدال ياء في (رئاء الناس) وهو في البقرة، والنساء، والانفال، .

وفي (خاسئا) بالملك..

وفي (ناشئة الليل) بالمزمل.

وفي (شانئك) بالكوثر..

وفي(استهزىء) بالانعام، والرعد، والانبياء.

وفي (قرىء) بالاعراف، والانشقاق، و (لنبوئنهم) بالنحل، والعنكبوت، و (ليبطئن) بالنساء و(ملئت) بالجن، و (خاطئة)و (الخاطئة) و (مائة) و (فئة) وتثنيتهما.

واختلف عنه في (موطئاً) من روايتيه جميعاً كما يفهم من النشر. ووافقه الأصبهاني عن ورش في (خاسئة) و (ناشئة) و (ملئت).

وزاد (فبأي) و اختلف عنه فيما تجرد عن الفاء نحو (بأي أرض) (بأيكم المفتون) والباقون بالتحقيق في الجميع.

واختص الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياء مفتوحة في (لئلا) بالبقرة والنساء والحديد، وافقه الأعمش.

الثالث: مضمومة بعد مكسور، وبعدها واو:

فقرأه نافع، بحذف الهمزة في(الصابئون) بالمائدة، وضم ما قبلها لأجل الواو.

وقرأ أبو جعفر جميع: الباب كذلك؛ نحو (الصابؤن) (متكؤن) (مالؤن) (ليواطؤا) (ليطفؤا) (مستهزؤن) (قل استهزوا) لأنه لما ابدل الهمزة ياء استثقل الضمة عليها فحذفها ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين، ثم ضم ما قبلها لاجل الواو.

واختلف عن ابن وردان في (المنشؤن) والوجهان عنه صحيحان كما في النشر.

قال فيه: وقد نص بعض أصحابنا على الالفاظ المتقدمة، ولم يذكر (أنبؤني) و(أتنبؤن) و(نبؤني)و (يتكؤن) و (يستنبؤنك)وظاهر كلام أبي العز، والهذلي ،العموم، على أن الأهوازي وغيره نص عليها، ولا يظهر فرق سوى الرواية، والباقون بالهمز، وكسر ما قبله.

الرابع : مضمومة بعد فتح وبعدها واو:

وهو (ولا يطؤن) (لم تطؤها) (أن تطؤهم) فقط.

فقرأه أبو جعفر بحذف الهمز فيهن، قال في الدر: ابدل همزة (يطأ) الفاً على غير قياس، فلما اسند للواو التقى ساكنان، فحذف أولهما.

وانفرد الحنبلي بتسهيلها بين بين، في (رؤوف) حيث وقع.

الخامس: مكسورة بعد كسر وبعدها ياء:

فقرأه نافع، وكذا أبو جعفر، بحذف الهمزة في (الصابئين) بالبقرة، والحج.

وزاد أبو جعفر حذف الهمزة من (متكئين) و (الخاطئين) و (خاطئين) و (المستهزئين) حيث وقع.

والباقون بالهمز، وتعبير الأصل هنا بالبدل لا يظهر.

السادس: مفتوحة بعد فتح :

فقرأه قالون، وورش، من طريق الأصبهاني ، وكذا أبو جعفر، بالتسهيل بين بين، في (أرأيت) حيث وقع، بعد همزة الاستفهام نحو: (أرأيتم) (أرأيتكم) (أرأيت) (أفرأيت).

واختلف عن ورش من طريق الأزرق: فأبدلها بعضهم عنه الفاً خالصة، مع إشباع المد للساكنين، وهو أحد الوجهين في الشاطبية، والأشهر عنه التسهيل كالأصبهاني، وعليه الجمهور، وهو الأقيس.

وقرأ الكسائي بحذف الهمز في ذلك كله، والباقون بالتحقيق .

وإذاوقف للأزرق في وجه البدل عليه على نحو: (أرأيت) وكذا : (ءأنت) تعين التسهيل بين بين لئلا يجتمع ثلاث سواكن ظواهر، ولا وجود له في كلام عربي ، وليس ذلك كالوقف على المشدد، في نحو: (صوافّ) لوجود الإدغام كما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ آخر الوقف على أواخر الكلم.

وقرأ الأصبهاني عن ورش (رأيت احد عشر كوكباً) و (رأيتهم لي) و(رآه مستقراً) و (رأته حسبته) و (رآها تهتز) و (رأيتهم تعجبك) بالتسهيل في الستة.

وقرأ أيضاً بتسهيل الهمزة الثانية في (أفأصفاكم ربكم) وفي (أفأمن أهل القرى) (أفأمنوا مكر الله) (أفأمنوا أن تأتيهم) (أفأمن الذين مكروا) (أفأمنتم أن يخسف بكم) ولا سادس لها.

وكذلك سهلها في (أفأنت) (أفأنتم).

وكذلك سهل الثانية من (لأملأن) في الاعراف، وهود، والسجدة، وص.

وكذلك في (كأن) حيث أتت، مشددة ومخففة، نحو (كأنهم) (كأنك) (كأنما) (كأنه) و (يكأن) و (يكأنه) (كأن لم يلبثوا).

وكذلك الهمزة في (اطمأنوا بها) في يونس، و (اطمأن به) في الحج.

وكذلك همزة (تأذن ربك) بالأعراف فقط بلا خلاف.

واختلف عن البزي في رواية ابن كثير ، في (لأعنتكم) بالبقرة فالجمهور بالتسهيل عنه، من طريق أبي ربيعة وروى صاحب التجريد عنه التحقيق من قراءته

على الفارسي، وبه قرأ الداني من طريق ابن الحباب، عنه والوجهان صحيحان عن البزي.

وقرأ أبو جعفر بحذف همزة (متكأ) بيوسف، فيصير بوزن «متقي».

وأما السابع: وهو المكسور وقبله فتح.

فلا خلاف فيه من طرق هذا الكتاب، إلا ما انفرد به الحنبلي عن هبة الله، عن ابن وردان، في (تطمئن) و(بئس) حيث وقع، ولم يروه غيره، ولذا لم يذكره في الطيبة.

الضرب الثاني: المتحرك بعد ساكن:

والساكن إما ألف؛ أو ياء، أو زاي.

فأما الألف فاختلف في (اسرائيل) و(كأين)في قراءة المد و (هـأنتم)(اللائي).

فقرأ أبو جعفر بتسهيل (إسرائيل) (وكأين) حيث وقعا، وافقه المطوعي، عن الأعمش في (إسرائيل)

وأما (هـأنتم) في موضعي آل عمران، وفي النساء، وفي القتال:

فقرأ نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بتسهيل الهمزة بين بين مع الألف، وافقهم اليزيدي، والحسن.

لكن اختلف عن «ورش» فمذهب الجمهور عنه من الطريقين التسهيل مع حذف الألف، بوزن «هعنتم».

وروى آخرون عنه من الطريقين إثبات الألف كقالون، إلا أنه من طريق الأزرق يمد مداً مشبعاً، على أصله.

وروى بعضهم عنه من طريق الأزرق إبدال الهمزة الفاً، فيمد للساكنين، فيصير لقالون وأبي عمرو، إثبات الالف مع المد، والقصر، لكونه منفصلاً عند الجمهور.

ويتحصل لهما في (هـأنتم هؤلاء) من جمع المدين المنفصلين ثلاثة أوجه: قصرهما، ومدهما، وقصر (هـأنتم) ومد (هؤلاء) لكون الأول حرف مد قبل همز مغير.

وللأزرق ثلاثة: حذف الألف، بوزن «هعنتم» وإبدال الهمزة ألفاً، فيمد للساكنين، وإثبات الألف كقالون، لكن مع المد المشبع، وله القصر في هذا الوجه؛ لتغير الهمزة بالتسهيل كما تقدم، فيصير أربعة.

وللأصبهاني وجهان: حذف الألف كالأول للأزرق، وإثباتها مع المد والقصر لتغير الهمزة أيضاً.

ولأبي جعفر وجه واحد، وهو: إثبات الألف مع القصر فقط، والكل مع التسهيل كما مر.

وقرأ الباقون وهم: ابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، بتحقيق الهمزة بعد الألف، مثل «ما أنتم».

وهم على مراتبهم في المنفصل: من المد والقصر، وافقهم الأعمش، وابن محيصن، بخلف عنه في حذف الألف.

واختلف عن قنبل؛ فروى عنه ابن مجاهد حذف الألف، فيصير مثل «سألتم» كالوجه الأول عن ورش، إلا أنه بالتحقيق وروى عنه ابن شنبوذ إثباتها كالبزي.

وأعلم ان ما ذكر في هذا الحرف هنا هو المقروء به من طرق هذا الكتاب، كالنشر الذي من جملة طرقهما، طرق الشاطبية كأصلها، وبه يعلم ان البحث عن كون الهاء بدلاً من همزة أو للتنبيه؛ لا طائل تحته كما نبه عليه في النشر، وتبعه النويري وغيره، لأن قراءة كل قارىء منقولة ثابتة سواء ثبت عنه كونها للتنبيه، أم لا، والعمدة على نقل القراءة نفسها لا على توجيهها، قال فيه: ويمنع احتمال الوجهين عن كل واحد من القراء، فإنه مصادم للأصول، ومخالف للأداء.

ويأتي لذلك مزيد إيضاح في حرف القتال، إن شاء الله تعالى.

تنبيه:

على قول الجمهور إن (ها) من (هـأنتم) للتنبيه لا يجوز فصلها منه، لاتصالها رسماً، وما وقع في جامع البيان من قوله: إنهما كلمتان منفصلتان، تعقبه في النشر بأنه مشكل، يأتي تحقيقه في الموقف على المرسوم، إن شاء الله تعالى.

وأما (اللاىء) بالأحزاب والمجادلة، وموضعي الطلاق:

فقرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، وافقهم الحسن، والأعمش.

والباقون بحذفها، واختلف الذين حذفوا الياء في تحقيق الهمزة، وتسهيلها، وإبدالها: فحققها منهم قالون، وقنبل، وكذا يعقوب.

وقرأ ورش من طريقيه، وكذا أبو جعفر، بتسهيلها بين بين.

واختلف عن أبي عمرو، والبزي، فقطع لهما بالتسهيل في المبهج وغيره، وقرأ به الداني لهما على أبي الفتح، وقطع لهما بالإبدال ياء ساكنة في الهادي وغيره، وفاقاً لسائر المغاربة فيجتمع ساكنان فيمد لهما، والوجهان صحيحان كما في النشر، وهما في الشاطبية، كجامع البيان، وافقهما اليزيدي.

وكل من قرأ بالتسهيل إذا وقف قبلها ياء ساكنة، ووجهه: أنه إذا وقف سكن الهمزة، فيمتنع تسهيلها بين بين، لزوال حركتها فتقلب ياء، كما نقله في النشر، عن نص الداني وغيره، فإن وقف بالروم فكالوصل.

وأما إن كان الساكن ياء قبل الهمزة المتحركة.

فاختلف فيه من ذلك في (النسيء) بالتوبة، وفي (بريء) و(بريئون) حيث وقع، و (هنيئاً مريئاً) بالنساء، و (كهيئة) بآل عمران، والمائدة و (يايئس) وبابه، وهو بيوسف (استيأسوا منه) (ولا تيأسوا) (إنه لا ييأس) (استيأس الرسل) وبالرعد (أفلم ييأس الذين آمنوا).

فأما (النسىء) فقرأه ورش من طريق الأزرق، وكذا أبو جعفر، بإبدال الهمزة، ياء، وإدغام الياء قبلها فيها، والباقون بالهمز.

وأما (بريء) و (بريئون) حيث وقع و (هنيئاً) و (مريئاً) فقرأه أبو جعفر بالبدل مع الإدغام، بخلف عنه من الروايتين.

وأما (كهيئة الطير) معاً:

فاختلف فيه كذلك عن أبي جعفر، أيضاً، وقرأ الباقون ذلك بالهمز ووجه

الإدغام في الكل أن قاعدة أبي جعفر فيه الإبدال، فيجتمع مثلان أولاهما ساكن، فيجب الإدغام.

وأما (ياييئس) بيوسف، والرعد، فاختلف فيه عن البزي: فأبو ربيعة من عامة طرقه عنه، بتقديم الهمزة إلى موضع الياء مع إبدال الهمزة ألفاً، وتأخير الياء إلى موضع الهمزة، وافقه المطوعي، عن الأعمش في سورة الرعد.

وإنما جاز إبدال الهمزة ألفاً لسكونها بعد فتحه، كرأس وكأس، وإن لم يكن من أصله ذلك. وروى الآخرون عن أبي ربيعة، وابن الحباب كالباقين، بالهمز بعد الياء الساكنة، من غير تأخير على الأصل، فإن الياء من «يئس» فاء والهمزة عين.

وأما إن كان الساكن زايا قبل الهمز المتحرك، فهو حرف واحد، وهو: (جزءاً)[1] بالبقرة، وبالحجر (جزؤ مقسوم) وبالزخرف (من عباده جزءاً).

فقرأه أبو جعفر بحذف الهمز، وتشديد الزاي، وهي لغة، قرأ بها ابن شهاب الزهري وغيره، ويأتي توجيهها في الفرش - إن شاء الله تعالى - وذكر في الأصل في سورة البقرة إن أبا جعفر يقرأ (هزواً) كذلك ولعله سبق قلم.

وبقي من هذا الباب حروف اختلفوا في الهمز وعدمه فيها لغير قصد التخفيف، وهي (النبىء) بابه، و (يضاهئون) و (بادىء) و (ضئاء) و (البريئة) و (مرجئون) و (ترجىء) و (سأل).

فأما (النبىء) وبابه نحو: (النبيئون) و (الأنبئاء) و(النبوءة) فقرأه نافع بالهمز، على الأصل، وقد أنكره قوم لما أخرجه الحاكم عن أبي ذر وصححه، قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: يانبىء الله. فقال «لست نبىء الله ولكنى نبي الله»

قال أبو عبيد: أنكر عدوله عن الفصحى، أي: فيجوز الوجهان، ولكن الأفصح بغير همز، وبه قرأ قالون في موضعي الأحزاب، وهما (للنبىء إن) و (بيوت النبىء إلا) في الوصل، ويشدد الياء كالجماعة، فإذا وقف همز.

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿.. ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً﴾ الآية (٢٦٠).

وأما (يضاهئون) بالتوبة: فقرأه عاصم بكسر الهاء، ثم همزة مضمومة، قبل الواو، وافقه ابن محيصن.

والباقون بضم الهاء، ثم واو من غير همز.

وأما (بادىء) بهود:

فقرأ أبو عمرو بهمزة بعد الدال، وافقه اليزيدي، والحسن.

والباقون بالياء.

وأما (ضئاء) بيونس، والأنبياء، والقصص:

فقرأه قنبل بهمزة مفتوحة بعد الضاد، في الثلاثة على القلب، بتقديم الهمزة على الواو، إن قلنا إنه جمع، أو على الياء، إن قلنا: إنه مصدر «ضاء» وزعم ابن مجاهد أن هذه القراءة غلط، مع اعترافه أنه قرأ كذلك على «قنبل».

وقد خالف الناس ابن مجاهد فرووه عنه بالهمزة بلا خلاف[1].

والباقون بالياء في الثلاثة، مصدر « ضاء» لغة في «أضاء» أو جمع «ضوء» كحوض، وحياض، وأصله « ضواء» قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وسكونها في الواحد.

وأما (البريئة) موضعي (لم يكن):

فقرأهما نافع، وابن ذكوان، بهمزة مفتوحة بعد الياء، لأنه من (برأ الله الخلق) أي: اخترعه، فهي «فعيلة» بمعنى مفعولة.

والباقون بغير همز مع تشديد الياء، تخفيفاً.

---

(١) عبارة ابن مجاهد لا تدل على إنكاره لهذه الرواية، ولم يقل انها غلط كما قال المؤلف، بل نقل ما قاله أصحاب البزي، بعد اثبات أنه قرأ بها. فنص عبارته: قرأ ابن كثير وحده (ضئاءً) بهمزتين في كل القرآن، الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها، كذلك قرأت على قنبل.

وقرأ الباقون بهمزة واحدة في كل القرآن وكان أصحاب البزي، وابن فليح ينكرون هذا ويقرأون مثل قراءة الناس: (ضياء).

وأخبرني الخزاعي عن عبد الوهاب بن فليح، عن أصحابه، عن ابن كثير: أنهم لا يعرفون إلا همزة واحدة بعد الألف في (ضياء) اهـ. كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٣٢٣ بتحقيق الدكتور شوقي ضيف.

وأما (مرجئون) بالتوبة، و (ترجىء) بالأحزاب:

فقرأهما ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وشعبة، وكذا يعقوب، بالهمز من «أرجأ» بالهمز لغة تميم، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

والباقون بغير همز من «أرجى» المعتل، لغة قيس وأسد.

وأما (سأل) بالمعارج: فقرأه بالهمز ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف وافقهم الأربعة، والباقون بالألف.

باب

نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

هو من أنواع تخفيف الهمز المفرد، لغة لبعض العرب، وأخر عن الساكن لخفته، بناء على أن متحرك الهمز أخف من ساكنها، بخلاف باقي الحروف، فإنها بالعكس، لكن صحح الجعبري أنها كغيرها.

واعلم أن ورشاً من طريقيه اختص بنقل حركة همزة القطع إلى الحرف الساكن الملاصق لها، من آخر الكلمة التي قبلها، فيتحرك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط الهمزة، بشرط أن يكون الساكن غير حرف مد، سواء كان تنويناً أو لام تعريف، أو غير ذلك، أصلياً، أو زائداً، نحو: (متاع إلى) (شيء أحصيناه) (خبير إلا تعبدوا)(بعاد ارم) (يوم أجلت) (حامية الهيكم) ونحو (الآخرة) (الايمان) (الأولى) (الآن جئت) (فالآن باشروهن) (الا آن وقد) (وقد يستمع الآن) ونحو (من آمن) (ومن أوفى) (آلم. أحسب) (فحدث ألم نشرح) ونحو: (خلوا الى) (ابني آدم) وذلك لقصد التخفيف.

وخرج بهمزة القطع (الم الله)[1] خلافاً لمدعيه.

وبقيد السكون نحو (الكتاب أفلا).

وبغير حرف مد نحو: (يا أيها) (قالوا آمنا) (في أنفسكم) .

ودخل بزائد، تاء التأنيث (قالت أوليهم) وأما ميم الجمع فيعلم عدم النقل إليها

---

(١) أول سورة آل عمران.

من مذهب ورش، لأنه يصلها بواو، قبل همز القطع، فلم تقع الهمزة إلا بعد حرف الصلة.

وليعلم أن لام التعريف وإن اشتد اتصالها بمدخولها، حتى رسمت معه هي في حكم المنفصل، وهي عند سيبويه حرف تعريف بنفسها، والهمزة قبلها للوصل، تسقط في الدرج.

وقال الخليل: الهمزة للقطع، وحذفت وصلاً تخفيفاً، لكثرة دورها، والتعريف حصل بهما.

ويتفرع عليه إذا ابتدأت بنحو (الأرض) على مذهب الناقل: فعلى مذهب الخليل تبتدىء بالهمزة، وبعدها اللام متحركة، وعلى مذهب سيبويه إن اعتد بالعارض ابتدأ باللام، وإن لم يعتد به ابتدأ بالهمز.

وهذان الوجهان يجريان في كل لام نقل إليها عند كل ناقل، نص عليهما الداني، والشاطبي، وغيرهما.

قال في النشر: وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير.

واختلف عن ورش في حرف واحد من الساكن الصحيح، وهو: (كتابيه إني) بالحاقة:

فالجمهور عنه بإسكان الهاء، وتحقيق الهمزة، لكونها هاء سكت، ولم يذكر في التيسير غيره، ورجحه في الحرز كالطيبة.

وروى آخرون النقل، طرداً للباب، وضعفه الشاطبي، وغيره، قال في النشر: وترك النقل فيه هو المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربية، لأن هاء السكت حكمها السكون، فلا تحرك إلا لضرورة الشعر، على ما فيه من قبح[1].

---

(١) وقال: « وأيضاً ـ فلا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل، فأثبتت في الوصل، إجراء له مجرى الوقف لأجل إثباتها في رسم المصحف، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر، وهو تحريكها، فيجتمع في حرف واحد مخالفتان »ا هـ. النشر (١/٤٠٩).

واختلف في (الآن وقد كنتم) (الآن وقد عصيت) موضعي يونس:
فقالون، وكذا ابن وردان، بالنقل فيهما كورش، وافقهم ابن محيصن، بخلف عنه.

واختلف عن ابن وردان في (الآن) في باقي القرآن، فروى النهرواني، وابن هرون، من غير طريق هبة الله، عنه، النقل. وروى هبة الله، وابن مهران، والوزان، وابن العلاف عنه، عدم النقل.

وكذا قرأ رويس بالنقل في (من استبرق) بالرحمن خاصة، كورش، وافقه ابن محيصن، وخرج موضع «هل أتى».

واختلف في (عادا الأولى) بالنجم:
فقرأها نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بنقل حركة الهمزة المضمومة إلى اللام، وادغام التنوين قبلها فيها حالة الوصل، من غير خلاف، عن واحد منهم.

واختلف عن قالون في همز الواو بعد اللام، همزة ساكنة: فروى عنه همزها من الطريقين جماعة، وروى عنه بغير همز جماعة من طريق أبي نشيط، وصاحب التجريد، عن الحلواني، وعدمه أشهر، عن أبي نشيط.

ووجه الهمز بأن الواو لما ضمت اللام قبلها همزت، لمجاورة الضم، كما همزت في (سؤق) أو على لغة من يقول: «لبأت» في «لبيت»، وذلك لمؤاخاة بين الهمزة وحرف اللين، كما وجه به قراءة (ترؤن) بالهمزة[1].

هذا حكم الوصل.
وأما حكم الابتدا: فيجوز لكل من نقل وجهان:
أحدهما (الولي) باثبات همزة الوصل، وضم اللام بعدها.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿لترون الجحيم﴾ بالتكاثر، وهي قراءة شاذة، رواها الحسن. كما سيأتي.

والثاني (لولي) بضم اللام، وحذف همزة الوصل، اعتداداً بالعارض، على ما تقدم.

ويجوز لغير ورش وجه ثالث، وهو الابتداء بالأصل فتأتي بهمزة الوصل، وإسكان اللام، وتحقيق الهمزة المضمومة، بعدها الواو.

وهذه الأوجه الثلاثة لقالون في وجه همز الواو، أيضاً، إلا أن الوجه الثالث: وهو الابتداء بالأصل لا يجوز همز الواو معه، وافق أبا عمرو اليزيدي، والحسن.

والباقون وهم: ابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بكسر التنوين قبلها، وسكون اللام وتحقيق الهمزة من غير نقل، فكسر التنوين لالتقاء الساكنين حالة الوصل، والابتداء بهمزة الوصل، وافقهم ابن محيصن والأعمش. ويأتي لذلك مزيد في النجم - إن شاء الله تعالى -.

وليعلم أنه إذا وقع قبل اللام المنقول اليها ساكن صحيح، أو معتل نحو، يستمع (الأن) (من الأرض) ونحو (وألقى الألواح) (وأولي الأمر) (قالوا الأن) (لا تدركه الأبصار) وجب استصحاب تحريك الصحيح وحذف المعتل، لعروض تحريك اللام، وهذا مما لا خلاف فيه.

وأما الابتداء بالاسم من قوله تعالى (بئس الاسم)[1] فقال الجعبري: إذا ابتدأت (الاسم) فالتي بعد اللام على حذفها للكل.

وأما التي قبلها فقياسها جواز الاتيان، والحذف، وهو الأوجه، لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق.

ولكني سألت بعض شيوخي فقال: الابتداء بالهمز، وعليه الرسم ا هـ.

وتعقبه في النشر فقال: والوجهان جائزان مبنيان على ما تقدم، في الكلام على لام التعريف، والأولى الهمز في الوصل، والنقل، ولا اعتبار بعارض دائم، ولا مفارق، بل الرواية، وهي بالأصل الأصل، وكذلك رسمت ا هـ .

---

(١) سورة الحجرات آية (١١).

وقوله وهي بالأصل أي: الأصل في الرواية الابتداء، وهو الهمز وعليه الرسم، والله أعلم.

فإن كان الساكن والهمز في كلمة واحدة:

فجاء النقل في كلمات مخصوصة، وهي (القرآن) و(ردءاً)و (سئل) و (ملء)

فأما (القرآن) كيف وقع منكراً ومعرفاً، فقرأه ابن كثير بالنقل، وافقه ابن محيصن.

والباقون بالهمز من غير نقل.

وأما (ردءاً يصدقني) بالقصص فقرأه بالنقل نافع، وكذا أبو جعفر، إلا أن أبا جعفر أبدل من التنوين ألفاً، في الحالين على وزن (إلى) كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، ووافقه نافع في الوقف، وليس من قاعدة نافع النقل في كلمة إلا هذه، ولذا قيل: إنه ليس نقلاً، وإنما هو من «أردأ» على كذا، أي: زاد وافق على النقل ابن محيصن بخلف عنه.

وأما (سئل) وما جاء من لفظه، إذا كان فعل أمر، وقبل السين واو، أو فاء نحو (وسئلوا الله من فضله) (وسئل القرية) (فسئل الذين) (فسئلوهن) فقرأه بالنقل ابن كثير، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم ابن محيصن.

والباقون بالهمز.

وأما (ملء الأرض) آل عمران: فقرأه ورش من طريق الأصبهاني، وكذا ابن وردان بخلف عنهما، بالنقل والوجهان من النقل وعدمه صحيحان عن كل منهما كما في النشر، والله أعلم.

باب

السكت على الساكن قبل الهمز وغيره

السكت: قطع الصوت زمناًهو دون زمن الوقف عادة،من غير تنفس، فلا يجوز معه تنفس، كما حققه في النشر.

بخلاف الوقف، فإنه كما يأتي: قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة، ولا بد من التنفس فيه، ولا يقع في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسماً،بخلاف السكت فيهما.

فقول الأصل هنا هو أي: السكت قطع الصوت آخر الكلمة، تبع فيه النويري، التابع للجعبري وفيه قصور.

ولا يجوز السكت إلا على ساكن، ويقع بعد همز وغيره.

فالأول: إما منفصل، أو متصل، وكل منهما حرف مد، وغيره.

فالمنفصل غير حرف المد نحو (من آمن) (خلوا إلى) (ابني آدم) (حامية ألهيكم) ونحو: (الأرض) (الآخرة) (الأيمان) مما اتصل خطا.

والمنفصل بحرف المد: (بما أنزل) (قالوا آمنا) (في آذانهم) (بربه أحداً) . ولو اتصل رسماً كهؤلاء

والمتصل بغير حرف المد نحو (قرآن) و (ظمآن) و (شيء) و (شيئاً) (مسؤولاً) (الخبء) (المرء) (دفء).

والمتصل بحرف المد نحو (أولئك) (إسرائيل) (جاء)(السماء) (بناء) (يضيء) (قروء) (هنيئاً مريئاً).

وقد ورد السكت عن حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وإدريس، إلا أن حمزة أشد القراء عناية به، ولذا اختلفت عنه الطرق، واضطربت الرواة، والذي تحصل حسبما صح عنه، وقرأنا به من طرق طيبة النشر التي هي طرق الكتاب سبع طرق:

أولها: السكت عنه من روايتيه، على لام التعريف، و(شيء) كيف جاء، مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة، وهو المعنى بقول الطيبة:

والسكت عن حمزة في شيء وأل .

وبه أخذ صاحب الكافي وغيره، وهو أحد المذهبين في الشاطبية كأصلها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، إلا أن روايته في التذكرة، وإرشاد أبي الطيب وتلخيص ابن بليمة، هو المد في شيء مع السكت على لام التعريف فقط.

(ثانيهما) السكت عن الروايتين على «أل» و «شيء» أيضاً والساكن المنفصل، غير حرف المد، وهو المراد بقولها[1]: والبعض معهما له فيما انفصل.

وعليه صاحب العنوان، وشيخه، الطرسوسي، ونص عليه في الجامع، ورواه بعضهم من رواية خلف خاصة، وهو الثاني في الشاطبية كأصلها.

(ثالثها) السكت عنه من الروايتين مطلقاً أي: على«أل» و «شيء» والساكن المنفصل، والمتصل، غير حرف المد، وهو مذهب ابن سوار، وابن مهران، وغيرهما، وإليه الاشارة بقولها:

والبعض مطلقاً .

(رابعها) السكت عنه من الروايتين، على جميع ما ذكر، وعلى حرف المد المنفصل، وهذا مذهب الهمداني وغيره .

(خامسها) السكت عنه منهما[2] على جميع ذلك، وعلى المتصل أيضاً، وعليه أبو بكر الشذائي، والهذلي، وغيرهما، وإلى الطريقين الاشارة بقولها:

---

(١) الضمير في (بقولها) عائد على الطيبة.

(٢) قوله: (منهما) أي: من طريقي خلف وخلاد.

وقيل: بعد مد.

لشموله لهما.

(سادسها) ترك السكت مطلقاً عن خلاد، وهو مذهب فارس بن أحمد، ومكي، وابن شريح، وغيرهم، وذكره صاحب التيسير من قراءته على أبي الفتح، وتبعه الشاطبي وغيره، وهو المعني بقولها:

أو ليس عن خلاد السكت اطرد.

(سابعها) عدم السكت مطلقاً عن حمزة، من روايتيه جميعاً، وهو مذهب المهدوي، وشيخه ابن سفيان، وهو المراد بقولها:

قيل ولا عن حمزة.

قال في النشر: وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت، ثم أختار السكت عن حمزة، في غير حرف المد، للنص الوارد عنه أن المد يجزىء عن السكت.

[تنبيهان]:

[الأول]: في النشر من كان مذهبه عن حمزة السكت أو عدمه، إذا وقف، فإن كان الساكن والهمزة في كلمة، فإن تخفيف الهمز الآتي إن شاء الله تعالى ينسخ السكت، والتحقيق، يعني: فلا يكون له في نحو (مسؤولا) و (مذؤما) و (أفئدة) حالة الوقف سوى النقل، ويضعف جداً التسهيل بين بين[1].

وإن كان الساكن في كلمة والهمز أول أخرى، فإن الذي مذهبه تخفيف المنفصل، ينسخ تخفيفه سكته وعدمه، بحسب ما يقتضيه التخفيف.

وكذلك لا يجوز له في نحو (الأرض) (الانسان) سوى وجهين، وهما: النقل، والسكت، لأن الساكتين عنه على لام التعريف وصلا، منهم من ينقل وقفاً، ومنهم من لا ينقل، بل يسكت في الوقف، أيضاً.

وأما من لم يسكت عنه فإنهم مجمعون على النقل وقفاً، ليس عنهم في ذلك خلاف.

ويجيء في نحو (قد أفلح) (من آمن) (قل أوحى) الثلاثة الأوجه، أعني

(١) فالعمل عند الجميع على خلافه، ولم نقرأ به على شيوخنا. اهـ. محققه.

السكت وعدمه، والنقل، وكذا تجيء الثلاثة في نحو (قالوا آمنا) (وفي أنفسكم) (وما أنزلنا).

وأما (يا أيها) و (هؤلاء) فلا يجيء فيه سوى وجهين، التحقيق والتسهيل، ويمتنع السكت، لأن رواة السكت فيه مجمعون على تخفيفه وقفا فامتنع السكت عليه حينئذ.

[الثاني]

لا يجوز مد (شيء) لحمزة حيث قرئ به إلا مع السكت، إما على لام التعريف فقط، أو على المنفصل كما في النشر.

وتقدم ذلك في باب المد، مع التنبيه على أن المراد بمد (شيء) لحمزة التوسط، لا الاشباع، والله أعلم.

هذا ما يتعلق بسكت حمزة.

وأما «ابن ذكوان» ففي المبهج السكت له بخلف عنه، من جميع الطرق، على ما ذكر مطلقاً، غير المد بقسميه.

وخصه صاحب الإرشاد، والحافظ أبو العلاء بطريق العلوي عن النقاش، عن الأخفش، إلا أن أبا العلاء خصه بالمنفصل، ولام التعريف، و (شيء) و (شيئاً) وجعله دون سكت حمزة، وكذا رواه الهذلي، من طريق الحسين، عن ابن الأخرم، عن الأخفش، وخصه بالكلمتين[1].

وليعلم، أن السكت لابن ذكوان، من هذه الطرق كلها، مع التوسط، إلا من الإرشاد، فمع المد الطويل، والجمهور عنه على ترك السكت من جميع الطرق.

وأما «حفص» فاختلف أصحاب الأشناني عن عبيد الله بن الصباح، في السكت عنه، ففي الروضة، على ما كان منفصلاً، ومتصلاً، سوى المد.

وفي التجريد من قراءته على الفارسي، عن الحمامي عنه، على المنفصل ولام

---

(١) المراد بالكلمتين: «أل» و «شيء».

التعريف وشيء فقط.

قال في النشر: وبكل من السكت، والإدراج يعني عدم السكت قرأت، من طريقه، يعني «الأشناني» والله أعلم.

و لايكون السكت لحفص إلا مع مد المنفصل، لأن راوي السكت، وهو الأشناني ليس له إلا مده.

وأما القصر: فمن طريق الفيل، عن عمرو، عن حفص، كما تقدم، وليس له سكت.

وأما «إدريس» عن خلف في اختياره، فروى الشطي، وابن بويان، عنه السكت في المنفصل، ولام التعريف.

وروى عنه المطوعي، على ما كان من كلمة، وكلمتين، عموماً نص عليه في المبهج واتفقوا عنه عدم السكت في الممدود.

وقد تحصل لكل من «ابن ذكوان» و «حفص» و « ادريس » ثلاث طرق.

الأولى: السكت على ما عدا حرف المد.

الثانية: السكت على ما عدا حرف المد، والساكن المتصل، في كلمة (كالقرآن).

الثالثة: عدم السكت مطلقاً، وعليه الأكثر.

وأما السكت عن رويس، في غير الممدود، فهو مما انفرد به أبو العز القلانسي، من طريق الواسطي، عن النخاس، عن التمار، ولم نقرأ به، وقد أسقطه من الطيبة لكونه انفرد به.

وأما السكت على الساكن، ولا همزة بعده فقسمان: أصل مطرد، وأربع كلمات:

فالأول حروف الهجاء في فواتح السور، (الٓم) (الٓر) (المر) (كهيعص) (طه) (طسم) (طس) (يس) (ص) (ق) (ن).

فسكت أبو جعفر على كل حرف منها، ويلزم منه إظهار المدغم، والمخفى منها، وقطع همزة الوصل.

بين بهذا السكت أن الحروف كلها ليست للمعاني كالأدوات للأسماء، والأفعال، بل هي مفصولة، وإن اتصلت رسماً، وفي كل واحد منها سر من أسرار الله تعالى، استأثر الله تعالى بعلمه، وأوردت مفردة من غير عامل، ولا عطف، فسكنت كأسماء العدد إذا وردت من غير عامل، ولا عطف، تقول واحد، اثنان، ثلاثة، وهكذا.

وأما الكلمات الأربع: فـ (عوجا) أول الكهف، و (مرقدنا) بيس، و (من راق) بالقيمة، و (بل ران) بالتطفيف. فحفص بخلف عنه من طريقيه، يسكت على الألف المبدلة من التنوين، في (عوجا) ثم يقول (قيما).

وكذا على الألف من (مرقدنا) ثم يقول (هذا).

وكذا على النون من (من) ثم يقول: (راق) وكذا على اللام من (بل) ثم يقول (ران) والسكت هو الذي في الشاطبية كأصلها، وروى عدمه الهذلي، وابن مهران، وغير واحد من العراقيين وغيرهم.

[خاتمة]

الصحيح ـ كما في النشر ـ أن السكت مقيد بالسماع والنقل، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به، لمعنى مقصود بذاته.

وحكى ابن سعدان عن أبي عمرو، والخزاعي، عن ابن مجاهد، أنه جائز في رؤوس الآي مطلقاً، حالة الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم الحديث الوارد، وهو قول أم سلمة ـ رضي الله تعالى عنها ـ «كان النبي ﷺ يقول بسم الله الرحمن الرحيم. ثم يقف» على ذلك.

قال: وإذا صح حمل ذلك جاز، والله أعلم، أي: إن صح الحمل المذكور جاز السكت على ما ذكر.

باب

وقف حمزة وهشام على الهمز

وموافقة الأعمش لهما.

هذا الباب يعم أنواع التخفيف ولذا عسر ضبطه.

قال أبو شامة: هو من أصعب الأبواب نثراً ونظماً في تمهيد قواعده، وفهم مقاصده.

قال الجعبري: وآكد إشكاله أن الطالب قد لا يقف عند قراءته على شيخه، فيفوته أشياء، فإذا عرض له وقف بعد ذلك، أو سئل عنه لم يجد له أداء، وقد لا يتمكن من إلحاقه بنظرائه، فيتحير، ومن ثم ينبغي للشيخ أن يبالغ في توقيف من يقرأ عليه، عند المرور بالمهموز، صوناً للرواية انتهى.

وقد أفرده غير واحد بالتأليف، واختص به حمزة ليناسب قراءته المشتملة على شدة الترتيل، والمد، والسكت.

وقد وافقه كثيرون، كما في النشر وغيزه، كجعفر بن محمد الصادق، وطلحة ابن مصرف، والأعمش، في أحد وجهيه، وسلام الطويل.

ولغة أكثر العرب ترك الهمزة الساكنة في الدرج، والمتحركة عند الوقف، كما في النشر وغيره.

وأما الحديث المروي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - «ما همز رسول الله ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم».

فلا يحتج بمثله، كما قاله أبو شامة، وأقره صاحب النشر وغيره، قالوا: لأن في

سنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف[1].

ثم إن لحمزة في تخفيف الهمز مذهبين:

تصريفي وهو الأشهر.

ورسمي، وإليه ذهب الداني في جماعة.

وتكون الهمزة ساكنة، ومتحركة.

والساكنة خمسة أقسام:

الأول ـ المتوسط بنفسه، ويقع بعد الحركات الثلاث نحو (تأتوني) (بئر) (يؤمنون).

الثاني: المتوسط بحرف، ويكون بعد فتح فقط نحو (فأووا).

الثالث: المتوسط بكلمة، ويقع بعد الحركات الثلاث، نحو (الهدى ئتنا) (الذي ائتمن) (قالوا ائتنا).

الرابع: المتطرف اللازم، ويقع بعد فتح نحو (اقر) أو بعد كسر نحو (هيء) وليس في القرآن ما قبله ضم ومثاله (لم يسوء).

الخامس ـ المتطرف، وسكونه عارض للوقف، ويقع بعد الحركات الثلاث نحو (بدأ) (يبدؤا) (إن امرؤ).

فهذه أقسام الهمز الساكن.

وحكمه عنده: أن يخفف بإبداله من جنس حركة سابقه، فيبدل واواً بعد الضم، وألفاً بعد الفتح، وياء بعد الكسر، وهذا محل وفاق عن «حمزة».

إلا ما شذ فيه ابن سفيان، ومن تبعه، من تحقيق المتوسط بكلمة، لانفصاله، وأجروا الوجهين في المتوسط بحرف، لاتصاله.

قال في النشر: وهذا وهم منهم، وخروج عن الصواب، وأطال في بيانه.

واختلف عن هشام في الوقف على الهمز المتطرف فقط.

فروى تسهيله في الباب كله، على نحو ما سهله حمزة، من غير فرق جمهور

---

(١) قال الإمام أحمد «لا تحل الرواية عنه، وفي رواية لا يكتب حديثه».

الشاميين، والمصريين، والمغاربة، قاطبة، عن الحلواني عنه، وهي رواية مكي عن هشام.

وروى العراقيون وغيرهم، عن هشام، من جميع طرقه التحقيق، كسائر القراء، والوجهان صحيحان كما في النشر.

وليعلم أن نحو (شيئاً) المنصوب و(دعاء) و (ملجأ) و (موطأ) من قسم المتوسط؛ لأن التنوين يقلب ألفاً في الوقف، بخلاف (شيء) المرفوع، والمجرور، فمن قبيل المتطرف، لحذف تنوينه فيه.

وافق حمزة الأعمش بخلف عنه، في المتوسط والمتطرف.

والباقون بالتحقيق فيهما.

وهنا تنبيهات: أولها: إذا وقف لحمزة على (أنبئهم) بالبقرة (ونبئهم) بالحجر، والقمر، بالإبدال ياء على ما تقرر، فاختلف في كسر الهاء وضمها، فكسرها ابن مجاهد، وإبنا غلبون، لمناسبة الياء، وضمها الجمهور للأصل وهو الأصح، والأقيس كما في النشر[1].

ثانيها إذا وقف على (رئيا) فتبدل الهمزة الساكنة ياء، وحينئذ يجوز الإظهار، مراعاة للأصل، والادغام مراعاة للفظ، والرسم، وكذلك الحكم في (تؤويه) و(تؤوي) كما نص عليه في التيسير، وأهمله الشاطبي[2] لما في (رئيا) من التنبيه عليه.

ثالثها: (الرؤيا) حيث وقع، أجمعوا على إبدال همزه واواً.

واختلفوا في جواز قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء بعدها، كقراءة أبي جعفر: فأجازه الهذلي وغيره، وضعفه ابن شريح.

قال في النشر: وهو وإن كان موافقاً للرسم، فإن الاظهار أولى وأقيس، وعليه

---

(١) وقال في الطيبة:

وكسر «ها» كأنبئهم حكي. راجع شرح ابن الناظم ص ١٢٣.

(٢) أي: لم ينص على (تؤويه، وتؤوي) وانما نص على (رئيا) فقط حيث قال: ورئيا على إظهاره وادغامه. انظر: ابراز المعاني على الشاطبية ص ١٢٦.

أكثر أهل الأداء، أي وهو الذي في الشاطبية كأصلها.

رابعها : إذا خفف همز (الهدى ائتنا) امتنعت الإمالة في الألف، لأنها حينئذ بدل من الهمزة .

خامسها : إذا ابتدىء بـ (ائتنا) و (اؤتمن) فبالابدال ياء في الأول، وواواً في الثاني، وجوباً لكل القراء.

النوع الثاني : الهمز المتحرك :

ويكون قبله ساكن، ومتحرك، وكل منهما ينقسم إلى متطرف، ومتوسط.

فأما المتطرف الساكن ما قبله، فلا يخلو ذلك الساكن من أن يكون ألفاً، أو ياء، أو واواً زائدتين، أو غير ذلك.

والمراد بالزائد هنا، ما زاد على الفاء، والعين، واللام، فنحو (هيئة) و(شيء) الياء فيه أصلية، لأن وزن (هيأة) «فعلة» و (شيء) «فعل».

ونحو (هنيئاً) و (خطيئة) الياء فيه زائدة، لأن وزن (هنيئاً) « فعيلاً» و (خطيئة) «فعيلة»

فإن كان الفاً نحو (جاء) و (السفهاء) ومنه (الماء) و (على سواء) فيسكن للوقف، ثم يبدل ألفاً، من جنس ما قبله، فيجتمع ألفان، فيجوز حذف إحداهما للساكنين.

فإن قدر المحذوف الأولى، وهو القياس، قصر، لأن الألف حينئذ تكون مبدلة من همزة ساكنة، فلا مد كألف «تامر».

وإن قدر الثانية جاز المد والقصر، لأنها حرف مد قبل همز مغير بالبدل، ثم الحذف، ويجوز إبقاؤهما للوقف فيمد لذلك مداً طويلاً، ليفصل بين الألفين .

وقدره «ابن عبد الحق» في شرحه للحرز بثلاث ألفات، ويجوز التوسط كما نص عليه أبو شامة وغيره، من أجل التقاء الساكنين، قياساً على سكون الوقف، فتحصل حينئذ ثلاثة أوجه: المد، والتوسط، والقصر.

وإن كان الساكن قبل الهمز ياء، أو واواً، زائدتين، ولم يأت منه إلا (النسىء) و (بريء) و (قروء) ولا رابع لها إلا (درىء) في قراءة «حمزة» فتخفيفه بالبدل من

جنس الزائد فيبدل ياء بعد الياء، وواواً بعد الواو، ثم يدغم أول المثلين في الآخر.

وإن كان الساكن غير ذلك من سائر الحروف، فإما أن يكون صحيحاً، ووقع في سبعة مواضع: أربعة الهمزة فيها مضمومة، وهي (دفء) و (ملء) (وينظر المرء) و (لكل باب منهم جزء) .

واثنان الهمزة فيهما مكسورة، وهما (بين المرء وزوجه) و (المرء وقلبه) وواحد الهمزة فيه مفتوحة وهو (يخرج الخبء).

وإما أن يكون الساكن الواو والياء المديتين، الأصليتين، نحو (المسيء) (لتنوء) أو اللينتين الأصليتين، فالياء في (شيء) لا غير، نحو (شيء عظيم) (على كل شيء) .

والواو في نحو مثل (السوء) فتخفف الهمزة في ذلك كله بنقل حركتها الى ذلك الساكن فيحرك بها، ثم تحذف هي ليخف اللفظ.

وقد أجرى بعض النحاة الأصليين مجرى الزائدتين، فأبدل وأدغم وجاء منصوصاً عن حمزة، وهو أحد الوجهين في الشاطبية كأصلها، وقرأ به الداني على أبي الفتح فارس، وذكره أبو محمد في التبصرة، وابن شريح.

وأما المتطرف المتحرك ما قبله وهو الساكن العارض سكونه المتطرف، نحو (بدأ) و (يبدىء) و (إن امرؤا) وقد تقدم حكمه ساكناً، وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ حكمه بالروم، واتباع الرسم.

وأما المتوسط الساكن ما قبله، ويكون متوسطاً بنفسه، ومتوسطاً بغيره:

فالمتوسط بنفسه يكون الساكن قبله إما ألفاً، نحو (أولياؤه) (جاءوا) (خائفين) (الملائكة) (جاءنا) (دعاء) (هاؤم). وإما ياء زائدة نحو: (خطيئة) و (هنيئاً مريئاً).

ولم يقع في القرآن العزيز من هذا واو زائدة، وتخفيفه بعد الألف بينه وبين حركته، فالمفتوح بين الهمزة والألف، والمكسور بينه والياء، والمضموم بينه والواو.

ويجوز في الألف حينئذ المد والقصر، لأنه حرف مد قبل همز مغير، وتخفيفه بعد الياء الزائدة، بإبداله ياء، ثم يدغم أحد المثلين في الآخر، على القاعدة.

فإن كان الساكن غير ذلك، فإما أن يكون صحيحاً، ويأتي مضموما نحو (مسؤولاً) (مذءوماً) ومكسوراً في (الأفئدة) لا غير، ومفتوحاً نحو (القرآن)(الظمآن) (شطأه) (يجأرون) (هزؤا) (كفؤا) على قراءة حمزة.

وكذا (النشأة) و (جزءا).

وإما أن يكون ياء أو واواً أصليتين مديتين، فالياء في (سيئت) لا غير، والواو في (السوأى) لا غير، أو لينتين: فالياء نحو (كهيئة) (استيئاس) و (شيئاً) حيث وقع، والواو في (سوأة أخيه) و (سوآتكم) و (موئلا) و (الموءودة) لا غير.

وتخفيفه في كل ذلك بالنقل، كما تقدم في المتطرف، ويجوز في الياء والواو الأصليتين الإدغام أيضاً كما تقدم في المتطرف.

وأما المتوسط بغيره من المتحرك الساكن ما قبله :

فإما أن يكون الساكن متصلاً به رسماً، أو منفصلاً عنه، فالأول يكون في موضعين ياء النداء وهاء التنبيه نحو (يا آدم) (يا أولي) (يا أيها) كيف وقع و (هؤلاء) و (هٰأنتم) .

فتخفيف ذلك بالتسهيل بين بين.

وغير الألف في لام التعريف نحو (الأرض) (الآخرة) (الأولى) وتخفيفها في ذلك بالنقل، وهذا مذهب الجمهور.

وروي منصوصاً عن «حمزة» وكذا الحكم في سائر المتوسط بزائد وهو ما انفصل حكماً، واتصل رسماً.

وذهب جماعة إلى الوقف بالتحقيق في القسمين، والوجهان في الشاطبية كأصلها، لكن وجه التحقيق في لام التعريف لا يكون إلا مع السكت، لما تقدم في باب السكت عن النشر: أن الوقف على نحو (الأرض) بوجهين فقط، النقل، والسكت وتقدم وجهه.

الثاني : المنفصل رسماً، من المتوسط بغيره، الساكن ما قبله، ويكون الساكن قبله صحيحاً، وحرف لين، وحرف مد.

فالصحيح نحو: (من آمن) (قد أفلح) (عذاب أليم) (يؤده إليك) وحرف اللين نحو: (خلوا إلى) (ابني آدم).

واختلفوا في تسهيل ذلك وتحقيقه في النوعين:

فذهب كثير من أهل الأداء إلى تسهيله بالنقل، إلحاقاً له بما هو من كلمة، وهو أحد الوجهين في الحرز.

واستثنوا من ذلك ميم الجمع نحو: (عليكم أنفسكم) فلم يجز أحد منهم النقل إليها، لأن أصلها الضم، فلو تحركت بالنقل لتغيرت عن حركتها، ولذا آثر «ورش» صلتها عند الهمز لتعود إلى أصلها، فلا تغير بغير حركتها.

وذهب الآخرون الى تحقيقه، فلم يفرقوا بين الوصل والوقف.

والوجهان صحيحان كما في النشر، ولا يجوز عنه غيرهما، وما حكاه ابن سوار وغيره، في حرف اللين خاصة، من قلب الهمز فيه من جنس ما قبله، ثم إدغامه فيه، فضعيف لا يقرأ به. وأما حرف المد فيكون ألفاً، ويكون ياء، ويكون واواً فإن كان ألفاً نحو: (بما أنزل) (استوى إلى)[1] فبعضهم ممن سهل الهمز بالنقل بعد الساكن الصحيح سهل هذا بين بين، وإليه ذهب ابن مهران، وابن مجاهد، وغيرهما. وذهب الجمهور الى التحقيق في هذا، وفي كل ما وقع فيه الهمز متحركاً، منفصلاً، قبله ساكن، أو متحرك، والله أعلم.

وإن كان ياء، أو واواً نحو: (تزدري أعينكم) (في أنفسكم) (تاركي آلهتنا) (ظالمي أنفسهم) (نفسي إنّ) ونحو: (أدعوا إلى)[2] (قالوا آمنا) فسهله بالنقل، وبالإدغام من سهل القسم قبله بعد الألف.

قال في النشر: وبمقتضى إطلاقهم يجري الوجهان، يعني النقل، والادغام، في الزائد للصلة، نحو (به أحداً) (أمره إلى) (أهله أجمعين).

والقياس يقتضي الإدغام فقط.

---

(١) أشار بهذا المثال الى أن الإمالة لا تخرج الألف عن حكمها، وإن كانت محضة. اهـ. من هامش الأصل.

(٢) من قوله تعالى: ﴿قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله﴾ يوسف (١٠٨).

ثم قال: ولكني آخذ في الياء، والواو، بالنقل، إلا فيما كان زائداً صريحاً، لمجرد الصلة، فبالإدغام. انتهى.

وأما الهمز المتوسط المتحرك، وقبله متحرك، فهو أيضاً قسمان:

متوسط بنفسه، وبغيره.

فالمتوسط بنفسه تكون الهمزة فيه متحركة بالحركات الثلاث، والمتحرك قبله كذلك، فتحصل تسع صور:

الأولى: نحو (مؤجلاً) و (فؤاد) و (سؤال) و (لؤلؤا).

الثانية: نحو: (مائة) و (فئة) و (ناشئة) و(ننشئكم) و (سيئات) و (ليبطئن)

الثالثة: نحو (شنآن) و (مآرب) و (رأيت).

الرابعة: نحو (سئل) و (سئلوا).

الخامسة: (إلى بارئكم) و (متكئين).

السادسة: نحو (تطمئن) و (جبرئيل)[1].

السابعة (برؤوسكم).

الثامنة نحو (يستهزءون) و (أنبئوني).

التاسعة نحو (رؤف) و (يدرؤن) و (يكلؤكم).

فتخفيف الهمزة في الصورة الأولى وهي المفتوحة بعد ضم، بأن تبدل واواً، وفي الصورة الثانية، وهي المفتوحة بعد كسر بابدالها ياء، وتخفيفها في الصور السبع الباقية بين الهمز وما منه حركتها، فتجعل المفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء، في حالاتها الثلاث، والمضمومة بين الهمزة والواو، في أحوالها الثلاث، وهذا مذهب سيبويه.

وجاء عن «حمزة» أنه كان يقف على نحو (مستهزءون) و (متكئون)

---

(١) على قراءة حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وشعبة في أحد وجهيه. حيث يقرءون بفتح الجيم والراء، وهمزة مكسورة وياء ساكنة.

و (الخاطئون) و (مالئون) و (ليواطئوا)، (ويستنبئونك) و (ليطفئوا) مما همزته مضمومة بعد كسر، بغير همز في الكل، مع ضم الزاي، والكاف، والطاء، واللام، والفاء، والباء، وهو صحيح في الأداء والقياس، كما في النشر.

وأما حذف الهمزة، وإبقاء ما قبل الواو مكسوراً، على حاله فغير صحيح قياساً، ورواية، كما في النشر أيضاً، وهو الوجه المخمل المشار إليه بقول الشاطبي.

ومستهزءون الحذف فيه ونحوه وضم وكسر قبل قيل وأخملا

فالضمير المستكن في «أخملا» للكسر فقط، والألف للاطلاق.

ولا يصح جعلها للضم مع الكسر، لما تقدم من صحة الضم مع الحذف أداء وقياساً، فلا يوصف بالاخمال، ولو أراد ذلك لقال «قيلا وأخملا».

وحكى أبو حيان أن الأخفش النحوي أبدل المكسورة بعد الضم واواً، والمضمومة بعد الكسر ياء، خالصتين فيقول في نحو (سئل) (سول) وفي نحو مستهزءون(مستهزيون) فدبروها بحركة ما قبلها، ونسبوه على إطلاقه للأخفش، وذكره في الطيبة بقوله:

ونقل، ياء كيطفؤا واواً كسئل.

وهو ظاهر كلام الشاطبي، والجمهور على إلغاء هذا المذهب، والأخذ بالتسهيل بين الهمزة وحركتها.

وذهب آخرون إلى التفصيل: فعملوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم، نحو (سنقرئك) وبمذهب سيبويه في نحو (سئل) و (مستهزءون) وهو اختيار الداني وغيره، لموافقة الرسم كما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

والمتوسط بغيره من المتحرك:

يكون ـ أيضاً ـ متصلاً رسماً، ومنفصلاً.

فالمتصل يكون بدخول حرف من حروف المعاني عليه، كحروف العطف، وحروف الجر، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام، وغير ذلك، وهو المسمى بالمتوسط بزائد.

وتأتي الهمزة فيه بالحركات الثلاث، وقبل كل منها كسر، أو فتح، فتصير ست صور:

١ ـ مفتوحة بعد كسر نحو (بآية) (ولأبويه) فتبدل في هذه ياء.

٢ ـ ومفتوحة بعد فتح، نحو (فأذن) (كأنه).

٣ ـ ومكسورة بعد كسر نحو: (لبإمام) (لئلاف).

٤ ـ ومكسورة بعد فتح، نحو: (فإنه) (فإنهم)

٥ ـ ومضمومة بعد كسر، نحو: (لأوليٰهم) (لأخريٰهم).

٦ ـ ومضمومة بعد فتح، نحو (وأوحى) (فأُوارى) فتسهل في هذه (الستة)[1] بين بين، وهذا مذهب الجمهور.

وذهب الآخرون الى التحقيق في الستة، والوجهان في الشاطبية وغيرها.

والمنفصل من المتوسط بغيره يكون أيضاً متحركاً بالحركات الثلاث.

ويأتي قبله الحركات الثلاث ـ أيضاً، فتبلغ تسع صور.

١ ـ مفتوحة بعد ضم نحو (يوسف أيها).

٢ ـ ومفتوحة بعد كسر نحو (فيه آيات).

٣ ـ ومفتوحة بعد فتح نحو (أفتطمعون أن).

٤ـ ومكسورة بعد ضم نحو (يرفع إبراهيم).

٥ ـ ومكسورة بعد كسر نحو (من بعد إكراههن).

٦ ـ ومكسورة بعد فتح نحو: (غير إخراج).

٧ ـ ومضمومة بعد ضم نحو: (الجنة أزلفت).

٨ـ ومضمومة بعد كسر نحو (عليه أمة).

٩ـ ومضمومة بعد فتح نحو (كان أمة).

فتبدل المفتوحة بعد الضم واواً، وبعد الكسر ياء، وتسهل بين بين في الصور السبع الباقية، وهذا مذهب من خفف المتوسط المنفصل، الواقع بعد حرف المد من العراقيين.

---

(١) في الأصل (الخمسة) ولعله من خطأ الناسخ.

والجمهور على التحقيق في التسع، والله أعلم.

والمذهب الثاني: التخفيف الرسمي:

أعلم أنه جاء عن «سليم» عن «حمزة» أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف العثماني، وهو خاص بالهمز دون غيره، فلا تحذف الألف التي بعد شين (ما نشاؤا) بهود، ولا يلفظ بالألف التي بعد الواو.

وقد اختلف في الأخذ بتسهيل الهمز على الوجه الرسمي:

فذهب جماعة إلى الأخذ به مطلقاً، فأبدلوا الهمزة بما صورت به، وحذفوها فيما حذفت فيه، وهذا القول بعمومه لا يجوز العمل به، ولا يؤخذ به.

وذهب مكي، وابن شريح، والداني، وشيخه فارس، والشاطبي، ومن تبعهم، من المتأخرين إلى الأخذ به، لكن بشرط صحته في العربية، فإنه ربما يؤدي في الألف إلى اجتماع ثلاث سواكن، مثلاً نحو (رأيت) وربما يتعذر في بعضه، وذلك إذا كان قبل الألف التي هي صورة الهمز ساكن، نحو (السوأى) فهذا ونحوه لا تجوز القراءة به، لمخالفته للغة، وعدم صحته نقلاً.

على أن سائر الأئمة من العراقيين قاطبة، والمشارقة لم يعرجوا على التخفيف الرسمي، ولا ذكروه، ولا أشاروا إليه، لكن لا ينبغي ترك العمل به بشرطه، اتباعاً لخط المصحف، وهذا هو المختار، وعليه سائر المتأخرين.

فتبدل الهمزة بالشرط المذكور بما صورت به فما صور ألفاً أبدله ألفاً، وما صور واواً أبدله واواً، وما صور ياء أبدله ياء، وما لم يصور حذفه.

ثم إنه تارة يوافق الرسم القياسي، ولو بوجه فيتحد المذهبان، وتارة يختلفان، ويتعذر اتباع الرسم كما تقدم، فإن كان في التخفيف القياسي وجه راجح، وهو مخالف ظاهر الرسم، وكان الوجه الموافق ظاهره مرجوحاً قياساً، كان هذا أعني المرجوح هو المختار عندهم، لاعتضاده بموافقة الرسم، ومعرفة ذلك متوقفة على معرفة الرسم، فالأصل أن تكتب صورة الهمزة بما تؤول إليه في التخفيف، أو يقرب منه، فإن خففت ألفاً، أو كالألف فقياسها أن تكتب ألفاً أو ياء، أو كالياء، أن تكتب ياء أو واواً أو كالواو أن تكتب واواً، أو حذفاً بنقل أو ادغام أو غيره، أن تحذف ما لم تكن أولاً،

فتكتب حنيئذ ألفاً، سواء اتصل بها زائد نحو (سأصرف) أو لا نحو (آمنوا) إشعاراً بحالة الابتداء.

هذا هو القياس في العربية، وخط المصحف.

وجاءت أحرف في الكتابة خارجة عن القياس، لمعنى مقصود، ووجه مستقيم، يعلمه من قدر للسلف قدرهم، وعرف لهم حقهم.

فمما خرج عن القياس من الهمز الساكن المتطرف.

فمن المكسور ما قبله(هيىء) (ويهيىء لكم) رسم في بعض المصاحف صور الهمز فيهما ألفاً، كراهة اجتماع المثلين، وكذا (مكر السيء) و (المكر السيء) وإنكار الداني كتابة ذلك بالألف تعقبه السخاوي، بأنه رآه كذلك في المصحف الشامي، وأيده صاحب النشر بمشاهدته فيه كذلك أيضاً، والوقف على ذلك كله على الوجه القياسي بإبدال الهمزة ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، فلا يجوز بالألف على الرسمي.

ومن المتوسط (رئيا) بمريم كتبوها بياء واحدة، فحذفوا صورة الهمزة، كراهة اجتماع المثلين، لأنها لو صورت لكانت ياء[1].

ومن المتوسط المضموم ما قبله (تؤي إليك) و (التي تؤيه) كتبوها بواو واحدة، خوف اجتماع المثلين، كما فعلوه في نحو (داود).

فتبدل الهمزة في (تؤي) و (تؤيه) واواً، وفي (رئيا) ياء، مع الإظهار،والإدغام.

وكذلك حذفوها في باب (الرؤيا) المضموم الراء، خوف اشتباه الواو بالراء، لقربهما شكلاً، في الخط القديم، أو لتشمل القراءتين، وهو الأحسن كما في النشر، وتسهيله على الوجه القياسي، بإبدال الهمزة واواً كما تقدم، وعلى الرسمي بياء مشددة كقراءة أبي جعفر.

ونقل في النشر جوازه عن الهذلي وغيره، ثم قال: وهو وإن كان موافقاً للرسم،

---

(١) فترسم هكذا (رءيا) الهمزة على السطر بدون صورة.

فإن الإظهار أولى، وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء، وأما حذف الهمزة والوقف بياء خفيفة فلا يجوز.

ومن المفتوح ما قبله: (فادارأتم) بالبقرة:

لم يثبتوا الألف بعد الراء، وحذفوا الألف بعد الدال تخفيفاً والوقف عليه بوجه واحد، وهو إبدال الهمزة ألفاً على القياسي، ولا يجوز بحذف الألف.

وكذا (امتلأت) حذفوا ألفها في أكثر المصاحف.

و (استأجره) و (استأجرت) و (يستأخرون) غيبة، وخطاباً، للعلم بها، كما في (الصالحات) ولا يجوز الوقف عليها بحذف الألف على الرسم، بل بالبدل فقط، على القياسي.

ومما خرج من المتحرك بعد ساكن، غير الألف (النشأة) في ثلاثة مواضع، و (يسئلون) بالأحزاب، و (موئلاً) بالكهف، و (السوأى) بالروم و (أن تبوأ) بالمائدة، و (ليسوأ) بالاسراء، لأن القياس حذف صورتها، إذ تخفيفها القياسي بالنقل، فرسموا (النشأة) بألف بعد الشين، لتحتمل القراءتين.

وكذا أثبتوها في (يسئلون) في بعض المصاحف، فيجوز الوقف بالألف للرسم، على تقدير النقل.

قال في النشر: وهو وجه مسموع حكاه الحافظ أبو العلاء، وهو قوي في (النشأة) و (يسألون) لرسمهما بالألف انتهى.

وأما (موئلا) فرسم بالياء اتفاقاً، وتخفيفه بالنقل، وبالادغام فقط، كما تقدم.

وأما إبدالها ياء مكسورة على الرسم فضعيف، كما في النشر.

وأما (السوأى) فرسمت بالألف بعد الواو، وبعدها ياء، هي ألف التأنيث، على مراد الإمالة، وتخفيفها بالنقل، وبالإدغام، كما تقدم، وأما بين بين فضعيف.

وأما (أن تبوأ) فرسمت بالألف، ولم تصور متطرفة، بعد ساكن بلا خلاف، سوى هذه، وتخفيفها بالنقل، وبالادغام، على القياسي.

وأما (ليسوأ) فرسمت بالألف ـ أيضاً ـ على قراءة «حمزة» ومن معه.

وأما على قراءة «نافع» ومن معه فالألف زائدة، كألف (قالوا) وحذفت إحدى

الواوين لاجتماع المثلين .

ويلحق بذلك (هـزؤا) و (كفؤا) رسمت بالـواو، وتخفيفها بـالنقل، وبـالواو للرسم.

وأما (لتنوأ بالعصبة) فذكره الشاطبي كالداني، مما صورت الهمزة فيه ألفاً، مع وقوعها متطرفة،بعد ساكن فتكون مما خرج عن القياس. وتعقب بأن الألف زائدة كما كتبت في (تفتؤا) وصورة الهمزة محذوفة على القياس.

وأما (لا تيأسوا) (إنه لا ييأس) (أفلم ييأس).

فذكره بعضهم فيما خرج عن القياس، وتعقب بأن الألف لا تعلق لها بالهمزة بل يحتمل أن تكون أثبتت على قراءة البزي، أو زيدت للفرق بين هذه الكلمات، وبين (يئسوا).

ويخفف بالنقل، وبالادغام، على إجراء الأصلي مجرى الزائد.

وحكى الهذلي وجهاً آخر، وهو الألف على القلب، كالبزي.

(وأما) (المؤودة) فكتبت بواو واحدة، خوف اجتماع المثلين، وحذفت صورة الهمزة فيها على القياس، وتخفيفها بالنقل، وبالادغام، لكن يضعف الإدغام للنقل، كما في النشر، وكذا (مسؤولاً) فيخفف بوجه واحد، وهو النقل.

ومما خرج من المتوسط المتحرك بعد الألف، ويكون مفتوحاً، نحو (أبناءنا وأبناءكم، ونساءنا ونساءكم) ولم يرسم له صورة.

ومضموماً بعد واو نحو (جاءوكم) و (يراءون).

ومكسوراً بعده ياء نحو (اسرائيل) و (الـلاىء) على قراءة حمزة،فرسموا بعد الألف في المضمومة واواً، واحدة وفي المكسورة ياء واحدة،

فيحتمل أن تكون المحذوفة صورة الهمزة، وأن تكون الأخرى.

واختلف في (أولياؤهم الطاغوت) بالبقرة، و (أولياؤهم من الانس) و (ليوحون إلى أوليائهم) بالأنعام، (إلى أوليائكم معروفاً) بالأحزاب، (نحن أولياؤكم) بفصلت.

ففي أكثر العراقية لم تصور، وأثبتت في سائر المصاحف.

واختلفوا ـ أيضاً ـ في (جزاؤه) بيوسف، فعند الغازي لا صورة لها، والتخفيف في جميع ذلك بين بين فقط.

واتفقوا على رسم (تراءا الجمعان) بألف واحدة.

واختلف في الثابتة هل هي الأولى، أو الثانية، وتخفف بوجه واحد بين بين، مع المد، والقصر، والإمالة للهمزة المسهلة، لإمالة الألف بعدها، المنقلبة عن ياء التي تحذف وصلا للساكنين، وهي لام تفاعل.

وأما المتطرف بعد الألف:

ويكون مضموماً، ومكسوراً، فالمضموم: (فيكم شركـؤا) بالأنعام، (أم لهم شركـؤا) بالشورى، (في أموالنا ما نشـؤا) بهود، (فقال الضعفـؤا) بإبراهيم (شفعـؤا وكانوا) بالروم (وما دعـؤا الكافرين) بالطول، (لهو البلـؤ المبين) في الصافات، (بلـؤا مبين) بالدخان (إنا برؤا) بالممتحنة (جزؤا الظالمين) (إنما جزؤا) الأولان بالمائدة، (جزؤا سيئة) بالشورى (جزؤا الظالمين) بالحشر:

فرسموا صورة الهمز في هذه الثمانية ألفاظ واواً اتفاقاً، وزادوا بعدها ألفاً، ولم يرسموا الألف المتقدمة تخفيفاً، ويأتي في تخفيفها اثنا عشر وجهاً، تذكر في محالها من الفرش ـ إن شاء الله تعالى ـ.

واختلف في (جـزاء المحسنين)[1] بالزمر، و(جزاء من تزكى)[2] بطه، و(جزاء الحسنى) بالكهف[3]، و (علمـؤا بني إسرائيل)[4] بالشعراء (من عباده العلمـؤا)[5] بفاطر، و (أنبـؤا ما كانوا) بالأنعام، والشعراء[6].

والمكسور صورة الهمز فيه ياء بعد الألف، في الأربعة، بلا خلاف، وهي: (من تلقاءي نفسي) بيونس، (وإيتاءى ذي القربى) بالنحل، (من آناءى الليل)

---

(١) والعمل على كون الهمزة على السطر لا صورة لها.
(٢) العمل على حذف صورة الهمزة كذلك.
(٣) العمل على حذف صورة الهمزة كذلك.
(٤) العمل على أن الهمزة على الواو.
(٥) العمل على أن الهمزة على الواو.
(٦) العمل على رسمها على الواو في السورتين.

بطه، (من وراءى حجاب) بالشورى، إلا أن الألف قبل الياء حذفت من (تلقاءى) و (ايتاءى) في بعض المصاحف.

واختلف في (بلقاءى ربهم) و (لقاءى الآخرة) كلاهما بالروم: فنص الغازي ابن قيس، على الياء فيهما، وتخفيفها، يأتي في محالها إن شاء الله تعالى.

وأما (اللاءى) في السور الثلاث:

فعلى صورة (إلى) الجارة كما تقدم، لتحتمل القراءات الأربع:

قال في النشر: فالألف حذفت اختصاراً، وبقيت صورة الهمزة عند من حذف الياء، وحقق الهمزة أو سهلها بين بين، وصورة الياء عند من أبدلها ياء ساكنة.

وأما عند حمزة ومن معه، ممن أثبت الهمزة والياء جميعاً، فحذفت إحدى الياءين، لاجتماع الصورتين، والظاهر أن صورة الهمزة محذوفة، والثابت هو الياء، والله تعالى أعلم.

ومما خرج عن القياس من الهمز المتحرك المتطرف، المتحرك ما قبله، بالفتح كلمات، وتكون الهمزة مضمومة، ومكسورة.

فالمضمومة رسمت واواً في عشرة: (تفتؤا) بيوسف، (تتفيؤا) بالنحل، (أتوكؤا) (لا تظمؤا) بطه، (يدرؤا عنها) بالنور، (ما يعبؤا بكم) بالفرقان، (الملؤا) الأول بالمؤمنين، وثلاثة بالنمل، (الملؤا إني) (الملؤا أفتوني) (الملؤا أيكم) (ينشؤا في الحلية) بالزخرف (نبؤا) في غير حرف براءة، وهو بإبراهيم، والتغابن، (نبؤا الذين) وبص (نبؤا عظيم) و (نبؤا الخصم) فيها، إلا أنه كتب بغير واو في بعض المصاحف، و (ينبؤا الانسان) بالقيمة، على اختلاف فيه، وزيدت الألف بعد هذه الواو في المواضع المذكورة كواو (قالوا) فيوقف بالواو على التخفيف الرسمي كما يأتي.

وأما المكسورة فموضع واحد: (من نباءى المرسلين) بالأنعام، كتب بألف بعدها ياء، وصوب في النشران الياء صورة الهمزة، وحينئذ يوقف بالياء على الوجه الرسمي.

وخرج عن القياس من المتوسط المتحرك بعد متحرك، نحو (مستهزؤون) و (صابؤن) و (مالؤن) و (يستنبؤنك) و (ليطفؤا) و (برؤسكم) و (يطؤن) و (رؤف) .

ونحو (خاسئين) و (صابئين) و (متكئين) مما وقع بعد الهمز فيه واو أو ياء، فلم يرسم له صورة، كراهة اجتماع المثلين، أو لتحتمل القراءتين إثباتاً وحذفاً، فيوقف على نحو (مستهزؤن) بواو واحدة، مع ضم ما قبلها، وحذف الهمز على الرسمي، وعلى نحو (خاسئين) بياء واحدة مع الحذف.

وخرج من المفتوح بعد كسر (سيئات) في الجمع، نحو (كفر عنهم سيئاتهم) فحذفوا صورة الهمز، لاجتماع المثلين، وعوضوا عنها إثبات الألف، على غير قياسهم في ألفات جمع التأنيث، وأثبتوا صورتها في المفرد نحو (سيئة).

وأما نحو (مائة) و (مائتين) و (ملائه) و (ملائهم) فرسمت بألف قبل الياء، والألف في ذلك زائدة والياء فيه صورة الهمز قطعاً.

قال في النشر: وتعقب الداني، والشاطبي، في نظمهما بزيادة الياء في (ملائه) و (ملائهم) .

وخرج من المضموم بعد كسر نحو (ولا ينبئك) و (سنقرئك) فلم يرسم بواو على مذهب الجادة، بل رسم بياء، على مذهب الأخفش، فيخفف على الوجه الرسمي بإبداله ياء، ورسم عكسه (سئل) و (سئلوا) على مذهب الجادة، ويخفف بوجهين: بين الهمزة والياء، على مذهب سيبويه، وعليه الجمهور، وبإبدالها واواً، على مذهب الأخفش.

واختلف في المفتوح بعد فتح، في (اطمأنوا) وفي (لأملأن) أعني التي قبل النون، وفي (اشمأزت) فرسم في بعض المصاحف بالألف، على القياس، وحذفت في أكثرها تخفيفاً.

واختلف ـ أيضاً ـ في (أرأيت) و (أرأيتم) و (أرأيتكم) في جميع القرآن، فتكتب في بعض المصاحف بالاثبات، وفي بعضها بالحذف.

وأما (رءا) في جميع القرآن فبراء وألف فقط، فالألف صورة الهمز، إلا في موضعين، وهما (ما رأى) (لقد رأى) بالنجم فبألف، بعدها ياء على لغة الامالة.

وأما (ونـئا) بسبحان، وفصلت، فرسم بالنون وألف فقط، ليحتمل القراءتين، فعلى قراءة من قدم المد على الهمز ظاهر، وعلى قراءة الجمهور الألف الثابتة صورة الهمزة، والألف المنقلبة هي المحذوفة، لاجتماع ألفين.

وخرج من الهمز الواقع أولاً (أؤنبئكم) فرسم بواو بعد الألف، وكان القياس رسمها ألفاً، كسائر المبتدآت، ولم ترسم واواً في نظيرها (ءألقى) (ءأنزل) بل كتبت بألف واحدة، لئلا يجتمع ألفان، وكذا سائر الباب مما اجتمع فيه ألفان نحو (ءأنذرتهم) (ءأنتم) وكذا ما اجتمع فيه ثلاث ألفات لفظاً نحو (ءآلهتنا) وكذا (أئذا) (أءنا) إلا مواضع كتبت بالياء على مراد الوصل، ويأتي - إن شاء الله تعالى - ما في جميع ذلك من الأوجه.

وكتبوا (يبنؤم) بطه بـواو موصـولة بنـون، (ابن) مع وصـل (ابن) بيا النـداء المحذوفة الألف، فالألف التي بعد الياء هي ألف (ابن) على الصواب، كمـا في النشر.

وأما موضع الأعراف فكتبت همزة (أم) ألفاً مفصولة.

قلت: وهذا من المتوسط بغيره، فيوقف عليه بوجهين: التحقيق، والتسهيل كالواو، على القياسي.

وكتبوا (هؤلاء) بواو موصولة بهاء التنبيه، فحذف ألفه كما في (يـأيها) فتخفيفه القياسي كالواو، والرسمي واو، لكنه لا يجوز، كما يأتي في محله.

وأما (هـأنتم) فقال الجعبري: دخل حرف التنبيه على المضمر، والألف صورة الهمزة، فتخفيفه على القياسي كالألف، وعلى الرسمي ألف، فيجتمع ألفان (كجاء) وربما منع، إذ ليس طرفاً، ويضعف على أصله جعلها بدلاً عن همزة الاستفهام، انتهى.

وأما (هاؤم) بالحاقة: فليس من باب (هؤلاء) لأن همزة (هاؤم) متوسطة حقيقة،

لأنها تتمة كلمة (ها) بمعنى «خذ» وليست من قبيل المتوسط بزائد، وهي اسم فعل، بمعنى «خذ» و «تناول» فليس فيها إلا التسهيل كالواو.

وقال مكي: أصلها «ها وموا» بواو، وإنما كتبت على لفظ الوصل، ولا يحسن الوقف عليها، لأنه إن وقف على الأصل بالواو خالف الرسم، وإن وقف بغيرها خالف الأصل.

وتعقب بأن الواو فيه ليست ضميراً، وإنما هي صلة ميم الجمع، وأصل ميم الجمع الضم والصلة، وتسكن وتحذف تخفيفاً، ورسم جميعه بغير واو، وكذلك الوقف عليه، فلا فرق بين (هاؤم اقرؤا) و (أنتم الأعلون) في الرسم والوقف، فتسهل همزة (هاؤم) بين بين بلا خلاف، ويوقف على الميم من غير نظر[1].

وخرج من المضموم بعد فتح (ولأوصلبنكم) بطه، والشعراء، فكتبت في بعضها بالواو بعد الألف، ومثله (سأوريكم) ثم قيل: الواو زائدة، والألف صورة الهمز، وبه قطع الداني كما في النشر، ثم قال فيه: والظاهر أن الزائد في ذلك هو الألف، وأن صورة الهمزة هو الواو.

قال: والدليل على ذلك زيادة الألف في نظير ذلك، وهو (لا أذبحنه) (ولا أوضعوا).

وخرج من المكسور بعد فتح (لئن) و (يومئذ) و (حينئذ) فرسمت صورة الهمزة فيه ياء، موصولة بما قبلها كلمة واحدة، وكذا صورت في (أئنكم) بالأنعام والنمل، وثاني العنكبوت، وفصلت، و (أئن لنا لأجرا) بالشعراء، و (أئنا لمخرجون) بالنمل، و (ائنا لتاركوا) بالصافات و (ءاذا متنا) بالواقعة.

وأما (أئن ذكرتم) بيس و (أئفكا) بالصافات: ففي مصاحف أهل العراق بالياء، موصولة كذلك، وفي غيرها بألف واحدة، وكذا سائر الباب وأما (أفائن مات) بآل

---

(١) هكذا في جميع النسخ ولعل هنا سقطا يتم به الكلام وهو: (إلى الأصل) فكأنه اعتبرها كلمة واحدة ولم يعتبر هاء الضمير حرفاً منفصلاً عن الكلمة اهـ. محققه.

عمران، (أفائن مت) بالأنبياء، فرسمت بياء بعد الألف أيضاً، وصوب في النشر كون الياء صورة الهمز، والألف زائدة.

وأما (أئمة) فليست من هذا الباب، لأن الهمزة فيه ليست أولاً، وإن كانت فاء.

وخرج من المفتوح بعد لام التعريف (ءالئـن) موضعي يونس، وفي جميع القرآن، فحذفت الهمزة في ذلك إجراء للمبتدأة مجرى المتوسطة.

واختلف في (فمن يستمع الآن) بالجن:

ففي بعضها بالألف، وهي صورة الهمز، لأن الألف التي بعدها محذوفة على الأصل اختصاراً.

ومنه أعني: المفتوح بعد لام التعريف، (ليكة) بالشعراء، وص:

ففي جميعها بغير ألف بعد اللام، وقبلها، لتحتمل القراءتين.

وخرج من المفتوح بعد كسر (بأيّكم المفتون) و(بأئيد) فرسم بألف بعد الباء الموحدة، وياءين بعدها، والألف هي الزائدة كزيادتها في (مائة) والياء بعدها صورة الهمزة، على ما صوبه صاحب النشر.

وأما (بآية) و (بآياتنا) فرسم في بعضها بألف بعد الموحدة، وياءين بعدها، فذهب جماعة إلى زيادة الياء الواحدة، كذا في النشر، أي: فتكون الألف صورة الهمز، ويأتي بيان الوقف على ذلك في محالّه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

فصل

[فيما يدخله الروم والإشمام من الهمز المخفف]

يجوز الروم والاشمام في الهمز المخفف بأنواع التخفيف المتقدم، ما لم تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مد، وذلك شامل لأربع صور:

الأولى:

فيما نقل إليه حركة الهمز نحو(المرء)و(دفء) و (سوء) و (شيء) فترام الحركة المنقولة، وتشم بشرطه[1] .

الثانية:

فيما خفف بالإبدال ياء، وأدغم فيه ما قبله نحو (برىء) و (النسىء) أو واواً وأدغم فيه ما قبله نحو (قروء) و (سوء) و (شيء) عند من أدغمه، ففيه الروم، والاشمام كذلك.

الثالثة :

ما أبدلت الهمزة المتحركة فيه واواً أو ياء، على التخفيف الرسمي، نحو (الملؤا) و (الضعفـؤا): و (من نباءى المرسلين) (وإيتاءى).

الرابعة:

ما أبدل كذلك على مذهب الأخفش، نحو (لؤلؤ) و (يبدىء) .

أما المبدل حرف مد، فإنه لا يدخله روم، ولا اشمام، نحو (اقرأ) و (نبي) مما

---

(١) راجع توضيح ذلك في النشر (١/ ٤٦٣) وما بعدها. طبعة المكتبة التجارية.

سكونه لازم، ونحو (يبدىء) و (ان امرؤا) (من شاطىء) (يشاء) (من السماء) مما سكونه عارض، لأن هذه الحروف لا أصل لها في الحركة.

نعم يجوز الروم بالتسهيل في الهمز، إذا كان طرفاً متحركاً، وقبله متحرك، نحو (يبدأ) و (يبدى) و (اللؤلؤ) وكذلك إذا كان طرفاً متحركاً، وقبله ألف، إذا كان مضموماً ومكسوراً نحو (يشاء) و (الماء) و (الدعاء) ومن (السماء) و (من ماء).

فإذا رمت حركة الهمزة في ذلك، تسهلها بين بين، تنزيلاً لنطق ببعض الحركة، وهو الروم منزلة النطق بجميعها، فتسهل، وهو مذهب أبي الفتح فارس، وسبط الخياط، والشاطبي، وكثير من القراء، وبعض النحاة.

وأنكره جمهورهم قالوا: لأن سكون الهمز وقفا يوجب الابدال، حملا على الفتحة قبل الألف فهي تخفف تخفيف الساكن، لا تخفيف المتحرك، فلا يجوز على هذا سوى الابدال.

وقال به صاحب العنوان وغيره وضعفه الشاطبي، ومن تبعه، وعدوه شاذا.

والصواب ـ كما في النشر ـ صحة الوجهين جميعاً، وذهب ابن شريح، ومكي في آخرين، إلى التفصيل: فأجازوه فيما صورت فيه الهمز واو، أو ياء، دون غيره.

وتقدم أن «هشاماً» من طريق الحلواني بخلف عنه، يسهل الهمز المتطرف خاصة، وقفا في جميع الباب، مثل ما يسهله حمزة، من غير فرق، وموافقة الأعمش بخلفه لحمزة في جميع الباب متطرفاً، وغيره.

والباقون بالتحقيق في الحالين.

هذا ما قدر إيراده من هذا الباب، على سبيل الإجمال، وسيأتي معظم مسائله مفصلة بوجوهها في محالها، من الفرش ـ إن شاء الله تعالى ـ.

باب
الفتح والإمالة

الفتح هنا: عبارة عن فتح الفم بلفظ الحرف، لا فتح الحرف، إذا الألف لا تقبل الحركة، ويقال له التفخيم، وربما قيل له النصب.

وينقسم إلى شديد، وهو نهاية فتح الفم بالحرف، ويحرم في القرآن، وإنما يوجد في لغة العجم.

ومتوسط وهو ما بين الشديد والامالة المتوسطة.

والامالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهي المحضة، ويقال لها الكبرى، والاضجاع، والبطح، وهي المرادة عند الاطلاق، وقليلاً وهو بين اللفظين، ويقال له التقليل، وبين وبين، والصغرى.

ويجتنب في الامالة المحضة القلب الخالص، والاشباع المبالغ فيه.

ثم إن الفتح والامالة لغتان فصيحتان، صحيحتان نزل بهما القرآن. والفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد، من تميم وأسد وقيس[1].

واختلف في الأولى منهما، واختار الداني التقليل، وهل الإمالة فرع عن الفتح، أو كل منهما أصل؟

ذهب إلى الأول جماعة، وإلى الثاني آخرون، والإمالة في الفعل أقوى منها في الاسم، لتمكنها في التصريف، وهي دخيلة في الحرف، لجموده، ولذا قلّت فيه.

والقراء فيها على أقسام:

منهم من أمال.

ومنهم من لم يمل.

والأول قسمان: مقل، وهم قالون، والأصبهاني، عن ورش، وابن عامر، وعاصم، ومكثر، وهم: الأزرق، عن ورش، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش.

واصل حمزة، والكسائي، وكذا خلف، الكبرى، وافقهم الأعمش.

وأصل الأزرق الصغرى.

أما أبو عمرو فمتردد بينهما جمعاً بين اللغتين.

فأما حمزة، والكسائي، وكذا خلف، ووافقهم الأعمش، فأمالوا كل ألف منقلبة عن ياء، تحقيقاً حيث وقعت في اسم، أو فعل، إمالة كبرى، من غير قلب خالص، ولا إشباع مفرط كما تقدم، وصلا ووقفاً.

فالأسماء نحو:(الهدى)و (الهوى) و (الزنا) و (مأواه) و (مثواكم) .

ونحو (أدنى) و (أزكى) و (الأعلى) و (الأتقى) و (موسى) و (يحيى) و (عيسى).

والأفعال نحو: (أتى) و (أبى) و (سعى) و (يخشى) و (يرضى) (فسوى) و (اجتبى) و (استعلى).

وقد خرج بقيد التحقيق نحو (الحياة) و (مناة) للاختلاف في أصلهما.

وبمنقلبة: الزائدة نحو (قائم) وبعن ياء نحو (عصاي) و (دعاء).

وتعرف ذوات الياء من الاسماء بالتثنية، ومن الأفعال بإسناد الفعل إلى المتكلم، أو المخاطب، فإن ظهرت الياء فهي أصل الألف، وإن ظهرت الواو فهي أصلها.

تقول في اليائي من الأسماء في نحو (فتى) (فتيان) وفي (هدى) (هديان) وفي (عمى): (عميان) وفي (مولى): (موليان) وفي (مأوى): (مأويان) .

وفي الواوي منها في (أب): (أبوان) وفي (أخ): (أخوان) و (صفا): (صفوان) و(سنا): (سنوان) و(عصا): (عصوان).

وتقول في اليائي من الأفعال في نحو (رمى): (رميت)و (سعى): (سعيت) و (سقى): (سقيت) و (اشترى): (اشتريت) و (استعلى): (استعليت) و ارتضى): ارتضيت).

وفي الواوي منها في نحو: (دعا): (دعوت) وفي (عفا): (عفوت و(نجا): (نجوت) و (دنا): (دنوت) و (علا): (علوت) (بدا): (بدوت) و (خلا): (خلوت).

فلو زاد الواوي على ثلاثة أحرف فإنه يصير يائياً، وذلك كالزيادة في الفعل بحروف المضارعة، وآلة التعدية، نحو (يرضى) مثلاً لأن أصله (يرضو) فلما وقعت الواو رابعة متطرفة، قلبت ياء، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، و (يدعى) و (يتزكى) و (زكاها) و (تزكى) و (نجانا) و (أنجاه) و (تتلى) و (تجلى) (فمن اعتدى) (فتعالى الله) (من استعلى) .

وكذا يميلون « أفعل » في الأسماء نحو (أدنى) و (أربى) و (أزكى) و (أعلى) لأن لفظ الماضي من ذلك كله يظهر فيه الياء، إذا رددت الفعل إلى نفسك، نحو (أزكيت) و (أنجيت) و (ابتليت)[1].

---

(١) قال في الطيبة:

أمل ذوات اليا في الكل شفا ... وثن الاسماء ان ترد أن تعرفا

ورد فعلها إليك كالفتى ... هدى الهوى اشترى مع استعلى أتى

انظر: شرح ابن الناظم ص ١٣٦ - ١٣٧.

وأمـا فيمـا لم يسم فـاعله نحـو (يـدعى) فلظهـور اليـاء في (دعيت) و (يدعيان) .

فظهر أن الثلاثي المزيد يكون اسماً نحو (أدنى) وفعلاً ماضياً نحو (ابتلى) و (أنجى) ومضارعاً مبنياً للفاعل نحو (يرضى) وللمفعول نحو (يدعى) .

وكذا أمالوا ألفات التأنيث، وهي كل ألف زائدة، رابعة فصاعداً، دالة على مؤنث حقيقي، أو مجازي، وتكون في « فعلى » بضم الفاء، أو كسرها، أو فتحها، نحـو (طـوبى) و (بشـرى) و (قصـوى) و (القـربى) و (الأنثى) و (دنيـا) و (احـدى) و (ذكـرى) و (سيمـا) و (ضيـزى) و (مـوتى) و (يـرضى) و (السلوى) و (التقوى) و (دعوى) .

وألحقوا بذلك (موسى) و (عيسى) و (يحيى) إذ هي أعجمية، وإنما يوزن العربي، لكنها مندرجة عند حمزة ومن معه تحت أصل ما رسم بالياء .

إنما الأشكال في تقليلها لأبي عمرو.

ووجهه بعضهم بأنها قد توزن لكونها قربت من العربية بالتعريب، فجرى عليها شيء من أحكامها، وعليه يحمل قول بعض شراح الحـرز انها « فَعلى » و « فُعلى » و « فِعلى » .

وكذا أمالوا ما كان على وزن « فعالى » بضم الفاء، وفتحها، نحو (أسارى) و (سكارى) و (كسالى) و (يتامى) و (نصارى) و (الأيامى) و (الحوايا) .

وكذا كل ألف متطرفة، رسمت في المصاحف ياء في الأسماء، والأفعال، نحو (متى) و (بلى) و (يا أسفي) (يا ويلتي) (يـا حسرتي) و (عسى) و (أنى) الاستفهامية .

وتعوف بصلاحية كيف، أو أين، أو متى، مكانها .
واستثنى من ذلك خمس كلمات فلم تمـل بحال، وهي (لـدى) و (إلى)

و (حتى) و (على) و (ما زكى منكم) .

وكذا أمالوا من الواوي (شديد القوى) و (العلى) (والربـوا) كيف وقع، و (الضحى) كيف جاء، مما أوله مكسور، أو مضموم.

قيل: لأن من العرب من يثني ما كان كذلك بالياء، وإن كان واوياً، فيقول: ربيان، ضحيان، فرارا من الواو إلى الياء لأنها أخف، حيث ثقلت الحركات بخلاف المفتوح[1].

واتفقوا على فتح الثلاثي في غير ذلك نحو (فدعا ربه) (علا في الأرض) (عفا الله) (خلا بعضهم) (إن الصفا)(شفا حفرة)(سنا برقه) (أبا أحد) لكونها واوية ورسمها بالألف.

وكذا أمالوا ألفات فواصل الآي المتطرفة تحقيقاً أو تقديراً واوية أو يائية أصلية أو زائدة، في الأسماء والأفعال.

إلا ما يأتي - إن شاء الله تعالى - تخصيصه بالكسائي، وإلا المبدلة من التنوين مطلقـاً، وذلك في احدى عشرة سـورة: طه، والنجم ، وسأل ، والقيامة، والنازعات، وعبس، وسبح، والشمس، والليل، والضحى، والعلق.

ولكن هذه السور منها ثلاث عمت الإمالة فواصلها، وهي سبح، والشمس.

وفي المدني الأول (فعقروها) رأس آية ولا يمـال، والليل، وبـاقي السور أميل منها القابل للإمالة.

فالممال بطه من أولها إلى (طغى)[2]

---

(١) وقال مكي: مذهب الكوفيين أن يثنوا ما كان من ذوات الواو مضموم الأول، أو مكسوره بالياء، وقال في النشر: وقوى هذا السبب سبب آخر، وهو الكسرة قبل الألف في (الربا) وكون (الضحى) و (ضحاها) و (القوى) و (العلى) رأس آية، فأميل للتناسب . اهـ النشر (٢/٣٧).

(٢) وهو قوله تعالى: (اذهب الى فرعون إنه طغى).

قال: إلا (وأقم الصلاة لـذكري) ثم من (يـا موسى) إلى (لترضى) إلا (عيني) و (ذكري) و (ما غشيهم) ثم (حتى يـرجع إلينا موسى) ممال.

ثم من (إلا إبليس أبى) إلى آخرها، إلا (بصيراً) .

وفي النجم من أولها إلى (النذر الأولى) إلا (من الحق شيئاً) .

وفي سأل من (لظى) إلى (فأوعى) .

وفي القيامة من (صلى) إلى آخرها.

وفي النازعات من (حديث موسى) إلى آخرها إلا (لأنعامكم) وفي عبس من أولها إلى (تلهى) .

وفي الضحى من أولها إلى (فأغنى) وفي العلق من (ليطغى) إلى (يرى) .

ثم إن كل مميل إنما يعتد بعدد بلده.

فحمزة، والكسائي، وخلف، وافقهم الأعمش، يعتبرون الكوفي.

وأبو عمرو، ومن معه، يعتبرون المدني الأول، لعرضه على أبي جعفر.

فعند الكوفي (طه) رأس آية . (ولقد أوحينا إلى موسى) عدها الشامي فقط، (مني هدى) (زهرة الحياة الدنيا) المدنيان والمكي، والبصري، والشامي. (وإله موسى) المدني الاول، والمكي. (عن من تولى): الشامي. (من طغى) البصري والشامي، والكوفي . (استغنى) و (يسعى) كلاهما رأس آية (الأشقى) كذلك ـ (من اعطى) ليس برأس آية.

بل (واتقى) (واستغنى) و (الاشقى) (والأتقى) (وربه الأعلى) وكذا (والضحى) رأس آية (رأيت الذي ينهى) عدها كلهم، إلا الشامي.

إذا علمت هذا فاعلم أن قـوله في طـه (لتجزي كـل نفس) و (فألقـاها) (وعصى آدم) (وحشرتني أعـمى).

وفي النجم (إذ يغشى)، و(عن من تولى) ، (وأعطى قليلاً)، (وأغنى) (وفغشاها) .

وفي القيامة (أولى لك) و (ثم أولى لك) .

وفي الليل (من أعطى) و(لا يصليها) يفتح جميع ذلك أبو عمرو ،لأنه ليس

برأس آية، ما عدا (موسى) عند من قلله له.

والأزرق أيضاً يفتح جميعه من طريق أبي الحسن بن غلبون ومكي، وابن بليمة، ومن سيذكر معهم، ويقلله من طريق التيسير، والعنوان وفارس بن أحمد، ومن يذكر معهم، ويترجح له الفتح في (لا يصلاها) لتغليظ اللام، كما يأتي في باب اللامات إن شاء الله تعالى.

فصـــل
[في إمـالة ألفاظ خاصة]

اختص الكسائي وحدة ـ مما تقدم ـ بإمالة (أحياكم) (وفأحيا به) (وأحياها) حيث وقع، إذا لم يكن منسوقاً، أو نسق بثم، أو الفاء، فقط.

فإن نسق بالواو: فاتفق حمزة، والكسائي، وكذا خلف، على إمالته، وهو في موضع النجم فقط (أمـات وأحيا) وافقهم الأعمش.

وأمال الكسائي وحده ـ أيضاً ـ الألف الثانية من (خطايا) حيث وقع، نحو: (خطاياكم) (وخطاياهم) (وخطايانا) وهو جمع خطيئة[1] (ومرضاتي) (ومرضات) حيث وقع، وهي مخصصة من ذوات الواو.

و (حق تقاته) بآل عمران.

وخرج (منهم تقاة) (وقد هدان) بالأنعام.

وخرج بقيد (قد) (انني هداني) و (لو أن الله هداني) و (اجتباه وهداه) و (من عصاني) بإبراهيم. وخرج: (وعصى آدم) و (أنسانيه) بالكهف.

---

(١) أي: المهموز: فأصلها في أحد قولي سيبويه «خطايء» فهمزت الياء على حد صحائف، فاجتمع همزتان فقلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها، ثم فتحت الكسرة تخفيفاً، فانقلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الهمزة ياء.

وقال الفراء: جمع «خطيّة» المبدلة كهدية. وقال الكوفيون: «فعالى» فهي مخصصة من ألف التأنيث ا هـ من تعليقات الشيخ الضباع.

وخرج منه (فأنساه) و (آتاني الكتاب) بمريم (فما آتاني الله) بالنمل وهو مخصص من مزيد الياء.

(وأوصاني بالصلوٰة) بمريم وهو مخصص من ذوات الياء.

وخرج عنه (ووصى بها) و (محياهم) بالجاثية.

وخرج (محياي) و (دحاها) بالنازعات (وتلاها) و (طحاها) بالشمس ، و (اذا سجى) بالضحى.

وأمال الكسائي ـ أيضاً ـ وكذا خلف (الرؤيا) المعرف بأل بيوسف، والصافات، والفتح، وكذا موضع الاسراء، إذا وقف عليه .

وأمال الكسائي، وكذا إدريس من طريق الشطي، (رؤياي) المضاف إلى ياء المتكلم، وهو موضعان، بيوسف.

وأمال الدوري عن الكسائي، وكذا إدريس، من طريق الشطي، (رؤياك) المضاف للكاف، وهو أول يوسف.

وخرج ذو اللام فخلف إدريس خاص بالمجرد، من أل. واليه الاشارة بقول الطيبة وخلف إدريس برؤيا لا بأل.

وأمال الدوري فقط (هداي) المضاف للياء، وهو بالبقرة، وطه، و (مثواي) المضاف للياء أيضاً، بيوسف.

وخرج عنه (أكرمي مثواه) و (مثواكم) وهو مخصص من ذوات الياء و (محياي) المضاف للياء، آخر الانعام.

وخرج (محياهم)[1] والألف الثانية من (آذانهم) المجرورة، وهو سبع مواضع، بالبقرة، والأنعام، والاسراء، وموضعي الكهف، وبفصلت، ونوح.

و (آذاننا) بفصلت و (طغيانهم).

وخرج (طغياناً) و (بارئكم) موضعي البقرة، (وسارعوا) بآل عمران فقط.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾ الجاثية (٢١).

و (نسارع لهم) و (يسارعون) سبعة مواضع، اثنان بآل عمران، وثلاثة بالمائدة، وفي الأنبياء، والمؤمنين و (الجوار) ثلاث بالشورى، والرحمن، والتكوير، و (كمشكوٰة) بالنور.

وأمال ـ أيضاً ـ لكن بخلف عنه (البارىء المصور) بالحشر، أجراه مجرى (بارئكم) كذا رواه عنه جمهور المغاربة، وهو الذي في الشاطبية وغيرها.

ورواه عنه بالفتح منصوصاً أبو عثمان الضرير، وهو الذي فيه أكثر الكتب، والوجهان صحيحان عن الدوري كما في النشر.

واختلف عنه ـ أيضاً ـ في (يواري) و (فأواري) كلاهما بالمائدة، (ويواري) بالأعراف و (فلا تمار) بالكهف، فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها نصاً واداء.

وروى عنه الفتح جعفر بن محمد النصيبي وجعفر هذا هو طريق التيسير، فذكره للإمالة في حرفي المائدة حكاية أراد بها مجرد الفائدة، على عادته، لكن تخصيصه لحرفي المائدة دون الأعراف لا وجه له كما في النشر، ولذا تعقب فيه الشاطبي في ذكره حرفي المائدة، ثم في تخصيصه لهما كالداني دون حرف الأعراف.

والحاصل أن إمالتهما ليست من طرق الشاطبية كأصلها، إذ لا تعلق لطريق أبي عثمان الضرير بطريق التيسير كالحرز.

وأمال الدوري ـ أيضاً ـ من طريق أبي عثمان الضرير، الألف الواقعة بعد عين (فعالى) لأجل إمالة الألف بعد اللام، فهي إمالة لإمالة، من (يتامى) و (كسالى) و(أسارى) و (نصارى) و (النصارى) و (سكارى) وفتحها الباقون عن الدوري في الألفاظ الخمسة.

تنبيه:

قولهم هنا: لأجل إمالة الألف الخ يؤخذ منه أنه إذا امتنع إمالة الألف الثانية لعارض، كالتقاء الساكنين، نحو (النصارى المسيح) و (يتامى النساء) حال الوصل يمتنع إمالة الألف الأولى بعد العين حينئذ، لأنها إنما أميلت تبعاً لما بعدها، وصرح

بذلك في الأصل تبعاً للنشر.

لكن عورض ذلك بإمالة حمزة وخلف الراء من (تراءى الجمعان) وصلا، مع أن إمالتها لأجل إمالة الألف، التي هي لام الكلمة، لانقلابها عن ياء، إذ أصلها(تراءا) كتفاعل، وقد امتنعت الامالة فيها، أعني الألف الثانية لالتقاء الساكنين، ووجهوا إمالة الراء في الوصل، باستصحاب حكم الوقف، فكان قياسه امالة الألف الأولى هنا، عملاً باستصحاب حكم الوقف، أيضاً.

وأجاب عنه شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ بعد صحة الرواية بأن للراء خواص في هذا الباب، ليست لغيرها كما يعلم ذلك من سير كلامهم في الباب، فقوي استصحاب حكم الوقف بها، ولا كذلك ما هنا.

فصـــل

[في امالة ذوات الراء]

وقرأ أبو عمرو، كحمزة، والكسائي، وخلف بإمالة كل ألف بعد راء في فعل، كـ(ـاشترى) (وترى) (وأرى) (فأراه) (يفتري) ((تتمارى) (يتوارى) أو اسم للتأنيث (كبشرى) (وذكرى) (وأسرى) (والقرى) و (النصارى) و (سكارى) (وأسارى) إمالة كبرى وافقهم اليزيدي والأعمش.

واختلف عن أبي عمرو، وأبي بكر، في (يا بشرى) بيوسف:
فالفتح عن أبي عمرو، روايـة عامة أهل الأداء وبه قطع في التيسير.

ورواه عن أبي بكر، يحيى بن آدم، من أكثر طرقه، والإمالة المحضة عن أبي عمرو، (رواها)[1] عنه جماعة، منهم: ابن مهران، والهذلي، ورواها عن أبي بكر العليمي، من أكثر طرقه، وقلله عن أبي عـمرو بعضهم، وهو أحد الوجهين له في التذكرة والتبصرة، والثلاثة لأبي عمرو في الشاطبية، كالطيبة، وفي النشر: الفتـح أصح رواية، والامالة أقيس على أصله، وافقه اليزيدي على الثلاثة.

واختلف عن ابن ذكوان في هذا الباب، أعـني الراء:
فأماله عنه الصوري، وفتحه عنه الأخفش.
واختلف عن الأخفش، عن ابن ذكوان، في (أدراك) و (أدراكم) حيث وقع،

---

(١) في «ش» (ورواها) والواو الأولى زائدة.

فأماله عنه ابن الأخرم، وهو الذي في الهداية وغيرها، وفتحه عنه النقاش، وهو الذي في التجريد وغيره.

وقرأ أبو بكر بإمالة (أدراكم) بيونس فقط.

واختلف عنه في غيره، فروى عنه العراقيون الفتح، وروى عنه جميع المغاربة الامالة.

ووافقهم « حفص » على إمالة (مجراها) بهود، ولم يمل في القرآن العظيم غيره للأثر.

فصـــل

[في تقليل ذوات الراء للأزرق]

وقرأ ورش من طريق الأزرق بالتقليل في جميع ما ذكر من ذوات الراء.

واختلف عنه في (ولو أراكهم) بالأنفال:

ففتحه عنه بعضهم، لبعد ألفه عن الطرف، وبه قرأ الداني على ابن خاقان، وابن غلبون.

وقال في تميهده: إنه الصواب.

وأطلق الخلاف عنه في الشاطبية، كالطيبة، وصحح في النشر الوجهين عنه.

وقرأ الأزرق ـ أيضاً ـ باتفاق، بالتقليل في ألفات رؤوس الآي، في فواصل السور الإحدى عشرة المتقدمة، سواء كانت من ذوات الياء، نحو (الـهدى) و (يخشى) أو الواو نحو (الضحى) و (القوى) .

واستثنوا من الاتفاق ما اتصل به هاء مؤنث، وذلك في النازعات، والشمس، سواء كان واوياً نحو (دحاها) و (ضحاها) و (تلاها) و (طحاها) أو يائياً نحو: (بناها) و (سواها).

فاختلف فيه: فذهب جماعة كصاحب العنوان، وفارس والخاقاني الى اطلاق التقليل فيها كغيرها، من الفواصل.

وذهب آخرون كالمهدوي، ومكي، وابن شريح، وابن بليمة[1] وابن غلبون وغيرهم الى الفتح، وبه قرأ الداني، على أبي الحسن، وهو الذي عول عليه في التيسير، ولا خلاف عنه في تقليل ما كان من ذلك رائياً، وهو (ذكراها) وإلى جميع ذلك أشار في الطيبة بقوله:

وقلل الرا ورؤوس الآي جف وما به ها غيري ذي الرا يختلف
مع ذات ياء مع أراكهم

وأما قول السخاوي: إن هذا القسم ينقسم ثلاثة أقسام:

١ ـ ما لا خلاف عنه في إمالته نحو ذكراها.

٢ ـ وما لا خلاف عنه في فتحه نحو (ضحاها) من ذوات الواو.

٣ ـ وما فيه الوجهان وهو ما كان من ذوات الياء، وتبعه على ذلك بعض شراح الحرز، فتعقبه في النشر بأنه تفقه لا يساعده عليه رواية، بل الرواية إطلاق الخلاف في الواوي واليائي كما تقرر.

واختلف ـ أيضاً ـ عن ورش من طريق الأزرق في غير الفواصل من اليائي، وهو كل ألف انقلبت عن الياء، أو ردت إليها، أو رسمت بها، مما أماله حمزة، والكسائي، أو انفرد به الكسائي، أو أحد (راوييه)[2] على أي وزن كان، نحو (هدى) و (الزنا) بالزاي و (نأى) و (أتى) و (رمى) و (هداي) (ومحياي) و (أسفي) و (أعمى) و (خطايا) و (تقاته) و (متى) و (إناه) و (مثواي) و (مثوى) و (المأوى) و (الدنيا) و (طوى) و (الرؤيا) و (موسى) و (عيسى)

---

(١) هذا على ظاهر النشر، والذي وجدته في تلخيصه تقليل ذلك قولاً واحداً، إلا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها (ها) فالفتح، ومذهبه التوسط والقصر في الهمز مطلقاً.
وعلى ذلك فما سيأتي في التفريع من منع التقليل مع القصر، لا داعي إليه على التحقيق. وأيد ذلك العلامة المتولي في روضه فارجع اليه ان شئت . ا هـ. من تعليقات المرحوم الشيخ الضباع على طبعة المشهد الحسيني ص ٧٩.

(٢) في « ش » (رواوية) تحريف.

و (يحيى) و (بلى) و (كسالى) و (يتامى) .

فروى عنه التقليل في ذلك كله، صاحب العنوان، والمجتبى، وفارس، وابن خاقان، والداني في التيسير، وغيرهم.

وروى عنه الفتح طاهر بن غلبون، وأبوه أبو الطيب، ومكي، وابن بليمة[1] وصاحب الكافي، والهادي، والهداية، والتجريد، وغيرهم.

وأطلق الوجهين الداني في جامعه، وغيره، والشاطبي، والصفراوي، وغيرهم.

وتقدمت الإشارة إليهما بقول الطيبة.

مع ذات ياء.
وصححهما في النشر.
وأجمعوا له على فتح (مرضاتي) و (مرضات) و (مشكاة) لكونهما واويين.

وأما (الربوا) بالموحدة و (كلاهما) فالجمهور على فتحهما، وجهاً واحداً لكون (الربوا) واوياً، وإنما أميل ما أميل من الواوي لكونه رأس آية، وقد ألحق بعضهم (الربا) و (كلاهما) بنظائرهما من (القوى) و (الضحى) فقللوهما، وهو صريح العنوان، وظاهر جامع البيان، لكن في النشر أن الفتح هو الذي عليه العمل، ولا يوجد نص بخلافه.

وقد اختلف في ألف (كلاهما) فقيل: عن واو، لإبدال الفاء منها في (كلتا) فلهذا رسمت ألفاً، وعللت إمالتها بكسرة الكاف.

وقيل: عن ياء لقول سيبويه: لو سميت بها لقلبت ألفها في التثنية ياء، فالإمالة للدلالة عليها.

---

(١) تقدم أن رواية ابن بليمة على خلاف ذلك.

ويأتي التنبيه عليها في الاسراء.

وأما (كلتا) فسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى في الكهف.

وأجمع من روى الفتح عن الأزرق في اليائي، على تقليل (رأى) وبابه، فيما لم يكن بعده ساكن، وجهاً واحداً، الحاقاً له بذوات الراء، لأجل إمالة الراء قبلها.

والحاصل: أن غير ذوات الراء للأزرق فيه ثلاث طرق:

الأولى: التقليل مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها، سواء كان فيها ضمير، أو لم يكن، وهو مذهب صاحب العنوان، وشيخه، وأبي الفتح، وابن خاقان.

الثانية: التقليل في رؤوس الآي فقط، سوى ما فيه ضمير فالفتح، وكذا ما لم يكن رأس آية، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون، ومكي، وجمهور المغاربة.

الثالثة: التقليل مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها، إلا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث، وهو مذهب الداني في التيسير، وهو مذهب مركب من مذهبي شيوخه.

وأما الطريق الرابعة، وهي الفتح مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها التي ذكرها في الأصل، تبعاً للنشر، فانفرد بها صاحب التجريد، وخالف فيها سائر الرواة عن الأزرق، ولذا لم يعرج عليها في الطيبة، ولم يقرأ بها فلذلك تركناها.

تنبيه:

للأزرق في نحو (آتاهم) كقوله تعالى: (وآتي المال على حبه ذوي القربى) خمس طرق، بالنظر إلى تثليث مد البدل وتقليل الألف المنقلبة عن الياء وفتحها:

الأولى: قصر البدل، والفتح في الألف طريق وجيز الاهوازي، وأحد طريقي تلخيص العبارات، واختاره الشاطبي.

الثانية: التوسط في الهمزة، والفتح في الألف، طريق وجيز الأهوازي، وأحد طريقي تلخيص العبارات.

الثالثة: المد المشبع، مع الفتح، من كافي ابن شريح، وهداية المهدوي، وتجريد ابن الفحام، وتبصرة مكي.

الرابعة: المد المشبع مع التقليل من العنوان.

الخامسة: التوسط مع التقليل، من التيسير، وبه قرأ الداني على ابن خاقان، وأبي الفتح.

وبالطرق الخمس قرأنا من طرق الطيبة، التي هي طرق الكتاب، ومنع شيخنا العلامة المتقن « سلطان »[1] رحمه الله الطريق الثانية من طريق الحرز، وهي التوسط مع الفتح، معللاً لذلك بأن من رواه ليس من طرق الشاطبية، وأيد ذلك بما نقل عن العلامة « عثمان الناشري » قال: أنشدني لنفسه شيخنا العلامة محمد بن الجزري:

كآتي لورش افتح بمد وقصره ... وقلل مع التوسيط والمد مكملا
لحرز وفي التلخيص فافتح ووسطن ... وقصر مع التقليل لم يك للملا

وقوله: وقصر مع التقليل الخ تصريح بامتناع الطريق السادس، وهي قصر البدل مع التقليل، فلا يصح من كلا الطريقين لأن كل من روى القصر في البدل لم يرو التقليل.

وقس على ذلك نظائره كقوله تعالى: (اشتروا الحيوة الدنيا بالآخرة)، (فتلقى آدم).

فتأتي بالفتح، مع كل من ثلاثة مد البدل، فهذه ثلاثة، ثم بالتقليل مع التوسط، والطويل، تكملة للاخمس طرق.

ويخرج عن طريق الحرز على ما حرره شيخنا المذكور التوسط على الفتح.

وأما قوله تعالى: ﴿يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً﴾ الآية:

---

(١) هو: سلطان بن أحمد بن سلامة المزاحي تقدمت ترجمته في شيوخ البنا.

ففيها القصر في مد البدل، على القصر في حرف اللين، مع الفتح في (التقوى).

والتوسط في مد البدل، مع القصر في حرف اللين، أيضاً، مع تقليل (التقوى).

وكذا مع فتحها، على طرق الطيبة، ثم بالتوسط في حرف اللين على التوسط في مد البدل، مع تقليل (التقوى) وكذا مع فتحها، على ما ذكر، ثم بالطويل في مد البدل، على القصر في حرف اللين، مع الفتح والتقليل في (التقوى) فالكل سبعة من طرق الكتاب، وخمسة من طرق الشاطبية، على ما حرره شيخنا المذكور.

وكذلك قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص) الآية.

فتأتي بالقصر في مد البدل، وهو (آمنوا) على الفتح في (الأنثى بالأنثى) على التوسط في حرف اللين، في (شيء) ثم بالتوسط في البدل، على الفتح والتقليل، على التوسط في حرف اللين، فهذه ثلاثة.

ثم يأتي بالطويل في البدل، على الفتح والتقليل، كلاهما مع التوسط والطويل، في حرف اللين، فالكل سبعة على طرق الطيبة، بناء على ما تقدم في باب المد، حيث اجتمع مد البدل مع اللين.

وقس على ذلك نظائره.

وأما نحو قوله تعالى: (وعسى أن تكرهوا شيئاً) فيجوز التوسط والطويل، في (شيئاً) على كل من الفتح والتقليل، في (عسى) كما نص عليه ابن الجزري نفسه.

تنبيه آخر:

إذا علمت ما تقدم من اتفاقهم عن الأزرق، على تقليل رؤوس الآي، غير ما فيه هاء الضمير، فإذا قرأت قوله تعالى: (وهل أتيك حديث موسى) تأتي بالفتح والتقليل، في (أتيك) على تقليل (موسى) فقط لأن من يقرأ بالفتح في غير رؤوس

الآي كابن غلبون، ومن معه، يقرأون بالتقليل في رؤوس الآي.

وكذا قوله تعالى: (أعطى كل شيء خلقه ثم هدى) فتأتي بالفتح، والتقليل، في (أعطى) على كل من التوسط والطويل، في (شيء) مع التقليل في (هدى).

كذلك نحو قوله تعالى: (سنعيدها سيرتها الأولى) فتقرأ بثلاثة مد البدل، على التقليل فقط، لما تقدم من الاتفاق على تقليل رؤوس الآي.

ونحو قوله تعالى: (وعصى آدم ربه فغوى) فتأتي بالفتح في (عصى) على ثلاثة البدل في (آدم) مع التقليل في (غوى) ثم بالتقليل في (عصى) مع التوسط والطويل، في (آدم) على التقليل في (غوى).

ويخرج منها على طريق الحرز وجه واحد، وهو الفتح في (عصى) على التوسط في البدل، على ما تقدم، وإنما أطلنا القول في هذا لما يترتب على عدم إتقانه من تخليط الطرق بعضها ببعض.

فصـــل

[في تقليل فواصل السور]

وقرأ أبو عمرو بالتقليل في ألفات فواصل السور، الأحدى عشرة المذكورة، سواء اتصل بها هاء مؤنث ام لا، واوياً كان، أو يائياً، ما عدا ذوات الراء منها فبالكبرى.

وهذا هو الذي في الشاطبية كأصلها، والتذكرة وغيرها وعليه المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين.

واختلف هؤلاء عنه في إمالة ألف تأنيث في « فعلى » كيف جاءت، مما لم يكن رأس آية، ولا من ذوات الراء (كنجوى) و (رؤيا) و (سيما) وما ألحق به من (يحيى) و (موسى) و (عيسى) فذهب الجمهور منهم إلى تقليله، وهو الذي في الشاطبية وأصلها، والتبصرة، والتذكرة، والارشاد، والتلخيص، وغيرها.

وذهب الآخرون منهم إلى الفتح، وعليه أكثر العراقيين، وهو الذي في العنوان وغيره.

وروى جمهور العراقيين، وبعض المصريين، فتح جميع الفصل لأبي عمرو من الروايتين، من رؤوس الآي وغيرها، ما عدا الرائي من ذلك، وهو الذي في المستنير، وكامل الهذلي، وغيرهما، فظهر أن الخلاف في « فعلى » اليائي مفرع

---

(١) في « خ » (تنبيه).

على إمالة رؤوس الآي، وبه يعلم أن التقليل عن أبي عمرو في رؤوس الآي أكثر منه في « فعلى » والفتح عنه في « فعلى » أكثر منه في رؤوس الآي، وافقه اليزيدي.

تفريع: إذا قرىء نحو قوله تعالى: (قالوا يا موسى إما أن تلقى وإما أن نكون أول من ألقى) لأبي عمرو، فالفتح في (يا موسى) مع الفتح والتقليل في (ألقى) لكونه رأس آية، والتقليل في (موسى) مع التقليل في (ألقى) وجهاً واحداً، بناء على ما تقدم.

وأفاد بعضهم أن « فُعلى » بضم الفاء في القرآن في مائة واثنين وعشرين موضعاً،وكلهامحصورة في سبع عشرة كلمة (موسى)(دنيا) (انثى)(قربى) (وسطى) (وثقى) (حسنى) (أولى) (سفلى) (عليا) (رؤيا) (طوبى) (مثلى) (سوأى) (زلفى) (سقيا) (عقبى) .

« وفَعلى » في تسعة وستين موضعاً في إحدى عشرة كلمة (سكرى) (موتى) (قتلى) (تقوى) (مرضى) (نجوى) (دعوى) (شتى) (صرعى) (طغوى)[1] (يحيى) اسماً .

وفِعلى بالكسر في خمسة وثلاثين موضعاً في أربع كلمات (سيما) (احدى) (ضيزى) (عيسى) .

واختلف أيضاً هؤلاء المطلقون للتقليل عن أبي عمرو في سبعة ألفاظ: وهي (بلى) (ومتى) (وعسى) (وأنّى) الاستفهامية و (يا ويلتي) و (يا حسرتي) (ويا أسفي).

فأما (بلى) و (متى) فروى تقليلهما عنه من روايتيه ابن شريح والمهدوي، وصاحب الهادي.

وأما (عسى) فقللها له كذلك صاحب الهداية، والهادي، ولكنهما لم يذكرا

---

(١) هكذا بالأصل ولعله يقصد قوله تعالى: ﴿بطغواها﴾ بسورة الشمس.

رواية السوسي من هذه الطرق.

وأما (أنّى) (ويا ويلتي) (ويا حسرتي) فروى تقليلها من رواية الدوري عنه صاحب التيسير، وجماعة وتبعهم الشاطبي.

وأما (يا أسفي) فروى تقليلها عن الدوري، بلا خلاف، صاحب الكافي، والهداية، والهادي، ويحتمله ظاهر كلام الشاطبي.

ونص الداني على فتحها له دون أخواتها.

وروى فتح الألفاظ السبعة عنه من روايتيه سائر أهل الأداء، من المغاربة، وغيرهم، والوجهان صحيحان كما في النشر.

واختلف عنه ـ أيضاً ـ في تمحيض إمالة (الدنيا).

فروى بكر بن شاذان، والنهرواني، عن زيد، عن ابن فرح، عن الدوري، عنه إمالتها محضة حيث وقعت، قال في النشر: وهو صحيح، مأخوذ به من الطرق المذكورة، وإلى كل ذلك الإشارة بقول الطيبة:

وكيف فعلي مع رؤوس الآي حد.

خلف سوى ذي الرا وأنى ويلتي ... يا حسرتي الخلف طوى قيل متى

بلى عسى وأسفي عنه نقل ... وعن جماعة له دنيا أمل

غير أنه سوى في الخلاف بين « فعلى » ورؤوس الآي، وتقدم ما فيه.

وظاهر النظم قصر الخلاف في تقليل (بلى) و (متى) على رواية الدوري، لأنه سوى بينهما وبين باقي الألفاظ السبعة، وتقدم نقل تقليلها عن أبي عمرو من روايتيه جميعاً، عن ابن شريح، ومن معه، وهو كذلك في النشر، وتبعه الأصل، خلافاً للنويري التابع لظاهر النظم فليعلم ذلك.

فصـــل

[في إمالة الألف المتطرفة]

اتفق أبو عمرو، والدوري، عن الكسائي، على إمالة كل ألف عين، أو زائدة، بعدها راء متطرفة مكسورة، نحو (الدار) (الغار) (القهار) (الغفار) (النهار) (الديار) (الكفار) (الإبكار) (بقنطار) (أنصار) (وأوبارهـا) و (أشعارهـا) (آثارهـا) (آثارهم) (أبصارهم) (ديارهم) (حمارك) وافقهما اليزيدي.

واختلف عن ابن ذكوان: فروى الصوري عنه، إمالة ذلك كله.

وروى الأخفش عنه الفتح، وعليه المغاربة.

وروى الأزرق عن ورش، تقليل جميع ما ذكر.

وخرج عن هذا الأصل ثمانية أحرف:

أولها (الجار) موضعي النساء:

فقرأه الدوري، عن الكسائي، بالإمالة، مختصاً به، وافقه اليزيدي، وفتحه أبو عمرو للأثر إلا أنه اختلف عنه من رواية الدوري، فروى عنه الجمهور الفتح، وروى جماعة عن ابن فرح عنه، الإمالة.

والباقون بالفتح، إلا أنـه اختلف عن الأزرق ـ أيضاً ـ فيـه: فالتقليـل له من الكـافي، والتيسير، والمفـردات، وقطع لـه بالفتـح صاحب الهـداية، والهـادي، والتلخيص، وغيرهم، والوجهان في الشاطبية، وكلاهما صحيح كما في النشر.

وإذا جمع للأزرق قوله تعالى: (اليتامى والمساكين والجار) فالمتحصل من

الطرق المذكورة، مع ما تقدم في ذوات الياء: الفتح والتقليل، في (الجار) على كل من الفتح والتقليل في (اليتامى) فهي أربعة، لكن نقل شيخنا العمدة « سلطان » بعد أن قرر ما ذكر عن ابن الجزري، في أجوبة المسائل التي وردت عليه من « تبريز »[1] أنه يقرأ بالتقليل مع التقليل، وبالفتح مع الفتح، ونظير ذلك (يا موسى إن فيها قوماً جبارين) كما يأتي.

الثاني: (هار) بالتوبة:

فاتفق على إمالته كبرى أبو عمرو، وأبو بكر، والكسائي، وافقهم اليزيدي.

واختلف عن قالون، وابن ذكوان، وبالفتح لقالون قرأ الداني، على أبي الحسن بن غلبون، وبالإمالة على فارس، وعليه المغاربة، وكلاهما صحيح عن قالون، من طريقيه.

وأما ابن ذكوان: فأمال عنه الصوري، وكذا ابن الأخرم، عن الأخفش، وفتحه الأخفش عنه، من طريق النقاش، وهما في الشاطبية كظاهر أصلها.

وقرأه الأزرق عن ورش بالتقليل، والباقون بالفتح.

وأصل (هار) « هاور » عند الأكثر، قلبت قلباً مكانياً، فصار « هارو » ثم أعل إعلال « غاز » بأن قلبت الواو ياء، ثم حذفت حركتها ثم الياء لالتقاء الساكنين، فإعرابه تقديري بكسرة مقدرة على الياء المقدرة.

الثالث: (حمارك) بالبقرة، و (الحمار) بالجمعة:

فاختلف فيهما عن الأخفش، عن ابن ذكوان، فرواه الجمهور بالإمالة من طريق ابن الأخرم، ورواه آخرون بالفتح، من طريق النقاش، وبالإمالة لابن ذكوان بكماله، قطع صاحب المبهج، وصاحب التيسير.

والباقون على أصولهم: فأبو عمرو، والدوري، عن الكسائي، بالإمالة،

---

(١) مدينة مشهورة بأذربيجان بايران. معجم البلدان لياقوت الحموي (٢/ ١٣).

والأزرق بالتقليل، وباقيهم بالفتح.

الرابع (الغار) بالتوبة:

فاختلف فيه عن الدوري، عن الكسائي، فرواه عنه بالإمالة، جعفر النصيبي، ورواه عنه أبو عثمان الضرير بالفتح، فخالف أصله فيه، والباقون على أصولهم كما تقدم.

الخامس والسادس (البوار) بإبراهيم، و (القهار) حيث وقع:

فاختلف فيهما عن حمزة فقللهما له جميع المغاربة، وهو الذي في التيسير، والشاطبية، والكافي، والهادي، وغيرها.

وروى فتحهما له العراقيون قاطبة، وهو الذي في الارشاد، والغايتين، والتجريد، وغيرها.

والباقون على أصولهم، على ما تقدم آنفاً.

السابع (جبارين) بالمائدة، والشعراء:

فاختص بإمالته الدوري، عن الكسائي، واختلف فيه عن الأزرق، فقلله له في الكافي، والداني، والتيسير، والمفردات، وبه قرأ على الخاقاني، وفارس، وبالفتح قرأ على أبي الحسن بن غلبون، وهو الذي في التذكرة، والتبصرة، والكافي، والهادي، والتجريد، وغيرها، وهما في الشاطبية.

قال في النشر: وبهما قرأت، وآخذ، والباقون بالفتح.

الثامن (أنصاري) بآل عمران، والصف:

اختص بإمالته الدوري عن الكسائي، وفتحه الباقون، وراؤه مكسورة في موضع رفع لا مجرورة.

فصـــل

[في الراءات المكررة]

وما كررت فيه الراء من هذا الباب، بأن وقعت ألف التكسير بين راءين، الأولى مفتوحة، والثانية مجرورة، وهي ثلاثة أسماء: (الأبرار) المجرورة، (من قـرار) (ذات قرار) (دار القرار) (من الأشرار):

فأماله أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش.

وقرأ الأزرق بالتقليل.

واختلف عن حمزة: فروى الإمالة الكبرى عنه، من روايتيه جماعة، وهو الذي في الجامع، والعنوان، والمبهج، وغيرها، ورواها عنه من رواية خلف فقط، جمهور العراقيين، وقطعوا لخلاد بالفتح، وروى التقليل عنه من الروايتين جمهور المغاربة، والمصريين، وهو الذي في التيسير، والشاطبية، وغيرهما.

فحصـل لخلاد الإمـالة المحضة، والتقليل، والفتح، ولخلف المحضة، والتقليل فقط.

والباقون بالفتح، وبه قرأ الأخفش، عن ابن ذكوان.

فصل

[فيما خالف فيه بعض القراء أصله]

خالف بعض القراء أصله، فوافق من أمال، على إمالة بعض ذوات الياء، في إحدى عشرة كلمة:

أولها: (بلى) قرأه بالإمالة شعبة، حيث وقع، من طريق أبي حمدون، عن يحيى بن آدم، كحمزة، والكسائي، وخلف وافقهم الأعمش، وفتحه شعيب، والعليمي، عن شعبة.

ثانيها: (رمى) بالانفال: أمالها أبو بكر - أيضاً - من جميع طرق المغاربة، كحمزة، ومن معه، وفتحها عنه جمهور العراقيين، وهو يائي لظهور الياء في (رميت).

ثالثها: (أعمى) موضعي الإسراء، (أعمى فهو في الآخرة أعمى) قرأهما أبو بكر - أيضاً - من جميع طرقه، بالإمالة كحمزة، ومن معه.

وقرأ أبو عمرو، وكذا يعقوب، بإمالة الأول محضه، دون الثاني، للأثر، وفرقا بين الصفة، وأفعل التفضيل، وافقهما اليزيدي.

وخرج بقيد «الاسراء» (حشرتني أعمى) بطه، فهو ممال لحمزة، ومن (أعمى) بطه - أيضاً فبالتقليل للأزرق، وأبي عمرو، بخلفه لكونه رأس آية، وبالكبرى لحمزة، ومن معه، ووقع للنويري، وصاحب الأصل في ذلك ما ينبغي التفطن له ولعله سبق قلم.

رابعها: (مزجاة) بيوسف:

اختلف فيه عن ابن ذكوان، فروى عنه إمالته صاحب التجريد، من جميع طرقه، كحمزة، ومن معه، والهذلي، من طريق الصوري، وكل من الفتح والإمالة صحيح، عن ابن ذكوان، كما في النشر.

خامسها وسادسها: (أتى أمر الله) أول النحل، و (يلقاه منشوراً) بالاسراء:

قرأهما بالإمالة الاكثرون عن ابن ذكوان من طريق الصوري، كحمزة، ومن معه وفتحهما الأكثرون عن الأخفش، والوجهان فيهما صحيحان عن ابن ذكوان، كما في النشر.

سابعها وثامنها: (سوى) بطه و (سدى) بالقيامة:

قرأهما بالإمالة عن شعبة المصريون، والمغاربة قاطبة، في الوقف، مع من أمال، وبالفتح قطع له فيهما أكثر النقلة، وهو طريق العراقيين، وصحح في النشر الوجهين عنه.

تاسعها: (إناه) بالاحزاب:

قرأه بالإمالة كحمزة ومن معه هشام من طريق الحلواني، لا نقلا به عن الياء، ورواه الداجوني، عن أصحابه عنه بالفتح.

عاشرها: (نأى) بالاسراء، وفصلت:

قرأه خلاد بإمالة الهمزة فقط، في الموضعين.

وقرأ الكسائي وخلف، عن حمزة، وكذا في اختياره، بإمالة النون والهمزة معاً في الموضعين، وافقهم المطوعي.

وقرأ ورش من طريق الأزرق، بالفتح والتقليل، في الهمزة، مع فتح النون.

وقرأ أبو بكر بإمالة الهمزة فقط في الاسراء، دون فصلت.

هذا هو المشهور عنه، واختلف عنه في النون من «الاسراء» فروى عنه العليمي، والحمامي، وابن شاذان، عن أبي حمدون، عن يحيى بن آدم عنه إمالتها مع الهمزة.

وروى سائر الرواة عن شعيب، عن يحيى، عنه، فتحها وإمالة الهمزة.

وأما إمالة الهمزة في السورتين عن أبي بكر، وكذا الفتح له في السورتين، فكل منهما انفرادة، ولذا أسقطهما من الطيبة، واقتصر على ما تقدم، وهو الذي قرأنا به، وكذا ما انفرد به فارس بن أحمد، في أحد وجهيه عن السوسي، من إمالة الهمزة في الموضعين، وتبعه الشاطبي، ولذا لم يعول عليه في الطيبة هنا، وإن حكاه بقيل آخر الباب.

قال في النشر: وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً ولذا لم يذكره في المفردات، ولا عول عليه.

حادي عاشرها: (رأى) فعلاً ماضياً، ويكون بعده متحرك، وساكن.

والأول يكون ظاهراً أو مضمراً:

فالظاهر سبعة مواضع: (رأى كوكباً) بالأنعام، (رأى أيديهم) بهود (رأى قميصه) (رأى برهان ربه) بيوسف، (رأى ناراً) بطه (ما رأى) (لقد رأى) بالنجم.

والمضمر ثلاث كلمات: في تسعة مواضع (رآك الذين كفروا) (رآها تهتز) بالنمل، والقصص، (رآها) معاً بالنمل، وبفاطر، والصافات، والنجم، والتكوير، والعلق.

فقرأ «ورش» من طريق الأزرق بالتقليل في الراء والهمزة معاً، في الكل، بعده ظاهر أو مضمر.

وقرأ أبو عمرو بالإمالة المحضة في الهمزة فقط، مع فتح الراء، في الجميع.

وذكر الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ الخلاف في إمالة الراء عن السوسي، تعقبه في النشر، بأنه ليس من طرقه، ولا من طرق النشر، لان رواية ذلك عن السوسي من طريق ابي بكر القرشي، وليس من طريق هذا الكتاب، ولذا لم يعرج عليه هنا في الطيبة، وإن حكاه بقيل آخر الباب[1].

---

(١) قال في الطيبة:

وقيل قبل ساكن حرفي رأى عنه وراسواه مع همز نأى

انظر: شرح ابن الناظم على الطيبة ص ١٥٧.

وقرأ «ابن ذكوان» بإمالة الراء والهمزة معاً، في السبعة، التي مع الظاهر.

واختلف عنه فيما بعده مضمر قالهما معاً جميع المغاربة، وجمهور المصريين، ولم يذكر في التيسير، عن الأخفش، من طريق النقاش سواه وفتحهما عن ابن ذكوان جمهور العراقيين، وهو طريق ابن الاخرم، عن الاخفش، وفتح الراء، وأمال الهمزة الجمهور عن الصوري.

واختلف عن هشام في القسمين معاً: فروى الجمهور عن الحلواني عنه، الفتح في الراء والهمزة معاً، في الكل، وهو الأصح عنه، وكذا روى الصقلي وغيره، عن الداجوني عنه، وروى الأكثرون عنه إمالتها، والوجهان صحيحان عن هشام، كما في النشر.

واختلف عن أبي بكر فيما عدا الأولىٰ وهي (رأى كوكباً) بالأنعام فلا خلاف عنه في إمالة حرفيهما معاً.

أما الستة الباقية التي مع الظاهر، فأمال الراء والهمزة معاً يحيى بن آدم، وفتحهما العليمي، وأما فتحهما في السبعة وفتح الراء، وإمالة الهمزة في السبعة فإنفرادتان لا يقرأ بهما، ولذا تركهما في الطيبة.

وأما التسعة مع المضمر: ففتح الراء والهمزة معاً في الجميع العليمي عنه، وأمالهما يحيى بن آدم على ما تقدم.

وقرأ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، بإمالة الراء والهمزة معاً في الجميع، وافقهم الأعمش.

والباقون بالفتح على الاصل.

واما الذي بعده ساكن، وهو في ستة مواضع:

(رأى القمر) (رأى الشمس) بالانعام، (رأى الذين ظلموا) بالنحل وفيها: (رأى الذين أشركوا) وبالكهف (ورأى المجرمون) وبالأحزاب (رأى المؤمنون الأحزاب) فقرأ بإمالة الراء من ذلك وفتح الهمزة أبو بكر، وحمزة، وكذا خلف، وافقهم الأعمش.

والباقون بالفتح فيهما، وحكاية الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ الخلاف في إمالة الهمزة عن أبي بكر، وفي إمالة الراء والهمزة معاً، عن السوسي تعقبها في النشر، بأن ذلك لم يصح عن أبي بكر، ولا عن السوسي من طرق الشاطبية كأصلها ، بل ولا من طرق النشر. .

قال: وبعض اصحابنا ممن يعمل بظاهر الشاطبية يـأخذ للسـوسي في ذلك بأربعة أوجه: فتحهما، وإمالتهما، وفتح الراء وإمالة الهمزة، وعكسه، ولا يصح منها سوى الاول والله أعلم.

هذا حكم الوصل أما الوقف، فكل من القراء يعود إلى اصله: في الذي بعده متحرك غير مضمر من الفتح، والإمالة والتقليل، .

فصل

في إمالة الألف التي هي فعل ماض ثلاثي

فقرأ بامالتها حمزة، في عشرة أفعال، وهي (زاد) في خمسة عشر، و (شاء) في مائة وستة، و (جاء) في مائتين وعشرين، و (خاب) بالموحدة في (أربعة) و (ران) بالمطففين فقط، و(خاف) بالفاء في ثمانية، (وطاب) بالنساء فقط (وضاق) خمسة (وحاق) عشرة ، و (زاغ) في اثنين، (ما زاغ البصر) (فلما زاغوا).

وأجمعوا على استثناء (زاغت الابصار) بالاحزاب و (زاغت عنهم) بص. وافقه الأعمش.

وخرج بقيد الفعل نحو (ضائق) وبالماضي نحو (يخافون) والمراد بالثلاثي المجرد من الزيادة فيخرج نحو (أزاغ) و (فأجاءها المخاض) لكن أمّاله الأعمش، فخالف القراء.

وهذه الأفعال تسمى «الجوف» جمع أجوف، كحمر، وأحمر، وهو ما عينه حرف علة، وعينات العشرة ياءات مفتوحة إلا (شاء) فياء مكسورة، وإلا (خاف) فواو مكسورة، أعلت كلها بالقلب، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وقرأ ابن ذكوان ، وكذا خلف، بالإمالة كحمزة في (شاء) و (جاء) كيف وقعا.

واختلف فيهما، وفي (زاد) عن هشام: فأمالها عنه الداجوني ، وفتحها عنه الحلواني.

واختلف عن الداجوني، عن هشام، في (خاب) بالموحدة في مواضعه الأربعة

فأماله عنه صاحب التجريد، والروضة، والمبهج، وغيرهم، وفتحه عنه أبو العز، وابن سوار، وآخرون.

وكذا اختلف فيها عن ابن ذكوان فأمالها عنه الصوري، وفتحها الأخفش.

وأما (زاد) فلا خلاف عن ابن ذكوان، في إمالة الأولى بالبقرة، وهي (فزادهم الله مرضاً) واختلف عنه في باقي القرآن: ففتحه عنه الأخفش، من طريق ابن الأخرم، وأماله الصوري، والنقاش عن الأخفش. واتفق أبو بكر وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، على إمالة (بل ران) بالتطفيف، وافقهم الحسن، والباقون بالفتح، والله أعلم.

فصل

في إمالة حروف مخصوصة غير ما ذكر

وهي خمسة عشر (التورية) حيث جاء، و (الكافرين) بالياء حيث وقع، و (الناس) مجرورا حيث جاء، و (ضعافاً) بالنساء و (آتيك) موضعي النمل و (المحراب) حيث جاء و (عمران) حيث أتى (والاكرام) و (إكراههن) و (الحواريين) بالمائدة والصف و (للشاربين) بالنحل، والصافات، والقتال، (ومشارب) بيس و (آنية) بالغاشية و (عابدون) و (عابد) بالكافرين و (تراءا الجمعان) بالشعراء:

١ ـ فأما (التورية): فأماله أبو عمرو، وابن ذكوان، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش، واختلف فيها عن قالون، وورش، وحمزة.

فأما قالون: فروى عنه التقليل المغاربة قاطبة، وجماعة من غيرهم، وهو الذي في الكفايتين، وغيرهما وذكر الوجهين الشاطبي، والصفراوي، وغيرهما.

وأما ورش: فروى عنه الأمالة المحضة الأصبهاني، ولم يمل غيرها، وروى عنه التقليل الأزرق.

وأما حمزة: فروى عنه الإمالة المحضة من روايتيه العراقيون قاطبة، وجماعة من غيرهم، وهو الذي في المستنير وغيره، وروى عنه التقليل جمهور المغاربة، وغيرهم، ولم يذكر في التيسير والشاطبية غيره.

٢ ـ وأما (الكافرين) بالياء جراً ونصباً، بأل وبدونها، حيث جاء فقرأه ورش،

من طريق الأزرق بالتقليل، وقرأه بالإمالة الكبرى أبو عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصنوري، والدوري عن الكسائي، وكذا رويس عن يعقوب.

وافقهم «روح» بالنمل فقط، وهو (من قوم كافرين) وافقهم اليزيدي، والباقون بالفتح.

٣ ـ وأما (الناس) بالجر، حيث وقع، فاختلف فيه عن الدوري، عن أبي عمرو، فروى عنه إمالته كبرى أبو طاهر، عن أبي الزعراء عنه، وهو الذي في التيسير، وبه كان يأخذ الشاطبي ـ رحمه الله تعالى عنه ـ وجهاً واحداً، كما نقله السخاوي عنه.

وروى فتحه عنه سائر أهل الاداء، وأطلق الخلاف فيه لأبي عمرو، في الشاطبية، وكذا في مختصرها لابن مالك[1].

قال في النشر: والوجهان صحيحان عندنا، من رواية الدوري، قرأنا بهما وبهما نأخذ، وافقه اليزيدي، والباقون بالفتح.

ونبه الجعبري، ـ رحمه الله ـ على أن أبا عمرو لم يمل كبرى مع غير الراء إلا (الناس) المجرور، و (من كان في هذه أعمى) والياء والهاء، من فاتحتي مريم، وطه، ولم يمل صغرى مع الراء إلا (يا بشرى) في وجه.

٤ ـ وأما (ضعافاً) فقرأه بالإمالة حمزة، من رواية خلف، وافقه الأعمش.

واختلف عن خلاد: فقطع له بالفتح العراقيون، وجمهور أهل الاداء، وقطع له بالإمالة ابن بليمة، وأطلق الوجهين له في الشاطبية، كأصلها وبهما قرأ الداني على أبي الحسن، والباقون بالفتح.

٥ ـ وأما (آتيك) : موضعي النمل:

---

(١) هو: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ وانتقل الى دمشق وأقام بها حتى توفي.

من أشهر مؤلفاته « الألفية » في النحو، و « تسهيل الفوائد » و « الكافية الشافية » توفي سنة ٦٧٢ هـ راجع في ترجمته: فوات الوفيات (٢/ ٢٢٧) غاية النهاية (٢/ ١٨٠)، طبقات السبكي (٥/ ٢٨)، الأعلام (٧/ ١١١).

فقرأه خلف عن حمزة ، وكذا في اختياره، بالإمالة، واختلف عن خلاد:
فروى الإمالة عنه المغاربة قاطبة ، وبعض المصريين.
وروى الفتح جمهور العراقيين، وغيرهم ، وأطلق له الوجهين في الشاطبية كأصلها ، والباقون بالفتح.

٦ ـ وأما (المحراب) المجرور، وهو في موضعين: (يصلي في المحراب) بآل عمران، (من المحراب) بمريم:
فقرأه بالإمالة فيهما ابن ذكوان، من جميع طرقه، واختلف عنه في المنصوب، وهو في موضعين أيضاً (زكريا المحراب) بآل عمران (إذ تسوروا المحراب) بص:
فأمالهما النقاش عن الأخفش عنه، وفتحهما ابن الاخرم عن الأخفش والصوري، ونص على الوجهين لابن ذكوان في الشاطبية كأصلها، والإعلان.

٧ ـ ٩ وأما (عمران) من قوله (آل عمران) (وامرأت عمران) و (ابنت عمزان) (والاكرام) وهو موضعان: بالرحمن، و (اكراههن) بالنور: فاختلف في الثلاث عن ابن ذكوان ، فالإمالة فيهن من طريق هبة الله ، عن الاخفش ، وروى سائر أهل الاداء الفتح عنه، والوجهان صحيحان عنه كما في النشر، وذكرهما الشاطبي والصفراوي.

١٠ ـ وأما (للشاربين) فقرأه ابن ذكوان بالإمالة من طريق الصوري، وبالفتح من طريق الأخفش .

١١ ـ وأما (الحواريين) بالمائدة، والصف، : فقرأه ابن ذكوان بالإمالة فيهما ، من طريق الصوري، على الصحيح خلافاً لمن خصها بالصف، وفتحهما الأخفش عنه.

١٢ ـ وأما (مشارب) بيس: فاختلف فيه، عن ابن عامر، من روايتيه، فروى إمالته عن هشام جمهور المغاربة ، وكذا رواه الصوري ، عن ابن ذكوان، ورواه الأخفش عنه بالفتح ، وكذا رواه الداجوني عن هشام.

١٣ ـ وأما (آنية): بالغاشية: فاختلف فيها عن هشام : فروى الحلواني عنه

إمالتها، ولم تذكر المغاربة عن هشام سواه وسوى فتحه عند الداجوني، ولم يذكر العراقيون عن هشام غيره، والممال فتحة الهمزة مع الألف بعدها، عكس إمالة الكسائي لها وقفاً فإنه يفتح الهمزة والألف، ويميل فتحة الياء مع الهاء.

١٤ ـ وأما (عابدون) معاً و (عابد) بالكافرون، فأمالهما هشام من طريق الحلواني، وفتحهما من طريق الداجوني، وخرج نحو (لنا عابدون)[1].

١٥ ـ وأما (تراءا الجمعان): بالشعراء فأمال الراء، دون الهمزة حال الوصل حمزة، وكذا خلف، وإذا وقفا أمالا الراء والهمزة معاً، ومعهما الكسائي، في الهمزة فقط، على أصله المتقدم في ذوات الياء، إذا أصله «تراءى» «كتفاعل» وكذا الأزرق عن ورش، بالتقليل للهمزة وقفاً، بخلف عنه على أصله. وافق حمزة الأعمش في الحالتين.

والباقون بفتحهما في الحالين، وتقدم حكم إمالة عين (فعالى) في (يتامى) و (كسالى) و (نصارى) وما ذكر معه لأبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي.

---

(١) سورة المؤمنون آية (٤٧).

فصل

في إمالة أحرف الهجاء في فواتح السور

وهي خمسة في سبع عشرة سورة:

أولها: الراء من (الر) أول يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، ومن (المر) أول الرعد: فقرأ بإمالتها في الكل أبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي، والأعمش، وبالتقليل ورش من طريق الأزرق.

ثانيها: الهاء من فاتحة مريم، وطه: فأمالها من فاتحة مريم، أبو عمرو، وأبو بكر، والكسائي، وافقهم اليزيدي.

واختلف عن قالون، وورش، فأما قالون: فاتفق العراقيون على الفتح عنه من جميع الطرق، وكذا بعض المغاربة.

وروى عنه التقليل جمهور المغاربة، وهو الذي في الشاطبية كأصلها.

وأما «ورش» فروى عنه الأصبهاني بالفتح، واختلف عن الأزرق: فقطع له بالتقليل في الشاطبية كأصلها، والتلخيص، والكامل، والتذكرة، وبالفتح صاحب الهداية، والهادي، والتجريد، وانفرد الهذلي بالتقليل عن الأصبهاني وهو ظاهر متن الطيبة، فإنه أطلق الخلاف فيها لنافع، المرموز له بالألف في قوله:

وإذهايا اختلف.

لأنه لو أراد حصر الخلاف في الأزرق لرمز له بالجيم، على قاعدته في

الأصول، فيدخل الاصبهاني ، لكنه انفرادة للهذلي كما ترى، على ما في النشر، والله أعلم.

وأما الهاء من (طه) فأمالها أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم اليزيدي.

واختلف عن الأزرق: فالجمهور على الإمالة المحضة عنه، وهو الذي في الشاطبية كأصلها، والتذكرة، والعنوان، والكامل، وغيرها، ولم يمل الأزرق محضة غيرها. والوجه الثاني له التقليل، وهو الذي في تلخيص أبي معشر، وغيره.

الثالث: الياء من أول مريم، و«يس».

فأمالها من فاتحة مريم، ابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف. وهذا هو المشهور عن هشام، وبه قطع له ابن مجاهد، والهذلي، والداني من جميع طرقه، في جامع البيان وغيره.

وروى عنه جماعة الفتح، وافقهم الأعمش.

واختلف عن «نافع» من روايتيه، فأمالها عنه من أمال الهاء من فاتحة مريم وفتحها عنه من فتح، على الاختلاف المذكور فيها.

واختلف ـ أيضاً ـ عن أبي عمرو، والمشهور عنه فتحها من الروايتين، ولذا قال في الطيبة:

والخلف قل. لثالث.

أي ذكر الخلف في إمالة الياء من فاتحة «مريم» قل من ذكره لثالث القراء، وهو «أبو عمرو».

ووردت إمالتها من طريق ابن فرح، عن الدوري عنه، كما في غاية ابن مهران، وبه قرأ الداني على فارس بن أحمد، وكذا وردت عن السوسي، لكن ليست من طرق كتابنا كالنشر وطيبته.

وما في التيسير من أنه قرأ بها للسوسي، على فارس بن أحمد، فليس من طريق أبي عمران، التي هي طريق التيسير، كما في النشر. قال فيه: وتبعه على ذلك

الشاطبي، وزاد وجه الفتح، فأطلق الخلاف عن السوسي، وهو معذور في ذلك.

وأما الياء من «يس».

فأمالها أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح، وافقهم الأعمش، وهذا هو المشهور عن حمزة، وعليه الجمهور، وروى عنه التقليل جماعة، كما في العنوان وغيره.

واختلف عن «نافع» فالجمهور عنه على الفتح، وقطع بالتقليل ابن بليمة، والهذلي، وغيرهما، فيدخل فيه الأصبهاني.

الرابع: الطاء من (طه) و (طسم) الشعراء، والقصص، و (طس) النمل:

فأمالها من (طه) أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وافقهم الأعمش.

والباقون بالفتح، لكن في كامل الهذلي تقليلها عن قالون، والأزرق، وتبعه الطبري في تلخيصه، ولم يعول عليه في الطيبة.

وأمالها من (طسم) و (طس) أبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، أيضاً وافقهم الأعمش.

الخامس: الحاء من (حم) في السبع:

فأمالها ابن ذكوان، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف وافقهم الأعمش.

وقرأ بالتقليل الأزرق عن ورش، واختلف عن أبي عمرو، فأمالها عنه بين بين صاحب التيسير، والشاطبية، وسائر المغاربة، وفتحها عنه صاحب المبهج، والمستنير، وسائر العراقيين، وافقه اليزيدي بخلفه ـ أيضاً ـ والباقون بالفتح.

فصـــل

[في حكم الوقف على الممال وصلا]

كل ما أميل كبرى، أو صغرى، وصلا فالوقف عليه كذلك؛ بلا خلاف إلا ما أميل من أجل كسرة متطرفة، بعد الألف (كالدار) و (الحمار) و (هار) و (الأبرار) و (الناس) فاختلف فيه:

فـذهب قوم إلى إخـلاص الفتح فيـه، اعتداداً بـالعارض، لـزوال الكسـرة بالسكون.

وذهب الجمهـور إلى الوقف بـالإمالـة كالـوصل، وهـو الذي في الشـاطبية وأصلها، والعنوان.

قال في النشر: وكلا (الوجهين)[1] صحا عن السوسي نصاً وأداء.

وذهب بعضهم إلى التقليل في ذلك، وبذلك تكمل ثلاثة أوجه لمن يمحض الإمالة وصلاً، وهي الفتح ، والتقليل، والكبرى.

وتقدم آخر الادغام الكبير أن ابن الجزري يرجح الإمالة عند من يأخذ بالفتح في قوله تعالى: (في النار لخزنة) لوجود الكسرة حالة الإدغام، ثم الصواب كما في النشر تقييد ذلك بالسكون، فيخرج الروم، والتعميم بحالتي الوقف والإدغام، إذ سكون كل منهما عارض، نحو: (الابرار ربنا) (الغفار لا جرم) (الفجار لفي).

---

(١) في « ش » (أوجهين) تحريف.

تنبيه :

إذا وقع بعد الألف الممالة ساكن، وسقطت الألف لذلك الساكن امتنعت الإمالة من أجل سقوط تلك الألف سواء كان ذلك الساكن تنويناً أو غيره، فإذا زال ذلك الساكن بالوقف عادت الإمالة بنوعيها، لمن هي له على ما تأصل وتقرر.

والتنوين يلحق الاسم المقصور، مرفوعاً، نحو (هدى للمتقين) (وأجل مسمى) ومجرور نحو (في قرى) و (عن مولى) ومنصوباً، نحو (قرى ظاهرة) (كانوا غزى).

وغير التنوين نحو: (موسى الكتاب) و (القتلى الحر)[1] و (جنا الجنتين) و (ذكرى الدار) و (طغا الماء) و (أحيا الناس).

فالوقف بالمحضة أو التقليل، لمن مذهبه ذلك، هو المعمول به، والمعول عليه، وهو الثابت نصاً وأداء.

وذهب الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ إلى حكاية الخلاف في المنون مطلقاً، حيث قال:

وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا.

وتبعه السخاوي فقال: وقد فتح قوم ذلك كله.

قال في النشر: ولا أعلم أحداً من أئمة القراء ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، وإنما هو مذهب نحوي، لا أدائي، دعا إليه القياس لا الرواية، ثم أطال في سوق كلام النحاة وغيرهم، ثم قال: فدل مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به، ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي، لا تعلق للقراءة به، ولذا قال في (الطيبة)[2].

وما بذي التنوين خلف يعتلى بل قبل ساكن بما أصل قف

---

(١) من قوله تعالى: ﴿يأيها الذين، آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر﴾ البقرة (١٧٨).

(٢) في « ش » (الشاطبية) وهو تحريف ظاهر.

وخرج بقيد المقصور نحو (همساً) و (أمتا) و (ذكراً) (عذراً) فالفتح لا غير.

واختلف عن السوسي في ذوات الراء، الواقعة قبل الساكن، غير المنون، نحو: (القرى التي) (ذكرى الدار) (نرى الله) (سيرى الله) (النصارى المسيح).

فروى عنه الإمالة ابن جرير وصلا، وبه قرأ الداني، على أبي الفتح، عن أصحاب ابن جرير، وبه قطع في التيسير.

وروى ابن جمهور وغيره، عن السوسي الفتح، وهو الذي في أكثر الكتب، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

والوجهان في الشاطبية، والطيبة، ويأتي الكلام على ترقيق اللام من (نرى الله) حال الإمالة في باب اللامات، إن شاء الله تعالى.

وقد اختلف في (تترا) بالمؤمنين على قراءة أبي عمرو ومن معه بالتنوين: فأمالها له من جعل ألفها للالحاق (بجعفر) كهي في (أرطى) وفتحها من جعلها بدلاً من التنوين والمقروء به هو الثاني، وإن جعلت للالحاق لرسمها بالألف على مقتضى كلام النشر، ويأتي إيضاحه إن شاء الله تعالى في محله.

وعن الحسن إمالة (ضنكا) بطه من غير تنوين وصلا، ووقفا.

وعن المطوعي عن الأعمش إمالة (بضارين به) بالبقرة، والله الموفق.

باب

إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف

وهي الهاء التي تكون في الوصل تاء، آخر الاسم، نحو (رحمة) و (نعمة) فتبدل في الوقف هاء.

وإمالتها لغة ثابتة واختلفوا هل هي ممالة مع ما قبلها، وإليه ذهب جماعة من المحققين، وعليه الداني، والشاطبي، وغيرهما، أو الممال ما قبلها فقط، وهو مذهب الجمهور، والأول أقيس، والثاني أبين في اللفظ، وأظهر في الصورة.

قال بعضهم: وينبغي أن لا يكون بين القولين خلاف، فباعتبار حد الإمالة وأنه تقريب الفتحة من الكسرة، والالف من الياء، فهذه الهاء لا يمكن أن يدعى تقريبها من الياء ولا فتحة فيها، فتقرب من الكسرة، وهذا لا يخالف فيه الداني ومن معه.

وباعتبار أن الهاء إذا أميلت لابد أن يصحبها حال من الضعف، يخالف حالها إن لم يكن قبلها ممال، فسمي ذلك المقدار إمالة ولا يخالف فيه الآخرون، فالنزاع لفظي.

وقد خرج بقيد التأنيث هاء السكت نحو (كتابيه) و (ماليه) و (يتسنه) والهاء الأصلية نحو (فلما توجه) فلا إمالة في ذلك. واستثنوا مما قبل هاء التأنيث الألف فلا تمال إجماعاً نحو (الصلاة) و (الحياة) و (الزكاة).

وقد اختص الكسائي بإمالة هاء التأنيث سواء رسمت تاء نحو (نعمت الله) أو هاء نحو (رأفة) وتأتي على ثلاثة أقسام:

الأول متفق على إمالته عنه بلا تفصيل:

وهو ما إذا كان قبل الهاء حرف من خمسة عشر حرفاً يجمعها لفظ فجئت زينب لذود شمس:

فالفاء نحو (خليفة) و (رأفة).

والجيم نحو (وليجة) و (بهجة).

والثاء نحو (ثلاثة) (مبثوثة)

والتاء نحو: (ميتة) (بغتة).

والزاي نحر (أعزة) (بارزة) والياء نحو (شية) (خشية).

والنون نحو (سنة) (جنة).

والباء نحو (حبة) (شيبة).

واللام نحو (ليلة) (ثلة).

والذال في (لذة) و (الموقوذة) فقط.

والواو نحو (قوة) و (المروة).

والدال نحو (بلدة) (عدة)

والشين نحو (عيشة) (معيشة).

والميم نحو (رحمة) (نعمة)

والسين نحو (خمسة) و (الخامسة).

فاتفوا على إمالة ذلك كله، مطلقاً لخلوه عن المانع.

والقسم الثاني: يوقف عليه بالفتح، وذلك بعد عشرة أحرف وهي (حاع) وحروف الاستعلاء السبعة (قظ خص ضغط).

فالحاء نحو: (النطيحة) (أشحة).

والألف نحو (الصلاة) (الحياة) ويلحق به (هيهات) و (اللات) و (ذات) (ولات) كما يأتي في مرسوم الخط ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وأما (التورية) و (تقاة) و (مرضاة) فليس من هذا الباب، بل من الباب الذي يمال ألفه في الحالين، كما تقدم.

والعين نحو (سبعة) (طاعة) .

والقاف نحو (طاقة) (ناقة) .

والظاء في (غلظة) و (موعظة) و (حفظة) .

والخاء نحو (الصاخة) (نفخة) .

والصاد نحو (خالصة) (مخمصة)

والضاد نحو (بعوضة) (روضة) .

والغين نحو (صبغة) (مضغة) .

والطاء نحو (حطة) (بسطة) .

فاتفقوا على فتحها عند الألف كما تقدم، واتفق جمهورهم على الفتح عند التسعة الباقية أيضاً .

القسم الثالث: فيه تفصيل فيمال في حال، ويفتح في أخرى.

وذلك عند أربعة أحرف يجمعها (أكهر)، فإن كان قبل كل منها ياء ساكنة، أو كسرة متصلة، أو منفصلة بساكن، أميلت، وإلا فتحت، وهذا مذهب الجمهور، - أيضاً - عنه .

وذهب آخرون إلى إمالتها مطلقاً، فالهمزة بعد الياء (كهيئة) و (خطيئة) وبعد الكسرة نحو (مائة) و (فئة) وبعد غير ذلك نحو (امرأة) و (براءة)- .

والكاف بعد الياء (الايكة) وبعد الكسرة نحو (الملائكة) (المؤتفكة) .

وغير ذلك نحو (مكة) و (الشوكة) .

والهاء بعد الكسرة المتصلة (آلهة) و (فاكهة) وبعد المنفصلة (وجهة) وبعد غير ذلك (سفاهة) ولم تقع بعد ياء ساكنة .

والراء بعد الياء نحو (كبيرة) و (صغيرة) وبعد الكسرة المتصلة نحو (الآخرة) و (كافرة) وبعد المنفصلة نحو (عبرة) و (سدرة) وبعد غير ذلك نحو (حسرة) و (الحجارة) .

ومذهب الجمهور، المتقدم هو اختيار الداني، والشاطبي، وغيرهما، وعليه عمل القراء .

واستثنى جماعة منهم (فطرت) بالروم ففتحوها، من أجل كون الفاصل حرف استعلاء، وإطباق، كابن سوار، وابن شريح، وغيرهما، ولم يستثنه الجمهور.

وذهب جماعة من العراقيين إلى اجراء الهمزة، والهاء، مجرى الأحرف العشرة المتقدمة، فلم يميلوا عندهما، بعد كسر أم لا، لكونها من حروف الحلق.

وذهب آخرون الى اطلاق الامالة عنه في جميع الحروف، ما عدا الالف، كما قدمنا، وهو مذهب الخاقاني، وفارس بن أحمد، وبه قرأ الداني عليه، والمختار ما قدمناه، وعليه العمل، وبه الأخذ كما في النشر.

وذهب جماعة من أهل الاداء إلى الامالة عن حمزة، من روايتيه، ورووا ذلك عنه، كما رووه عن الكسائي، كالهذلي، فإنه لم يحك عنه خلافاً في ذلك.

وآخرون ذكروا الخلاف له كأبي العز، وابن سوار، وغيرهما، من طريق النهرواني، وخصه ابن سوار برواية خلف، وأبي حمدون، عن سليم، عن حمزة.

وما ذكر من ذلك عن « ابن عامر » و « خلف في اختياره » وورش، إمالة محضة، وعن أبي عمرو، وغيره بين بين، فانفرادات لا يقرأ بها، والذي عليه العمل كما في النشر، هو الفتح لجميع القراء، إلا في قراءة الكسائي، وما ذكر عن «حمزة» والله أعلم.

باب

مذاهبهم في ترقيق الراءات وتفخيمها

الترقيق: من الرقة، ضد السمن. فهو عبارة عن انحاف، ذات الحرف، ونحوله.

والتفخيم: من الفخامة، وهي العظمة، والكبر، فهو: عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد، إلا ان المستعمل في الراء في ضد الترقيق لفظ التفخيم، وفي اللام التغليظ، وهو أعني التفخيم الأصل في الراء، على ما ذهب إليه الجمهور، لتمكنها في ظهر اللسان.

وقال آخرون: ليس لها أصل في تفخيم، ولا ترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها؛ أو مجاورها.

وقال في النشر: والقولان محتملان، والثاني أظهر لورش، من طرق المصريين.

ثم إن الراء تكون متحركة، وساكنة.

فالمتحركة مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة، وكل من الثلاثة مبتدأة، ومتوسطة، ومتطرفة:

فأما المفتوحة في أحوالها الثلاثة فيكون قبلها متحرك، وساكن، ويكون الساكن ياء، وغيرها، فالمتحرك نحو (ورزقكم) (وقال ربكم) (برسولهم) (لحكم ربك) ونحو: (رسل ربنا) ونحو (فراشا) و (كراما) ونحو (فرقنا) ونحو (غرابا) و (فرادى)

ونحو (سفرا) و (بشرا) و (مختصرا) ونحو (البقر) و (القمر) ونحو (شاكرا) و (منتصرا) ونحو (بصائر) و (ليغفر) ونحو (نشرا) و (نذرا) ونحو (كبر) و (ليفجر) .

والساكن نحو (في ريب) ونحو (بل ران) و (على رجعه) ونحو (حيران) و (الخيرات) ونحو (أغرينا) و (أجرموا) ونحو (الإكرام) و (مدراراً) ونحو (خيراً) ونحو (قديراً) و (خبيراً) ونحو (الخير) و (الطير) ونحو (الفقير) و (الكثير) ونحو (أجراً) و (بداراً) ونحو (فار) (واختار) ونحو (ذكراً) و (سترا) ونحو (عذرا) و (غفورا) ونحو (فمن أضطر) ونحو (الذكر) و (السحر) و (ذكرك) .

فهذه أقسام المفتوحة بجميع أنواعها.

وأجمع القراء على تفخيم الراء في ذلك كله، إلا إذا كانت متطرفة، أو متوسطة، وقبلها ياء ساكنة، أو كسرة متصلة لازمة.

فقرأ الأزرق عن ورش، بترقيقها، إلا أن يكون بعد المتوسطة حرف استعلاء، ووقع ذلك في كلمتين:

(صراط) حيث جاء.

و (فراق) في الكهف، والقيامة.

أو تتكرر الراء، ووقع في ثلاث كلمات (ضراراً) و (فراراً) و (الفرار) فتفخمها في ذلك كسائر القراء.

وخرج بقيد الكسرة نحو (يرون) وبالمتصلة نحو (أبوك امرأ) وباللازمة باء الجر، ولامه، نحو (برشيد) (لربه) وكذا يرققها إذا حال بين الكسرة وبينها ساكن نحو (إكراه) (وإجرامي) و (الذكر) و (السحر) لأنه حاجز غير حصين، لكن بشرط أن لا يكون الساكن حرف استعلاء، ولم يقع إلا في الصاد في (إصراً)[1] بالبقرة، و (إصرهم)[2] بالأعراف، و (مصراً) منوناً بالبقرة، وغير منون بيونس، ويوسف والزخرف.

---

(١) وذلك في قوله تعالى آخر البقرة: ﴿ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا . .﴾.

(٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم﴾.

وفي الطاء في (قطرا) بالكهف، و (فطرت الله) بالروم.

وفي القاف (وقرأ) بالذاريات ، فيفخمها كسائر القراء للتنافر، وعدم التناسب.

وأما الخاء ففي (إخراج) حيث جاء، فرقق راءه وأجرى الخاء مجرى الحروف المستفلة، لضعفها بالهمس.

وإن وقع بعد الراء حرف استعلاء ، فإنه يفخمها أيضاً، وذلك في (إعراضاً) بالنساء، و (إعراضهم) بالأنعام.

واختلف في(الأشراق) كما يأتي قريباً - إن شاء الله تعالى -وكذا يفخمها إذا تكررت ووقع من ذلك بعد الساكن (مدراراً) و (إسراراً) وكذا يفخمها إذا كانت في اسم أعجمي وذلك في ثلاثة (إبراهيم) و (عمران) و (إسرائيل) حيث وقعت.

واختلف الرواة عن الأزرق في ألفاظ مخصوصة، وأصل مطرد: فالألفاظ المخصوصة (إرم) بالفجر، و (سراعاً) و (ذراعاً) و (ذراعيه) و (افتراء على الله) و (افتراء عليه) و (مراء) و (ساحران) و (تنتصران) و (طهراً) و (عشيرتكم) بالتوبة، و (حيران) و (وزرك) و (ذكرك) بألم نشرح، و (وزر أخرى) (وإجرامي) و (حذركم) و (لعبرة) و (كبره) و (الإشراق) بص، و (حصرت صدورهم).

فأما (إرم) فرققها صاحب العنوان، وشيخه، ومكي، وفخمها الآخرون، وهو الذي في الشاطبية كأصلها، والوجهان صحيحان.

وأما (سراعاً) و (ذراعاً) و (ذراعيه) ففخمها طاهر بن غلبون ،وابن سريج، وصاحب العنوان، وشيخه، والطبري، ورققها الآخرون وذكر الوجهين ابن بليمة، والداني في جامعه.

وأما (افتراء على الله) و (افتراء عليه) و (مراء) ففخمها ابن غلبون في التذكرة، وابن بليمة، وأبو معشر، ورققها الآخرون والوجهان في الجامع.

وأما (ساحران) و (تنتصران) و (طهرا بيتي) ففخمها من أجل ألف التثنية أبو معشر، وابن بليمة، وأبو الحسن بن غلبون ورققها الآخرون، وهما في جامع البيان.

وأما (عشيرتكم) بالتوبة: ففخمها المهدوي، وابن سفيان، وصاحب [التجريد][1] ورققها الآخرون.

وأما (حيران) بالأنعام: ففخمها ابن خاقان، وبه قرأ الداني عليه، وصاحب التجريد، ورققها صاحب العنوان، والتذكرة، وأبو معشر، وقطع به في التيسير، وتعقبه في النشر بأنه خرج بذلك عن طريقيه فيه، وهما في الشاطبية، كجامع البيان.

وأما (وزرك) و (ذكرك) بألم نشرح: ففتحهما المهدوي، ومكي، وفارس، وابن سفيان، وغيرهم، ورققهما الآخرون وحكي الوجهين في جامع البيان.

وأما (وزر أخرى) ففخمه مكي، والمهدوي، والصقلي، وابن سفيان، وأبو الفتح، ورققه الآخرون..

وأما (حذركم) ففخمه ابن سفيان، والمهدوي، ومكي، وابن شريح، ورققه الآخرون.

وأما (لعبرة) و (كبره)[2] ففخمها مكي، والمهدوي، والصقلي، وابن سفيان، ورققهما الآخرون.

وأما (الإشراق) بص، فرققه من أجل كسر حرف الاستعلاء صاحب العنوان، وشيخه الطرسوسي، وهو أحد الوجهين في التذكرة، وجامع البيان، وفخمه الآخرون.

وأما (حصرت صدورهم): ففخمه وصلا، من أجل حرف الاستعلاء بعد، الصقلي، وابن سفيان، والمهدوي، ورققه الجمهور في الحالين، وهو الأصح كما في النشر.

قال: ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد، لانفصاله، وللاجماع على ترقيق (الذكر صفحاً) و (المدثر قم) ولا خلاف في ترقيقها وقفاً.

---

(١) في «ش» (الجريد) تحريف.

(٢) من قوله تعالى: ﴿والذي تولى كبره﴾ النور آية (١١).

وبقي من أقسام المفتوحة مما اختص الأزرق بترقيقه، والراء الأولى من (بشرر)[1] بالمرسلات: فذهب الجمهور إلى ترقيقه في الحالين من أجل الكسرة المتأخرة، فهو خارج فيها عن أصله المتقدم، وقطع بذلك في الشاطبية كأصلها، وحكيا عليه اتفاق الرواة فهو ترقيق لترقيق، كالإمالة للامالة.

وذهب الآخرون إلى تفخيمه، كابن سفيان، والمهدوي، وصاحب العنوان، وشيخه، وابن بليمة.

ولاخلاف ـ عند هؤلاء ـ في تفخيمه وقفاً أيضاً، وكذا الراء التي بعدها، (إذا)[2] وقف بالسكون فإن وقف بالروم رققت عندهم، مع تفخيم الأولى.

قال في النشر: وقياس ترقيقه ترقيق (الضرر)[3] قال ولا أعلم أحداً من اهل الاداء روى ترقيقه.

وأما الأصل المطرد: المنون من الأقسام المتقدمة، وهو على أقسام:

الأول: أن تكون الراء بعد كسرة مجاورة، وهو في ثمانية عشر حرفاً (شاكراً) (صابراً) (ناصراً) (سامراً) (ظاهراً) (حاضراً) (طائراً) (عاقراً) (مدبراً) (مبصراً) (فاجراً) (كافراً) (ذاكراً) (مهاجراً) (مبشراً) (منتصراً) (مغيراً) (خضراً) (مقتدراً).

الثاني: أن يحول بين الراء والكسرة، ساكن صحيح، مظهر، أو مدغم، في ثمانية أحرف: (ذكراً) (ستراً) (حجراً) (وزراً) (إمراً) (صهراً) (سراً) (مستقراً).

الثالث: أن تكون الراء بعد ياء ساكنة، وتكون حرف مد، إما على وزن «فعيل» وهو اثنا عشر حرفاً: (قديراً) (خبيراً) (كثيراً) (كبيراً) (بشيراً) (نذيراً) (بصيراً) (وزيراً) (عسيراً) (صغيراً) (حريراً) (أسيراً).

وإما على غير ذلك، وهو ثلاثة عشر (تقديراً) (تطهيراً) (تبذيراً) (تفجيراً)

---

(١) في الأصل (بشر) وهو تحريف واضح فالآية الكريمة هي (إنها ترمي بشرر كالقصر﴾ .

(٢) في « ش » (إذ) تحريف.

(٣) من قوله تعالى: ﴿غير أولي الضرر﴾ النساء (٩٥).

(تكبيراً) (تتبيراً) (تـدميراً) (تفسيـراً) (قواريـراً) (قمطريـراً) (مستطيـراً) (زمهريـراً) (منيراً).

وحرف لين في ثلاثة : (سيراً) (طيراً) (خيراً)

فمنهم من (رقق)[1] الراء له في جميع ما ذكر مطلقاً، في الحالين، على القيـاس، كصاحب التـذكرة، والعنـوان، والتلخيص، وبـه قـرأ الـداني على أبي الحسن.

ومنهم من فخمه مطلقاً في الحالين، لأجل التنوين، كأبي الطيب، والهذلي، وجماعة.

وذهب الجمهـور إلى التفصيل بين (ذكـراً) وبابـه، فيفخم ما عـدا (سراً) و (مستقراً) لـذهاب الفاصل لفظاً بالإدغام.

ومن هؤلاء من استثنى من الكلمات الست (صهراً) فرققه ابن سفيان، وابن شريح، والمهـدوي، ولم يستثنه الشـاطبي كالـداني، وغيره، ففخمـوه وبين غيره فيرقق.

واختلف هؤلاء الجمهور في غير (ذكراً) وبابه، سواء كان ذلك الغير، بعد ياء نحو (تقديراً) و (خبيراً) و (خيراً) أو بعد كسرة نحو (شاكراً) وبابه فرققه بعضهم في الحالين، كالداني، والشاطبي، وابن بليمة، وابن الفحام، وفخمه الآخرون وصلاً، فقط، لأجل التنوين، ورققوه وقفاً ؛ كالمهدوي، وابن سفيان، وأجمع الكل على استثناء (مصراً) و (إصراً) و (قطراً) و (وقراً) لأجل حرف الاستعلاء .

والحاصل: أنه إذا جمع بين المسألتين، وحكى فيهما الخلاف، فيكون فيهما قول بالتفخيم مطلقاً ، وقول بالترقيق مطلقاً، وقول بالفرق بين باب (ذكراً) فيفخم في الحالين، في الألفاظ الست، إلا (صهراً) عند بعض منهم، وبين غيـره فيرقق في الحالين، وقول كذلك يرقق في غير (ذكراً) وبابه، لكن في الوقف، دون الوصل. وفي

---

(١) في « ش » (ن قق) تحريف.

فهم ما ذكر من متن الطيبة خفاء.

والأقرب ـ كما قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ أن يراد بقوله:

وجل تفخيم مانون عنه الخ.

إنه عظم التفخيم في الوصل، وقل في الوقف، وذلك لأن التفخيم في الوصل ثابت فيما ذكر، عند القائلين بالتفخيم مطلقاً، وعند من قال به في الوصل، فجلالته لثبوته من الطريقين، وليس المراد أنه جل بالنسبة للترقيق في الحالين، فلا يشكل بأن الترقيق فيهما هو الأشهر انتهى.

تنبيه:

ذهب أبو شامة إلى التسوية في التفخيم بين (ذكراً) وبابه، وبين المضموم الراء نحو: (هذا ذكر) وأخذه الجعبري منه مسلماً، وتمحل لإخراج ذلك من كلام الحرز في قوله:

وتفخيمه ذكراً وستراً وبابه الخ.

فقال: ومثالاً الناظم لا على العموم، فذكر (مبارك) مثال للمضموم، ونصبها لايقاع المصدر عليها، ولو حكاها لاجاد، ثم قال ولو قال:

مثل كذكرا رقيق للأقل وشا كرا خبير الأعيان وسرا تعدلا

لنص على الثلاثة انتهى[1].

وتعقبه في النشر فقال: هذا كلام من لم يطلع على مذاهب القوم، في اختلافهم في ترقيق الراءات، وتخصيصهم المفتوحة بالترقيق، دون المضمومة، وأن من مذهبه ترقيق المضمومة لم يفرق بين (ذكر) و (ساحر) و (قادر) و (مستمر) و (يقدر) و (يغفر) كما يأتي انتهى.

وبقي من قسم المفتوحة ما أميل منها كبرى، أو صغرى نحو (ذكرى) و (بشرى)

---

(١) انظر: ابراز المعاني ص ٩٦.

و (سكارى) وحكمه الترقيق بلا خلاف، والله أعلم.

وأما الراء المكسورة :

فلا خلاف في ترقيقها لجميع القراء سواء كانت كسرتها لازمة، أو عارضة، نحو (رزق) (رجال) (فارض) (الطارق) (إصرى) (بالزبر) و (الفجر) ونحو: (فليحذر الذين يخالفون) (فلينظر الإنسان) ونحو: و (انحر إن) (وانتظر إنهم) حال النقل.

وأما المضمومة :

فأجمعوا على تفخيمها في كل حال، إلا أن الأزرق يرققها أيضاً إذا كانت بعد ياء ساكنة، أو كسرة، سواء كانت الراء وسطاً، أو آخراً منونة، أو غير منونة، نحو (سيروا) (كبيرهم) (غيره) (كافرون) (ينتصرون) ونحو (قدير) و (خبير) و (حرير) و (خير).

وكذا لو فصل بين الكسرة والراء ساكن نحو (ذكركم) و (عشرون) و (ذكر) و (السحر).

هذا مذهب الجمهور من أهل الاداء من المصريين، والمغاربة، كالداني، وشيخه، أبي الفتح والخاقاني، وابن بليمة، ومكي، وابن الفحام، والشاطبي، وغيرهم، وصححه في النشر، وأشار إليه في طيبته بقوله :

كذاك ذات الضم رقق في الأصح،

وروى جماعة تفخيمها، ولم يجروها مجرى المفتوحة، وهو مذهب طاهر بن غلبون، وصاحب العنوان، وشيخه، وصاحب المجتبى، وغيرهم.

واختلف الآخذون بالترقيق في كلمتين: (عشرون) و (كبر ما هم ببالغيه) ففخمها فيهما منهم مكي، وابن سفيان، والمهدوي، وغيرهم، ورققها الداني، وشيخاه أبو الفتح، والخاقاني، وابن بليمة، والشاطبي، وغيرهم.

تقريع :

إذا جمع بين ما ذكر في المضمومة، وبين ما تقدم من الخلاف، في (حذركم) في قوله تعالى : (خذوا حذركم فانفروا) حصل ثلاثة أوجه :

١ ـ تفخيم (حذركم) وترقيق (فانفروا) لأن من نقل عنهم تفخيم الأول (لم)[1] ينقل عن أحد منهم تفخيم الثاني.

٢ ـ والترقيق فيهما، من طريق الداني ومن معه.

٣ ـ والترقيق في (حذركم) والتفخيم في (فانفروا) من طريق طاهر بن غلبون، ومن معه.

أما تفخيمهما فلا يعلم للأزرق من الطرق المذكورة، نبه عليه شيخنا رحمه الله تعالى ـ ثم قال: لكن في النشر بعد الذين ذكرهم للتفخيم في المضمومة قولـه: وغيرهم، ويحتمل أن يكون فيهم من يقول بالتفخيم في (حذركم) فلا يقطع حينئذ بنفي التفخيم فيهما.

وأما الراء الساكنة:

وتكون ـ أيضاً ـ أولاً، ووسطاً، وآخراً.

ويكون قبلها فتح نحو (وارزقنا) (وارحمنا) ونحو (برق) و (العرش) و (صرعى) و (مريم) و (المـرء) ونحو (يغفر) و (لاتذر) (لا يسخر) و (لا تقهر)[2].

وضم نحو (اركض) ونحو (القرآن) و (الفرقان) ونحو: (فانظر) و (أن اشكر) (فلا تكفر)

وكسر نحو (أم ارتـابوا) و (يـابني اركب) ونحو (فـرعون) (شـرعة) (مـرية) (أحصرتم) و (ينفطرن)[3] و (قرن)[4].

وقد أجمع القراء على تفخيمها إذا توسطت بعد فتح ، نحو (العرش) أو ضم (كالقرآن).

واختلف في ثلاث كلمات: وهي (قرية) و (مريم) حيث وقعا، و (المرء وقلبه) بالأنفال مما قبله فتح:

فذهب بعضهم إلى الترقيق لكل القراء في الثلاث، من أجل الياء والكسرة،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ش ».

(٢) في الأصل (يقهر) تحريف.

(٣) على قراءة من يقرأ بالنون.

(٤) على قراءة الكسر.

كالأهوازي وغيره.

وذهب ابن شريح، ومكي، وجماعة، إلى ترقيق الأولين فقط، من أجل الياء، وغلط الحُصَري من فخمها، فبالغ في ذلك.

وذهب بعضهم إلى ترقيق الثلاث للأزرق فقط، كابن بليمة وغيره.

والصواب - كما في النشر - التفخيم في الثلاث لكل القراء، ولا فرق بين الأزرق وغيره فيها[1].

وإن وقعت الراء الساكنة بعد كسرة: فإن كانت الكسرة عارضة، فلا خلاف في تفخيمها أيضاً، نحو (أم ارتابوا) (رب ارجعون) (لمن ارتضى) وإن كانت لازمة فلا خلاف في ترقيقها نحو (فرعون) (مرية) (أحصرتم) (اصبروا) (لا تصاعر).

أما إذا وقع بعدها حرف استعلاء متصل، فلا خلاف في تفخيمها حينئذ، والواقع منه في القرآن العظيم (قرطاس) بالانعام و (فرقة) و (إرصاداً) بالتوبة و (مرصاداً) بالنبأ و (بالمرصاد) بالفجر.

والمراد بالكسرة اللازمة، التي تكون على حرف أصلي، أو منزل منزلته، يخل اسقاطه بالكلمة، والعارضة بخلاف ذلك، وهو باء الجر، ولامه، وهمزة الوصل.

وقيل: العارضة ما كانت على حرف زائد.

وتظهر فائدة الخلاف في (مرفقا) بالكهف في قراءة كسر الميم، وفتح الفاء، فعلى الأول تكون لازمة، فترقق الراء معها، وهو الصواب كما في النشر، لإجماعهم على ترقيق (المحراب) للأزرق، وتفخيم (مرصاد) لأجل حرف الاستعلاء بعد لا من أجل عروض الكسرة قبل، وعلى الثاني تكون عارضة، فتفخم وعليه الصقلي.

واختلف في (فرق) بالشعراء:

---

(١) وهذا هو الذي عليه العمل، وبه تلقينا على شيوخنا.

فذهب إلى ترقيقه ـ لضعف حرف الاستعلاء بالكسر ـ جمهور المغاربة، والمصريين.

وذهب إلى تفخيمه سائر أهل الاداء.

والوجهان في الشاطبية ، وجامع البيان، والإعلان.

قال في النشر: والوجهان صحيحان، إلا أن النصوص متوافرة على الترقيق، وحكى غير واحد الإجماع عليه، ثم قال : والقياس إجراء الوجهين في (فرقة) حال الوقف لمن أمال هاء التأنيث، ولا أعلم فيه نصاً انتهى.

وخرج بقيد الاتصال في حرف الاستعلاء نحو (فاصبر صبراً) (أنذر قومك) (تصاعر خدك) فليس فيه إلا الترقيق.

هذا حكم الراء في الوصل، فإن وقف على الراء المتطرفة بالسكون، أو الاشمام، فإن كان قبلها كسرة، نحو (بعير) أو ساكن بعد كسرة، نحو (الشعر) أو ياء ساكنة نحو (خير) و (لا ضير) أو ألف ممالة بنوعيها، نحو (في الدار) أو راء مرققة نحو (بشرر) عند من رقق الأولى للأزرق، رققت الراء في ذلك كله، إلا إذا كان الساكن بعد الكسرة حرف استعلاء ، نحو (مصر) و (عين القطر) فاختلف في ذلك:

فأخذ بالتفخيم جماعة كابن شريح، وهو قياس مذهب الأزرق، من طريق المصريين.

وأخذ آخرون بالترقيق، نص عليه الداني في الجامع، و «كتاب الراءات» له وهو الأشبه بمذهب الجماعة، واختار في النشر التفخيم في (مصر) والترقيق في (القطر) قال: نظراً للوصل، وعملاً بالأصل، أي وهو الوصل.

وإن كان قبلها غير ذلك فخمت، مكسورة في الوصل، أولاً، نحو (الحجر) و (لاوزر) و (ليفجر) و (النذر) (والفجر) و (ليلة القدر) .

وجوز بعضهم ترقيق المكسورة من ذلك لعروض الوقف ، وخص آخر ذلك بالأزرق والصحيح التفخيم للكل، وإن وقفت عليها بالروم جرت مجراها في الوصل، فإن كانت حركتها كسرة رققت للكل، وإن كانت ضمة فإن كان قبلها كسرة،

أو ساكن قبله كسرة، أو ياء ساكنة رققت للأزرق، وفخمت لغيره، وإن كان قبلها غير ذلك فخمت للكل.

خاتمة :

قوله: (أن أسر) إذا وقف عليه بالسكون في قراءة من وصل، وكسر النون، فإن الراء ترقق، أما على القول بعروض الوقف فظاهر، وأما على القول الآخر فإن الراء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفاً، فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق.

فإن قيل: هي عارضة، فينبغي التفخيم مثل: (أم ارتابوا)؟

فالجواب: أن يقال: كما أن الكسر عارض فالسكون عارض، ولا أولوية لأحدهما فيلغيان معاً، ويرجع إلى كونها في الأصل مكسورة، فترقق.

وأما على قراءة الباقين، وكذا (فأسر) في قراءة من قطع، ومن وصل، فمن لم يعتد بالعارض رقق أيضاً.

وأما على القول الآخر: أي وهو الصحيح، كما تقدم ـ فيحتمل التفخيم للعروض ـ ويحتمل الترقيق فرقاً بين كسرة الأعراب، وكسرة البناء، لأن الأصل (أسرى) بياء حذفت الياء لبناء الفعل، فيبقى الترقيق دلالة على الأصل، وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له، وكذا الحكم في (واليل إذا يسر) في الوقف بالسكون، على قراءة حذف الياء، فحينئذ يكون الوقف عليه بالترقيق اولى، والوقف على (والفجر) بالتفخيم أولى، قاله في النشر.

وقوله: (والفجر) بالتفخيم أولى، تقدم أن الصحيح فيه التفخيم للكل، ومقابلة الواهي يعتبر عروض الوقف، والله تعالى أعلم.

بـاب
حكم اللامات تغليظاً وترقيقاً

تغليظ الـلام: تسمينها، لا تسمين حـركتهـا، ويـرادفـه التفخيم، إلا أن المستعمـل ـ كما مر ـ التغليظ في اللام، والتفخيم في الراء. والترقيق ضدهمـا، وقولهم: الأصل في اللام الترقيق أبين، من قولهم: الأصل في الراء التفخيم.

وذلك أن اللام لا تغلظ إلا لسبب، وهـو مجاورتهـا حرف استعـلاء، وليس تغليظها مع وجوده بلازم، بل ترقيقها إذا لم تجاوره لازم، كذا في النشر.

ثم إن تغليظ اللام متفق عليه، ومختلف، وفيه:

فالمتفق عليه تغليظها من اسم (الله) تعالى، وإن زيد عليه الميم بعد فتحـة مخففة، أو ضمة كذلك، نحو (اللهربنا) (شهد الله) (أخذ الله) (قال الله) (سيؤتينا الله) (رسل الله) (قالوا اللهم) قصدا لتعظيم هذا الاسم الأعظم.

فإن كان قبلها كسرة مباشرة محضة فلا خلاف في ترقيقها سواء كانت متصلة أو منفصلة عارضة أو لازمة، نحو (بالله) (أفي الله) (بسم الله) (الحمد لله) (ما يفتح الله) (قل الله) (أحد الله) لكسر التنوين.

واختلف فيما وقع بعد الراء الممالة وذلك في رواية السوسي في (نرى الله) و(سيرى الله).

فيجوز تفخيم اللام، لعدم وجود الكسر الخالص قبلها. وترقيقها لعدم وجود الفتح الخالص قبلها.

والأول اختيار السخاوي، كالشاطبي، ونص على الثاني الداني في جامعه، وقال: إنه القياس.

قال في النشر: قلت: والوجهان صحيحان في النظر ثابتان في الاداء انتهى.

وأما نحو قوله تعالى (أفغير الله) (يبشر الله) إذا رققت راؤه للأزرق فإنه يجب تفخيم اللام من اسم (الله) تعالى بعدها قولاً واحداً، لوجود الموجب، ولا اعتبار بترقيق الراء قبلها.

وأما المختلف فيه:

فكل لام مفتوحة مخففة، أو مشددة، متوسطة، أو متطرفة، قبلها صاد مهملة؛ أو طاء، أو ظاء سواء سكنت هذه الثلاث أو فتحت، خففت، أو شددت.

فأما الصاد المفتوحة، مع اللام المخففة، فوقع منها (الصلاة) و (صلوات) و (صلواتك) و (صلاتهم) و (صلح) و (فصلت) و (ويوصل) و (فصل) و (مفصلاً) و (مفصلات) (وما صلبوه).

ومع اللام المشددة (صلى) و (يصلي) و (تصلي) و (يصلبوا).

ووقع مفصولاً بألف في موضعين: (يصالحا) و (فصالاً).

وأما الصاد الساكنة: ففي القرآن العزيز منها (يصلى) و (سيصلى) و (يصلاها) و (سيصلون) و (يصلونها) و (أصلوها) (فيصلب) (من أصلابكم) (وأصلح) (وأصلحوا) و (إصلاحاً) و (الإصلاح) (وفصل الخطاب).

وأما الطاء المفتوحة مع اللام المخففة ففي (الطلاق) و (انطلق) و (انطلقوا) و (اطلع) (فاطلع) و (بطل) و (معطلة) و (له طلباً).

وأما التي مع المشددة: فـ(المطلقات) و (طلقتم) و (طلقكن) و (طلقهن).

وأما الطاء الساكنة: ففي (مطلع الفجر) فقط.

وأما المفصول بينها وبين اللام بألف، ففي: (طال).

وأما الظاء مع اللام الخفيفة، ففي (ظلم) و (ظلموا) و(ما ظلمونا).

ومع المشددة (ظلام) و (ظللنا) و (ظلت) و (ظل وجهه).

وأما الظاء الساكنة: ففي (من أظلم) و (إذا أظلم) و (لا يظلمون) (فيظللن).

و قد خرج بقيد المفتوحة في اللام، المضمومة، والمكسورة، والساكنة، نحو (لأصلبنكم) (صلصال).

وبقيد القبلية نحو (لسلطهم) و (لظى).

وبقيد سكون الثلاثة أو فتحها نحو (الظلة) و (فصلت).

وبالثلاثة الضاد المعجمة نحو: (أضللتم) (أضللنا) فلا تفخم معها، لبعد مخرجها من اللام.

وقرأ ورش من طريق الأزرق بتغليظ اللام التالية لهذه الثلاثة، من ذلك كله، لكون هذه الحروف مطبقة مستعلية، ليعمل اللسان عملاً واحداً.

وخصه بعضهم بالصاد فقط، فروى ترقيقها مع الطاء المهملة صاحب العنوان، والتذكرة، والمجتبى، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون.

وروى ترقيقها مع الظاء المعجمة الصقلي، وهو أحد وجهي الكافي، والأصح التفخيم بعدهما كما في الطيبة[1] كالتقريب.

واختلف فيما إذا حال بينهما ألف وهو في ثلاثة مواضع: موضعان مع الصاد (فصالا) (يصالحا) وموضع مع الطاء وهو (طال) بطه (أفطال) وبالانبياء (حتى طال عليهم) وبالحديد (فطال عليهم الامد) فروى كثير منهم ترقيقها للفاصل، وهو الذي في التيسير والعنوان، والتبصرة، وغيرها.

وروى آخرون تغليظها، وهو الأقوى قياساً كما في النشر.

وقال الداني، في جامعه: إنه الأوجه والوجهان في الشاطبية، والكافي، والجامع، قال في النشر: والوجهان صحيحان، والأرجح التغليظ.

---

(١) قال ابن الجزري في الطيبة:

وإن يحل فيها ألف أو إن تمل مع ساكن الوقف اختلف
وقيل عند الطاء والظاء الأصح تفخيمها والعكس في الآي رجح

انظر: شرح ابن الناظم ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

واختلف فيما إذا وقع بعد اللام ألف ممالة، نحو (صلى) و (يصلى) و (يصلاها)

فأخذ بالتغليظ صاحب التبصرة، والتجريد ، وغيرهما.

وبالترقيق لأجل الإمالة صاحب المجتبى، وغيره، والوجهان في الشاطبية وغيرها.

وخص بعضهم الترقيق برؤوس الآي للتناسب ، وهو في ثلاث (ولاصلي) بالقيامة (اسم ربه فصلى) بسبح، و (إذا صلى) بالعلق، والتغليظ بغيرها، وهو ستة مواضع:

(مصلى) حالة الوقف بالبقرة، و (يصلاها) بالاسراء، والليل، و (يصلي) بالانشقاق، و (تصلي) بالغاشية و (سيصلى) بالمسد، وهو الذي في التبصرة، والاختيار في التجريد، والأرجح في الشاطبية، والأقيس في أصلها، ورجحه أيضاً في الطيبة.

ولا ريب أن التغليظ والإمالة ضدان، لا يجتمعان، فالتغليظ إنما يكون مع الفتح، أما إذا أميلت الألف في ذلك فلا تكون الإمالة إلا مع الترقيق.

قال في النشر: وهذا مالا خلاف فيه، سواء كان رأس آية أم لا انتهى.

وبذلك ـ مع ما تقدم في باب الإمالة في رؤوس الآي، من تقليلها فقط للأزرق ـ يعمل أنه يقرأ له بوجه واحد في رؤوس الآي الثلاث المتقدمة، وهو التقليل مع الترقيق فقط، والله تعالى أعلم.

واختلف أيضاً ـ في اللام المتطرفة إذا وقف عليها وهي (أن يوصل) بالبقرة، والرعد، (ولما فصل) [بالبقرة قد فصل][1] بالانعام (وبطل) بالأعراف، و (ظل) بالنحل، والزخرف، و (فصل الخطاب) بص:

فرواه بالترقيق وقفاً في الهادي، والكافي، والهداية، والتجريد.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ش ».

وبالتغليظ في التذكرة، والعنوان ، وغيرهما ، وهما في الشاطبية كأصلها، صححهما في النشر، ، ورجح التغليظ.

واختلف أيضاً ـ ـ في لام (صلصال) بالحجر، والرحمن، وإن كانت ساكنة، لوقوعها بين صادين، فقطع بالتغليظ صاحب الهادي، والهداية ، وتلخيص العبارات.

وقطع بالترقيق صاحب التيسير، والعنوان، والتذكرة، والمجتبى، وغيرهم، ورجحه في الطيبة[1].

قال في النشر: وهو الأصح رواية ، وقياساً، حملاً على سائر اللامات السواكن.

تنبيه :

اللام المشددة نحو (يصلبون) و (ظل) لا يقال إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل، فينبغي جريان الوجهين فيها، لأن الفاصل هنا لام مدغمة في مثلها، فصارا حرفاً، فلم يخرج حرف الاستعلاء عن كونه ملاصقاً لها، فقد شذ بعضهم فاعتبر ذلك فصلاً، نبه عليه في النشر. والله تعالى أعلم.

---

(١) قال في الطيبة:

وإن يحل فيها ألف أو إن تمل مع ساكن الوقف اختلف

إلى أن قال:

كذا صلصال..

بـاب

الوقف على أواخر الكلم من حيث الروم والإشمام

والوقف: عبارة عن قطع النطق على الكلمة الوضعية، زمناً يتنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة. ولا يأتي في وسط كلمة ، ولا فيما اتصل رسما، ولابد من التنفس معه، كما حرره صاحب النشر.

والأصل فيه السكـون، لأن الواقف في الغـالب يطلب الاستـراحة، فـأعين بالأخف.

وفي النشر مما عزاه لشرح الشافية: الابتداء بالمتحرك ضروري، والوقف على الساكن استحساني انتهى.

قال شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ وهذا قد يدل على أن مرادهم بالخطأ فيما لو وقف على متحرك بالحركة، الخطأ الصناعي، حتى لو وقف بالحركة لم يحرم، وبه أفتى الشهاب الرملي، من متأخري الشافعية.

ثم قال شيخنا: ويمكن أن يراد بالاستحساني ما يقابل الضروري، على معنى أن الابتداءبالساكن متعذر،[فاجتلاب][1]الهمزة ضروري فيه، بخلاف الوقف على المتحـرك فإنـه لا يتعذر، فكـان اختيار السكـون فيه، ولـو على سبيـل الـوجـوب استحسانياً، إذ الواجب يقال له حسن انتهى.

---

(١) في « ش » (اجتلاب) تحريف.

ويجوز الروم والإشمام بشرطه الآتي، وورد النص بهما عن أبي عمرو، والكوفيين، والمختار الأخذ بهما للجميع.

أما الروم: فهو الإتيان ببعض الحركة وقفاً، فلذا ضعف صوتها، لقصر زمنها، ويسمعها القريب المصغي، وهو معنى قول التيسير، هو: تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفياً.

وهو عند القراء غير الاختلاس، وغير الاخفاء، والاختلاس والاخفاء عندهم واحد، ولذا عبروا بكل منهما عن الآخر.

والروم يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة، ويخالفه في أنه لا يكون في فتح، ولا نصب، ويكون في الوقف فقط، والثابت فيه من الحركة أقل من الذاهب.

والاختلاس يكون في كل الحركات، كما في (أرنا) و (أمن لا يهدي) و (يأمركم) ولا يختص بالوقف، والثابت من الحركة فيه أكثر من الذاهب، وقدره الأهوازي بثلثي الحركة، ولا يضبطه إلا المشافهة.

ثم إن الروم يكون في المرفوع، والمضموم، والمجرور، والمكسور، نحو: (الله الصمد) و (يخلق) ونحو: (من قبل ومن بعد) و (يا صالح) ونحو: (دفء) و (المرء) وإن وقف بالهمز، أو النقل، ونحو (مالك يوم الدين) و (في الدار) ونحو (هؤلاء) (فارهبون) ونحو: (بين المرء) و (من شيء) و (ظن السوء) وقف بالهمز، أو النقل، كما في وقف حمزة.

وأما الإشمام: فهو حذف حركة المتحرك في الوقف، فضم الشفتين بلا صوت، إشارة إلى الحركة. والفاء في «فضم» للتعقيب، فلو تراخى فإسكان مجرد، لا إشمام.

وهو معنى قول الشاطبي:

والإشمام إطباق الشفاه بعيد ما يسكن.

وهو أتم من تعبير غيره بـ(بعد) لعدم إفادته التعقيب.

والأعمى يدرك الروم بسماعه[1] لا الإشمام لعدم المشاهدة، إلا بمباشرة.

ويكون أولاً، ووسطاً، وآخراً خلافاً لمكي في تخصيصه بالآخر، كما في الجعبري. والإشمام يكون في المرفوع، والمضموم فقط. نحو (الله الصمد) (من قبل ومن بعد) ونحو: (دفء) و (المرء) في وقف حمزة، ولا يكون في كسرة ولا فتحة.

ولا يجوز الإشمام ولا الروم في الهاء المبدلة من تاء التأنيث المحضة، الموقوف عليها بالهاء، نحو (الجنة) و (الملائكة) و (القبلة) و (لعبرة) و(مرة) و(همزة) و (لمزة).

وخرج بقيد التأنيث نحو (نفقه) وبالمحضة لفظ (هذه) لأن مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء.

وبالموقوف عليها بالهاء ما يوقف عليه بالتاء اتباعاً للرسم، فيما كتب بالتاء نحو (بقيت) و (فطرت) و (مرضات الله) فيجوز الروم، والإشمام، لأن الوقف حينئذ على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له، بخلاف الأولى، فإنها بدل من حرف الإعراب.

ويمتنعان ـ أيضاً ـ في ميم الجمع، على قراءة الصلة وعدمها نحو (عليهم) و (فيهم) و (منهم) لأنها حركة عارضة، لأجل الصلة، فإذا ذهبت عادت إلى أصلها من السكون.

وكذا يمتنعان في المتحرك بحركة عارضة، نقلاً كان نحو، و(انحر إن) و (من استبرق) أو غيره، نحو (قم الليل)، و (أنذر الناس) (ولقد استهزىء) (لم يكن الذين) (اشتروا الضلالة) لعروضها.

ومنه (يومئذ) و (حينئذ) لأن كسرة الذال إنما عرضت عند إلحاق التنوين، فإذا

---

(١) يعني: لا يدركه من غيره، لما ذكر، وليس المراد أنه لا يحسنه، فلا يمكنه الإتيان به، كما توهمه بعض الطلبة، بل قد يحسنه أكثر من البصير. اهـ. من هامش الأصل.

زال التنوين وقفاً رجعت الذال إلى أصلها، من السكون، بخلاف «غواش» و «كل» لأن التنوين دخل فيهما على متحرك، فالحركة فيهما أصلية، فكان الوقف عليهما بالروم حسناً.

واختلف في هاء الضمير:

فذهب كثير منهم إلى جواز الإشارة بهما فيها مطلقاً، وهو الذي في التيسير، والتجريد، والتلخيص، وغيرها.

وذهب آخرون إلى المنع مطلقاً، وهو ظاهر كلام الشاطبي، وفاقاً للداني، في غير التيسير.

والمختار ـ كما قاله ابن الجزري ـ منعهما فيها إذا كان قبلها ضم، أو واو ساكنة، أو كسر، أو ياء ساكنة، نحو (يعلمه) و (أمره) (وليرضوه) و (به) و (ربه) و (فيه) و (إليه).

وجوازهما إذا لم يكن قبلها ذلك، بأن انفتح ما قبل الهاء، أووقع قبلها ألف، أو ساكن صحيح، نحو: (لن تخلفه) و (اجتباه) و (هداه) و (منه) و (عنه) و (أرجئه) في قراءة الهمز و (يتقه) عند من سكن القاف. قال في النشر: وهو أعدل المذاهب عندي.[1].

تفريع:

إذا وقع قبل الحرف الموقوف عليه حرف مد، أو حرف لين، ففي المرفوع نحو (نستعين) (فهو خير) والمضموم نحو (حيث) سبعة أوجه:

---

(١) وقال في الطيبة:

وخلف ها الضمير وامنع في الأتم
من بعد يا أو واو أو كسر وضم
وهاء تأنيث وميم الجمع مع
عارض تحريك كلاهما امتنع

راجع: شرح ابن الناظم ص ١٧١ ـ ١٧٢.

ثلاثة منها مع السكون الخالص، وهي المـد، والتوسط، والقصـر، وثلاثـة كذلك مع الإشمام، والسابع الروم مع القصر.

وفي المجرور نحو (للـرحمن) و (من خوف) والمكسور كـ(متاب) أربعة: ثلاثة مع السكون الخالص، والرابع الروم مع القصر.

وفي المنصوب نحو (لكم طالوت) والمفتوح كـ(ـالعالمين) و (لا ضير).

ثلاثة: المـد، والقصر، والتوسط فقط، مع السكون.

وفي نحو (مصر) الاسكان فقط، ونحو (من الأمر) الإسكان والـروم، ونحو (نعبد) الاسكان والروم، والإشمام.

تتمة:

من أحكام الوقف المتفق عليه في القرآن، إبدال التنوين بعد فتح غير هاء التأنيث ألفاً، وحذفه بعد ضم وكسر.

ومنه إبدال نون التوكيد الخفيفة بعد فتح ألفاً، نحو (ليكونا) و (لنسفعا) وكذا نون (إذا لأذقناك) ومنه زيادة ألف في (أنا).

ومن المختلف فيه إبدال تاء التأنيث هاء في الاسم الواحد.

ومنه زيادة هاء السكت في (مم) و (عم) وأخواتهما، وكذا (عليهن) و (اليهن) ونحوه، وكذا نحو (العالمين) كما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

خاتمة:

في النشر: يتعين التحفظ من الحركة في الوقف على المشدد المفتوح، نحو (صوافّ) و (يحق الحق) و (عليهن) وإن أدى ذلك إلى الجمع بين الساكنين، فإنه في الوقف مغتفر مطلقاً.

وكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح لاجل الساكن، وهو خطأ.

وإذا وقف على المشدد المتطرف، وكان قبله أحد حروف المد، أو اللين، نحو

(دواب) و (تبشرون) و (اللذين) و (هاتين) وقف بالتشديد، وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين، ومد من اجل ذلك وربما زيد في مده لذلك ، خلافاً لما في جامع البيان، من التفرقة بين الألف وغيرها، والله أعلم.

بـاب

الوقف على مرسوم الخط

وهو: أعني الخط كما تقدم ـ تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها، والوقف عليها، ولذا حذفوا صورة التنوين، واثبتوا صورة همزة الوصل، ومرادهم هنا خط المصاحف العثمانية ، التي أجمع عليها الصحابة رضي الله تعالى عنهم .

ثم إن طابق الخط اللفظ فقياسي، وإن خالفه بـزيادة أو حذف، أو بدل؛ أو فصل، أو وصل، فاصطلاحي.

ثم الوقف إن قصد لذاته فاختياري، وإلا فإن لم يقصد أصلاً ، بل قطع النفس عنـده فاضـطراري، وإن قصد لا لـذاته، بـل لأجل حـال القارىء، فـاختبـاري، بالموحدة.

وقـد أجمعوا على لـزوم اتباع، الـرسم فيما تـدعو الحـاجة إليـه، اختيـاراً واضطراراً، وورد ذلك نصاً عن نافع، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة ، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، وزرواه كذلك نصاً الأهوازي وغيره، عن ابن عامر، واختاره أهل الاداء لبقية القراء . بل رواه أئمة العراقيين نصاً وأداء عن كل القراء .

ثم الوقف على المرسوم متفق عليه، ومختلف فيه:

والمختلف فيه انحصر في خمسة أقسام:

أولها: الإبدال:

وهو إبدال حرف بآخر:

فوقف ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، وكذا يعقوب، وافقهم اليزيدي، وابن محيصن، والحسن، بالهاء على هاء التأنيث المكتوبة بالتاء، وهي لغة قريش، ووقعت في مواضع:

أولها: (رحمت) في المواضع السبعة، بالبقرة، والأعراف، وهود، وأول مريم، وفي الروم، والزخرف معاً.

ثانيها: (نعمت): في أحد عشر موضعاً، ثاني البقرة[1] وفي المائدة[2] وآل عمران، وثاني إبراهيم وثالثها[3] وثاني النحل وثالثها ورابعها[4] وفي لقمان، وفاطر، والطور.

وثالثها: (سنت) في خمسة: بالأنفال وغافر، وثلاثة بفاطر.

ورابعها: (امرأت) سبع: بآل عمران، واحد، واثنان بيوسف وفي القصص واحد، وثلاثة بالتحريم[5].

خامسها: (بقيت الله) بهود.

سادسها: (قرت عين) بالقصص.

سابعها: (فطرت الله) بالروم.

ثامنها: (شجرت الزقوم) بالدخان.

تاسعها: (لعنت) موضعان بآل عمران، وبالنور.

عاشرها: (جنت نعيم) بالواقعة فقط[6].

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿واذكروا نعمت الله عليكم وما أنزل عليكم﴾.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿واذكروا نعمت الله عليكم إذ هم قوم﴾.

(٣) وهما قوله تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين بدلوا نعمت الله كفراً﴾. وقوله تعالى: ﴿وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها﴾.

(٤) الصواب: رابع النحل وخامسها وسادسها وهي: قوله تعالى: ﴿أفبالباطل يؤمنون وبنعمت الله هم يكفرون﴾ وقوله تعالى: ﴿يعرفون نعمت الله ثم ينكرونها﴾ وقوله تعالى: ﴿واشكروا نعمت الله..﴾.

(٥) وقد وضع لها العلماء قاعدة عامة هي: كل امرأة أضيفت الى بعلها فهي بالتاء المجرورة، وما عدا ذلك فبالهاء المربوطة مثل قوله تعالى: ﴿وامرأة مؤمنة﴾.

(٦) أما ما عداها فبالهاء مثل قوله تعالى: ﴿أيطمع كل امرىء منهم أن يدخل جنة نعيم﴾.

حادي عاشرها: (ابنت عمران) بالتحريم.

ثاني عاشرها: (معصيت) موضعي المجادلة.

ثالث عاشرها: (كلمت ربك الحسنى) بالاعراف.

ووقف الباقون بالتاء، موافقة لصريح الرسم، وهي لغة طيء.

وكذا الحكم فيما اختلف في إفراده وجمعه، وهو: (كلمت) بالأنعام، ويونس، وغافر.

و (آيت للسائلين) بيوسف و (غيابت الجب) معاً فيها، و(آيت من ربه) بالعنكبوت، و (الغرفت آمنون) بسبأ، و (على بينت منه) بفاطر، و (ما تخرج من ثمرات) بفصلت، و (جمالت صفر) بالمرسلات.

ويأتي جميع ذلك في أماكنه من الفرش؛ إن شاء الله تعالى. فمن قرأه بالافراد فهو في الوقف على اصله المذكور، كما كتب في مصاحفهم.

ومن قرأه بالجمع وقف عليه بالتاء كسائر الجموع.

وقد فهم من تقييد المكتوبة بالتاء أن المرسومة بالهاء لاخلاف فيها، بل هي تاء في الوصل، هاء في الوقف، وهل الأصل التاء، أو الهاء، قال بالأول سيبويه، والثاني ثعلب في آخرين.

ويلحق بهذه الأحرف (حصرت صدورهم) بالنساء (في)[1] قراءة يعقوب بالنصب، منوناً على أنه اسم مؤنث، وقد نص الداني وغيره، على أن الوقف له عليه بالهاء، وذلك على أصله في الباب.

ونص ابن سوار وغيره، على أن الوقف عليه بالتاء لكلهم، وسكت آخرون عنه.

وقال في المبهج: والوقف بالتاء إجماع، لأنه كذلك في المصحف، قال: ويجوز الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب.

---

(١) في «ش» (وفي) الواو زائدة.

واختلفوا أيضاً في ست كلمات:

وهي (يا ابت) و (هيهات) و (مرضات) (ولات) و (اللات) و (ذات بهجة).

أما (يا أبت) وهو بيوسف ومريم، والقصص، والصافات، فوقف عليه بالهاء ابن كثير، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، لكونها تاء تأنيث لحقت الأب في باب النداء خاصة، وافقهم ابن محيصن، والباقون بالتاء على الرسم.

وأما (هيهات) موضعي المؤمنين، فوقف عليها بالهاء البزي، وقنبل، بخلف عنه، والكسائي، وافقهم ابن محيصن بخلف.

والباقون بالتاء، إلا أن الخلف عن قنبل في العنوان، والتذكرة، والتلخيص، لم يذكر في الأول، وقطع له بالتاء فيهما في الشاطبية كأصلها، وبالهاء فيهما كالبزي، العراقيون قاطبة.

وأما (مرضات) في موضعي البقرة، وفي النساء، والتحريم.

(ولات حين) بص و (ذات بهجة) بالنمل، و (اللات) بالنجم:

فوقف الكسائي، عليها بالهاء، والباقون بالتاء.

وخرج بـ(ـذات بهجة) (ذات بينكم) المتفق على التاء فيه وقفاً.

القسم الثاني في الاثبات:

وهو في هاء السكت، وتسمى الالحاق، وفي حرف العلة المحذوف للساكن.

فأما هاء السكت: فوقف البزي، وكذا يعقوب، بخلاف عنهما، بها في الكلمات الخمس، الاستفهامية المجرورة، وهي (عم) و (فيم) و (بم) و (لم) و (مم) عوضاً عن الألف المحذوفة، لأجل دخول حرف الجر على (ما) الاستفهامية، والخلف للبزي في الشاطبية، وفاقاً للداني، في غير التيسير.

وبغير الهاء قرأ على فارس، وعبد العزيز الفارسي، وهو من المواضع التي خرج فيها في التيسير عن طرقه، فإنه أسند رواية البزي فيه، عن الفارسي.

ووقف «يعقوب» باتفاق بالهاء ـ أيضاً ـ على (هو) و (هي) حيث وقعا.

واختلف عنه في الحاقها للنون المشددة في ضمير جمع المؤنث نحو: (فيهن) و (عليهن) و (حملهن) و (هن) و (لهن).

وخرج بقولنا: في ضمير الخ نحو (ولا يَحْزَّن) فإن النون وإن كانت مشددة، إلا أنها ليست للنسوة، بل نون النسوة هنا النون المخففة، المدغمة، فيها النون، التي هي لام الفعل، كما نبه عليه شيخنا ـ رحمه الله تعالى ـ.

قال في النشر: وقد أطلقه، يعني الجمع المؤنث بعضهم، وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعدها، كما مثلوا به ولم أجد أحداً مثل بغير ذلك.

وكذا اختلف عن «يعقوب» ـ أيضاً ـ في المشدد المبني نحو: (تعلوا عليّ) (يوحى إليّ) (بمصرخيّ) (القول لديّ) (خلقت بيديّ).

لكن الأكثر عنه على ترك الهاء فيه.

قال في النشر: وكلا الوجهين ثابت عن يعقوب، والظاهر ان ذلك مقيد بما إذا كان بالياء، كما مثلنا به.

وكذا قرأ «يعقوب» بإلحاق الهاء ـ أيضاً ـ في الوقف على النون المفتوحة في نحو (العالمين) و (المفلحون) و (الذين) فيما رواه ابن سوار وغيره.

ومقتضى تمثيله ـ أعني ابن سوار ـ بقوله تعالى (ينفقون) شموله للافعال، والصواب كما في النشر تقييده بالاسماء عند من أجازه[1].

والجمهور على عدم إثبات الهاء في هذا الفصل وعليه العمل.

واختلف عن «رويس» في أربع كلمات:

(ياويلتي) (يا حسرتي) (يا أسفي) و (ثم) الظرف المفتوح الثاء:

فقطع له ابن مهران وغيره، بإثبات الهاء ورواه الآخرون بغير هاء كالباقين، والوجهان صحيحان عن «رويس» كما في النشر.

واتفقوا على الوقف بهاء السكت في سبع كلمات للرسم، واختلفوا في إثباتها

---

(١) وهذا هو الذي عليه العمل، وبه قرأنا على شيوخنا اهـ محققه.

وصلاً كما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ وهي :

(يتسنه) بالبقرة، فحذفها وصلاً ، حمزة، والكسائي، وكذا خلف، ويعقوب، وافقهم الاعمش، واليزيدي، وابن محيصن.

و (اقتده) بالأنعام، بخلف عن ابن محيصن، وكسر الهاء وصلا ابن عامر، وقصرها هشام، وأشبعها ابن ذكوان بخلف عنه.

و (كتابيه) معاً: بالحاقة، و (حسابيه) فيها، حذف الهاء منهن وصلا يعقوب، وافقه ابن محيصن.

و (ماليه) و (سلطانيه) بالحاقة أيضاً، حذف الهاء منهما وصلا، حمزة، وكذا يعقوب، وافقهما ابن محيصن، و (ماهيه) بالقارعة: حذفها وصلا حمزة، وكذا يعقوب، وافقهما ابن محيصن، والحسن.

وزاد ابن محيصن من رواية البزي ، سكون الياء في الحالين من المفردة.

وأما حروف العلة الثلاثة :

فأما الياء: فمنها ما حذف للساكنين، ومنها ما هو لغير ذلك؛ فأما المحذوف رسماً للتنوين فنحو (تراض) (موص) وجملتها ثلاثون حرفاً في سبعة وأربعين موضعاً.

فقرأ ابن كثير، بالياء في اربعة أحرف منها في عشرة مواضع، وهي: (هاد) في خمسة ، منها اثنان بالرعد، واثنان بالزمر والخامس بالطور.

و(واق) موضعي الرعد، وموضع «غافر».

و(وال) بالرعد، و(باق) بالنحل، وافقه ابن محيصن.

وعنه الوقف كذلك في (فان) بالرحمن، و(راق) بالقيامة.

وأما المحذوفة لغير ذلك فأحد عشر حرفاً، في سبعة عشر موضعاً: وقف عليها «يعقوب» بالياء وهي (ومن يؤت الحكمة) على قراءته بكسر التاء، (وسوف يؤت الله) بالنساء، (واخشون اليوم) بالمائدة، و (يقض الحق) بالانعام[1] و(ننج المؤمنين) بيونس، و (الواد المقدس) بطه، والنازعات، و (واد النمل) بسورة النمل، و (الواد الأيمن)

---

(١) في قراءة (يقض) بالضاد المعجمة.

بالقصص، و (لهاد الذين آمنوا) بالحج و (بهاد العمى) بالروم، و (يردن الرحمن) بيس و (صال الجحيم) بالصافات، و (يناد المناد) بق، و (تغن النذر) بالقمر، و (الجوار المنشئآت) بالرحمن، و (الجوار الكنس) بالتكوير.

هذا هو الصحيح عنه في الجميع.

قال ابن الجزري، وبه قرأت، وبه آخذ.

ولا خلاف في حذف (يا عباد الذين آمنوا اتقوا) أول الزمر في الحالين، إلا ما انفرد به الحافظ: أبو العلاء، عن رويس من إثباتها وقفاً، فخالف سائر الناس.

ووقف الكسائي، كيعقوب، بالياء على (واد النمل) فيما رواه الجمهور عنه.

واختلف عنه في (بهاد العمى) بالروم: فالوقف له بالياء في الشاطبية كأصلها، وعليه أبو الحسن بن غلبون والحذف عند مكي، وابن شريح، وغيرهما، وعليه جمهور العراقيين، والوجهان صحيحان نصاً وأداء، كما في النشر.

واختلف فيه ـ أيضاً ـ عن «حمزة» مع قراءته له (تهدي) وبالياء قطع له الداني، في جميع كتبه، والحافظ أبو العلاء وبحذفها قطع ابن سوار، وغيره، وافقه الشنبوذي بخلفه.

ولا خلاف في الوقف على موضع النمل بالياء في القراءتين، موافقة للرسم.

ووقف ابن كثير على (يناد) من (يناد المناد) بالياء على قول الجمهور، وهو الأصح، وبه ورد النص عنه كما في النشر.

وروى عنه آخرون الحذف، والوجهان في الشاطبية، والإعلان والجامع، وغيرها، وافقه ابن محيصن بلا خلاف.

وأما ما حذف من الواو لساكن رسماً ففي أربعة مواضع:

وقف عليها يعقوب، بالواو، على الأصل، فيما انفرد به أبو عمرو الداني، وهي:

(ويدع الإنسان) بالاسراء (ويمح الله) بالشورى، و (يدع الداع) بالقمر، ، و (سندع الزبانية) بالعلق، والوقف على الأربعة للجميع على الرسم بحذف الواو، وإلا

ما انفرد به الداني من الوقف على الاصل ولم يذكر ذلك في الطيبة، ولا عرج عليه، لكونه انفرادة على عادته، من قراءة الداني على أبي الفتح، وأبي الحسن.

قال في النشر: وقد قرأت به من طريقه.

وأما (نسوا الله) فالوقف، عليها بالواو للجميع، على الرسم، خلافاً لبعضهم.

وأما (وصالح المؤمنين) فليس من هذا الباب، إذ هو مفرد، فاتفق فيه اللفظ والرسم، والأصل.

وحكم (هاؤم) كذلك كما تقدم في وقف حمزة، فيوقف على الميم مع حذف الصلة بلا خلاف، كما يوقف على (أولم ير الذين) بحذف الالف بعد الراء اتفاقاً. وعلى (ومن تق السيئات) و (من يهد الله) بحذف الياء لذلك، نبه عليه في النشر.

وأما ما حذف من الألفات لساكن ففي كلمة واحدة: وهي (أيه).

وقعت في ثلاثة مواضع: بالنور، والزخرف، والرحمن.

فوقف عليها بالألف أبو عمرو، والكسائي، وكذا يعقوب، وافقهم الحسن، واليزيدي.

ووقف الباقون بغير ألف للرسم، إلا أن ابن عامر ضم الهاء وصلاً، تبعاً لضم الياء، وفتحها الباقون.

القسم الثالث الحذف:

وهو في (كأين) في سبعة مواضع، بآل عمران، ويوسف، وموضعي الحج، وبالعنكبوت، والقتال، والطلاق.

فوقف أبو عمرو، وكذا يعقوب، على الياء في السبعة، وافقهما اليزيدي، والحسن، ووقف الباقون على النون.

القسم الرابع: المقطوع رسماً:

وهو في حرفين: (أياما) بالاسراء، و (مال) في أربعة مواضع، بالنساء، والكهف، والفرقان، وسأل:

فوقف حمزة، والكسائي، وكذا رويس على (أيا) دون (ما) كذا نص عليه الداني في التيسير، وجماعة، وذكر هؤلاء الوقف على (ما) دون (أيا) للباقين.

ولم يتعرض الجمهور لذكر ذلك بوقف، ولا ابتداء، فالأرجح، والأقرب للصواب كما في النشر، جواز الوقف على كل من (أيا) و(ما) لكل القراء، اتباعاً للرسم، لكونهما كلمتين انفصلتا رسماً، وإلى ذلك أشار في الطيبة بقوله:

وعن كل كما الرسم أجل.

أي القول باتباع الرسم الذي عليه الجمهور هنا، أجل وأقوى مما قدمه.

و(أيا) هنا شرطية منصوبة بمجزومها، وتنوينها عوض [عن] المضاف أي: الأسماء و (ما) مؤكدة على حد قوله تعالى: (فأينما تولوا) ولا يمكن رسمه موصولاً صورة، لأجل الألف، فيحتمل أن يكون موصولاً في المعنى، على حد (أيما الأجلين) وأن يكون مفصولاً، كـ(حيث ما) وهو الظاهر للتنوين.

وأما (مال) في المواضع الأربعة:

فوقف أبو عمرو فيها على (ما) دون اللام، كما نص عليه الشاطبي، كالداني، وجمهور المغاربة، وغيرهم، وافقه اليزيدي.

واختلف عن الكسائي في الوقف على (ما) أو على اللام، والوجهان ذكرهما له الشاطبي، كالداني، وابن شريح.

ومقتضى كلام هؤلاء أن الباقين يقفون على اللام، دون (ما)، وبه صرح بعضهم.

والأصح جواز الوقف على (ما) لجميع القراء، لأنها كلمة برأسها، منفصلة لفظاً، وحكماً، قال في النشر: وهو الذي اختاره وآخذ به.

وأما اللام: فيحتمل الوقف عليها لانفصالها خطاً، وهو الأظهر قياساً، ويحتمل أن لا يوقف عليها، من أجل كونها لام جر، ولام الجر لا تقطع مما بعدها ثم إذا وقف على (ما) اضطراراً أو اختياراً، أو على اللام كذلك، فلا يجوز الابتداء بقوله تعالى: (لهذا) ولا (هذا).

القسم الخامس قطع الموصول:

في ثلاثة أحرف: (ويكأن الله) (ويكأنه) بالقصص: وقف فيهما الكسائي على الياء، وافقه الحسن، وابن محيصن، من المفردة، والمطوعي.

وعن أبي عمرو الوقف على الكاف فيهما، وافقه اليزيدي، وابن محيصن، من المبهج.

ووقف الباقون على الكلمة برأسها.

والابتداء عند الكسائي، ومن معه بالكاف، وعند أبي عمرو، ومن معه بالهمزة، وما ذكر عن الكسائي، وأبي عمرو، في ذلك من الوقف، والابتداء، حكاه جماعة، وأكثرهم بصيغة التمريض، ولم يذكر ذلك عنهما بصيغة الجزم غير الشاطبي، وابن شريح، والأكثرون لم يذكروا في ذلك شيئاً، فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها، لاتصالها رسماً بالاجماع، وهذا هو الأولى والمختار في مذاهب الجميع، اقتداء بالجمهور، وأخذا بالقياس الصحيح، قاله في النشر.

وأما الحرف الثالث: وهو (أن لا يسجدوا) فسيأتي في سورة النمل ـ إن شاء الله تعالى ـ وكذا (آل ياسين) بالصافات.

وأما القسم الثاني: وهو المتفق عليه:

فاعلم أن الأصل في كل كلمة كانت على حرفين فصاعداً، أن تكتب منفصلة من لاحقتها.

ويستثنى من ذلك كل ما دخل عليه حرف من حروف المعاني، وكان على حرفٍ نحو: (بسم الله)، (وبالله)، (ولله) (ولرسوله) و (كمثله)، و (لأنتم)، و (أبالله) (فلقاتلوكم) (ولقد) ولام التعريف، كأنها لكثرة دورها نزلت منزلة الجزء من مدخولها، فوصلت، وياء النداء نحو (يا آدم) (ويبنؤم) وهاء التنبيه في (هؤلاء) (وهذا).

وكذا كل كلمة اتصل بها ضمير متصل، سواء كان على حرف واحد، أو أكثر،

نحـو (ربي) و (ربكم) و (رسله) و (رسلنا) و (رسلكم) و (منـاسككم) و (ميثاقه) (فأحياكم) (ويميتكم) و (يحييكم) .

وكـذا حروف المعجم في فـواتح السـور، نحـو (الم) (الـر) (المص) (كهيعص) (طس) (حم) إلا (حم عسق) فإنه فصل فيها بين الميم، والعين .

وكذا إن كان أول الكلمة الثانية همزة، وصورت على مراد التخفيف واواً أو ياء، نحو (هؤلاء) و (لئلا) و (يومئذ) و (حينئذ) .

وكذا (ما) الاستفهـامية، إذا دخـل عليها أحـد حروف الجـر نحو: (لم) و (بـم) و (فيم) و (عم) و (أم) مـع (مـا) نحـو: (أمـا اشتملت) و (إن) المكسورة المخففة، مع لا نحو (إلا تفعلوه)(إلا تنصروه)و (كـالوهم) و (زنوهم) فكله موصول في جميع القرآن .

وكذا (ألا) المفتوحة في غير العشرة الآتية .

واختلف في الأنبياء : و (أنمـا) في غير الأنعام، نحو: (أنما نملي لهم) .

واختلف في النحل، و (أنما) في غير الحج، ولقمان، نحو (إلا أنما أنا نذير مبين) .

واختلف في (أنما غنمتم) .

وإما في غير الرعد، نحو (وإما تخافن) .

و (أينما) بالبقرة، والنحل .

واختلف في النساء، والشعراء، والأحزاب .

و (فإلم) بهود و (ألن) بالكهف، والقيامة .

و (عما) في غير الأعراف نحو (عما يعملون)[1] (ومما) في غير النساء، والروم، نحو (من ما رزقكم الله) واختلف في المنافقين .

---

(١) في « ش » (يعلمون) تحريف .

و(أمن) في غير النساء، والتوبة، والصافات، وفصلت، نحو (أمن يملك السمع).

و (كلما) في غير إبراهيم، نحو (كلما دخل عليها) واختلف في (كلما ردوا) بالنساء.

وكذا (كلما دخلت) بالأعراف، (كلما جاء أمة) بالمؤمنين، (كلما ألقى) بالملك.

والمشهور الوصل في الثلاث.

و (بئسما اشتروا) بالبقرة (وبئسما خلفتموني) بالأعراف.

واختلف في (قل بئسما يأمركم به)[1] و (فيما) في غير الشعراء نحو (فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف) واختلف في العشرة الآتية .

و (كيلا) بآل عمران، والحج، والحديد، وثاني الأحزاب و(يومهم) في غير غافر، والذاريات، نحو (يومهم الذي يوعدون) فجميع ما كتب موصولاً، مما ذكر وغيره، لا يجوز الوقف فيه إلا على الكلمة الأخيرة منه، لأجل الاتصال الرسمي، ولا يجوز فصله بوقف، إلا برواية صحيحة، ومن ثم اختير عدم فصل (ويكأن) (ويكأنه) كما تقدم مع وجود الرواية بفصله.

نعم روى « قتيبة » عن الكسائي التوسع في ذلك، والوقف على الأصل، لكن الذي استقر عليه عمل الأئمة، ومشايخ الإقراء، ما تقدم من وجوب الوقف على الكلمة الأخيرة، وهو الأحرى والأولى بالصواب كما في النشر.

وأما المتفق على قطعه فثمانية عشر حرفاً (أن لا) بالأعراف موضعان، والتوبة، وهود، موضعان، والحج ويس، والدخان، والممتحنة، ون.

---

(١) وهو الأول من البقرة. وأما (ولبئس ما شروا به أنفسهم) فمتفق على قطعه.
والخلاصة: أن الأول من البقرة، و (بئسما خلفتموني) موصولان اتفاقاً. و (قل بئسما) بخلاف، وما عدا ذلك مقطوع اتفاقاً.

و (إن ما) المكسورة المشددة بالانعام[1] و (ان ما) المشددة بالحج[2] ولقمان[3].

و (إن ما) المكسورة المخففة بالرعد و (أين ما) في غير البقرة، والنحل و (أن لم) المفتوح كل ما في القرآن. و (إن لم) المكسورة في غير هود و (أن لن) في غير الكهف، والقيامة.

و (عن ما) بالأعراف و (من ما) بالنساء، والتوبة، والصافات، وفصلت و (عن من) بالنجم، والنور و (حيث ما) كل ما في القرآن. و (كل ما) بإبراهيم و (بئس ما) أربعة مواضع كلها بالمائدة، و (في ما) في أحد عشر، ثاني البقرة، وبالمائدة، وفي الأنعام، موضعان، والأنبياء، والنور، والشعراء، والروم، والزمر، موضعان، والواقعة.

واختلف فيها الا موضع الشعراء، فمفصول قطعاً، والأكثر على الفصل في العشرة الباقية.

و (كي لا) في غير الأربعة السابقة (ويوم هم) بغافر والذاريات (ولات حين)[4].

وكل ذلك يأتي إن شاء الله تعالى في مواضعه من الفرش، فجميع ما كتب مفصولاً اسماً، أو غيره، يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى، والثانية عن كل القراء؛ والله تعالى أعلم.

وليعلم أنه لا يجوز في الأداء تعمد الوقف على شيء من ذلك اختياراً، لقبحه، وإنما يجوز على سبيل الضرورة، او الامتحان، أو التعريف، لا غير، والله تعالى أعلم.

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿إن ما توعدون لآت﴾ الأنعام (١٣٤).
(٢) وهو قوله تعالى: ﴿وأن ما يدعون من دونه هو الباطل﴾ آية (٦٢).
(٣) وهو قوله تعالى: ﴿وأن ما يدعون من دونه الباطل﴾ آية (٣٠).
(٤) من قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾ ص آية (٣).

بـــاب

مذاهبهم في ياءات الإضافة

وهي ياء زائدة آخر الكلمة، فليست بلام الفعل، وتتصل بالاسم، وتكون مجرورة المحل، نحو (نفسي)، (ذكري) وبالفعل منصوبة المحل نحو (فطرني) (ليحزنني) وبالحرف منصوبته، ومجرورته، نحو (إني) و (لي).

فاطلاق هذه التسمية عليها تجوز، حيث جاءت منصوبة المحل، كما ترى.

ويصح أن تحذف، وأن يكون مكانها هاء الغائب، وكاف المخاطب، فتقول في (نفسي) و (فطرني) ونفس، وفطر، ونفسه، وفطره، ونفسك، وفطرك.

وقد خرج عن ذلك نحو (الداعي) و (أتهتدي) و (إن أدري) و (ألقي إلي) و (قل أوحى إلي).

ثم إن الفتح والاسكان فيها لغتان فاشيتان، في القرآن، وكلام العرب، والإسكان فيها هو الأصل الأول، لأنها مبنية، والأصل في البناء السكون، والفتح أصل ثان، لأنه اسم على حرف غير مرفوع، فقوي بالحركة وكانت فتحة للتخفيف.

وقد انحصر الكلام في هذه الياء في قسمين:

الأول متفق عليه، وهو ضربان:

الأول: مجمع على إسكانه، وهو الأكثر، نحو (إني جاعل) و (اشكروا لي) و (أني فضلتكم) (فمن تبعني فإنه مني) وجملته خمسمائة وست وستون.

الثاني : ما أجمع على فتحه وذلك لموجب، وهو إما أن يكون بعدها ساكن، لام تعريف، أو شبهه، ووقع في إحدى عشرة كلمة، في ثمانية عشر موضعاً، منها (نعمتي التي) (وحسبي الله) (بي الأعداء) أو يكون قبلها ألف نحو (هداي) ووقع في ست كلمات، أو ياء نحو (إلي) و (علي) ووقع في تسع .

القسم الثاني : ما اختلف في إسكانه وفتحه :

ووقع في مائتين واثنتي عشرة ياء، وتنقسم باعتبار ما بعدها ستة أنواع : لأنه إما همز، أو غيره، والهمز إما قطع، وهو ثلاثة باعتبار حركته، أو وصل، وهو إما مصاحب للام أو مجرد عنه .

النوع الأول :

وهو همزة القطع المفتوحة، وقعت في مائة وثلاث، اختلف منها في تسع وتسعين موضعاً، تأتي إن شاء الله تعالى مفصلة في محالها، ثم مجملة آخر السور نحو (إني أعلم) (فاذكروني أذكركم) .

فأصل نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وكذا أبو جعفر، فتحهن، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي .

وأصل الباقين تسكينهن، إلا أنهم اختلفوا في خمسة وثلاثين موضعاً .

فقرأ نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بفتح سبع ياءات من ذلك، وهي : (من دوني أولياء) بالكهف، و(إني أراني) الأولان بيوسف، و(يأذن لي أبي) فيها، و (اجعل لي آية) بآل عمران، ومريم، (وضيفي أليس) بهود، وافقهم اليزيدي .

وقرأ هؤلاء بفتح (يسر لي أمري) بطه، وافقهم الحسن .

وقرأ ابن كثير، وورش، من طريق الأصبهاني، بفتح (ذروني أقتل) بغافر، وافقهم ابن محيصن .

وقرأ نافع، والبزي، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، (إني أراكم) بهود، (ولكني أراكم) بها، والاحقاف، بالفتح وافقهم اليزيدي .

وقرأ هؤلاء بفتح (تحتي أفلا) بالزخرف، وافقهم ابن محيصن.

وقرأ نافع، وابن كثير، وكذا، أبو جعفر، بفتح (ليحزنني أن) بيوسف، و (حشرتني أعمى) بطه، (تأمروني أعبد) بالزمر، (أتعداننني أن) بالأحقاف، وافقهم ابن محيصن، في غير (تأمروني) .

وقرأ نافع، وكذا أبو جعفر، بالفتح في (سبيلي أدعوا) بيوسف، و (ليبلوني ءأشكر).

وقرأ ابن كثير (ادعوني أستجب لكم) بالطول بالفتح، وقرأ - أيضاً - بالفتح [في] (فاذكروني أذكركم) وافقه ابن محيصن.

وقرأ ورش من طريق الأزرق، والبزي، بفتح (أوزعني أن) بالنمل، والأحقاف، وافقهما ابن محيصن.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بفتح (عندي أولم) بالقصص، وافقهم اليزيدي.

واختلف فيها عن ابن كثير، فروى جمهور المغاربة والمصريين عنه الفتح من روايتيه وقطع جمهور العراقيين للبزي بالإسكان، ولقنبل بالفتح، والاسكان لقنبل من هذه الطرق عزيز، لكن رواه عنه جماعة.

وأطلق الخلاف عن ابن كثير، الشاطبي، والصفراوي، وغيرهما، وكذا في الطيبة.

قال في النشر: وكلاهما صحيح عنه، غير أن الفتح عن البزي ليس من طرق الشاطبية، والتيسير، وكذا الإسكان عن قنبل انتهى.

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بفتح (لعلي) بيوسف، وطه، والمؤمنين، وموضعي القصص، وفي غافر. وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ هؤلاء، وحفص، بفتح (معي) بالتوبة، والملك، وافقهم الحسن في « الملك » .

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بفتح (مالي أدعوكم)، بغافر، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، لكن بخلف عن « ابن ذكوان » فالصوري عنه كذلك، والأخفش بالاسكان.

وقرأ هؤلاء بفتح (أرهطي أعز) بهود، لكن بخلف عن هشام، والوجهان صحيحان عنه، لكن الفتح أشهر وأكثر.

واتفقوا على إسكان الأربع ياءات الباقية، وهي: (أرني أنظر إليك) بالأعراف، (ولا تفتني ألا) بالتوبة، (وترحمني أكن) بهود، (فاتبعني أهدك) بمريم.

وأجمعوا ـ أيضاً ـ على فتح (عصاي أتوكأ) (وإياي أتهلكنا) ونحو: (بيدي أستكبرت) لضرورة الجمع بين الساكنين، نبه عليه في النشر.

النوع الثاني: همزة القطع المكسورة:

والواقع منها إحدى وستون ياء، اختلف منها في اثنين وخمسين ياء تأتي كذلك ـ أيضاً ـ إن شاء الله تعالى ـ في مواضعها نحو (مني إلا) (أنصاري إلى الله).

وأصل فتح هذا النوع نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيدي.

والباقون بالسكون، إلا أنه وقع الخلاف على غير هذا الوجه في خمسة وعشرين ياء منها:

فقرأ ورش من طريق الأزرق، وكذا أبو جعفر، بفتح (إخوتي إن) بيوسف.

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بفتح (آبائي إبراهيم) بيوسف، و (دعائي إلا) بنوح، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بفتح (وما توفيقي إلا بالله) بهود، (وحزني إلى الله) بيوسف، وافقهم اليزيدي.

وقرأ هؤلاء، وحفص، بفتح (أمي إلهين) بالمائدة.

وقرأ نافع، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، بفتح (ورسلي إن الله) بالمجادلة.

وقرأ نافع، وكذا أبو جعفر، بفتح (أنصاري إلى) بآل عمران، والصف (وبعبادي إنكم) بالشعراء، (وستجدني إن) بالكهف، والقصص، والصافات، (وبناتي إن) بالحجر، و (لعنتي إلى) بص.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، وكذا أبو جعفر، بفتح (أجري إلا) بيونس، وموضعي هود وخمسة في الشعراء، وموضع بسبأ الجملة تسع، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وحفص، وكذا أبو جعفر، بفتح (يدي إليك) بالمائدة.

فهذه خمس وعشرون، والباقي سبع وعشرون، هم فيها على أصولهم، إلا أنه اختلف في (إلى ربي إن) بفصلت عن قالون: فروى الجمهور عنه فتحها على أصله، وروى الآخرون إسكانها، وأطلق الخلاف عنه في الشاطبية، كأصلها، والطيبة، والتذكرة، وغيرها، وصحح الوجهين عنه في النشر. قال: غير أن الفتح أشهر وأكثر، وأقيس.

وأجمعوا على إسكان التسع الباقية، من هذا النوع، وهي (يصدقني) بالقصص، و (أنظرني إلى) بالأعراف، و (فانظرني) بالحجر، ومثلها بص، و (يدعونني إلى) بيوسف، و(تدعونني إليه) و (تدعونني إلى) بالمؤمن، و(ذريتي إني) بالأحقاف. و (أخرتني الى) بالمنافقين.

* واتفقوا - أيضاً - على فتح (أحسن مثواي إنه) (ورؤياي) ونحو (فعلي إجرامي) كما تقدم.

النوع الثالث: همزة القطع المضمومة:

والواقع منها اثنا عشر، اختلف منها في عشر تأتي مفصلة، وأصل فتحها فيهن وصلاً، نافع، وكذا أبو جعفر، وافقهما ابن محيصن، من المفردة في (إني أريد)

و (إني أعذبه)[1] كلاهما بالمائدة.

والباقون بالسكون.

واختلف عن أبي جعفر في (أني أوف الكيل) بيوسف، وكلا الوجهين صحيح عنه من روايتيه جميعاً كما في النشر.

واتفقوا على إسكان الياءين الباقيتين، وهما (بعهدي أوف) بالبقرة. (وآتوني أفرغ) بالكهف.

النوع الرابع: همزة الوصل المصاحبة للام.

والواقع منها اثنان وثلاثون، اختلف منها في أربعة عشرة تأتي كذلك نحو: (لا ينال عهدي الظالمين) (ربي الذي) فسكنها كلها حمزة، على أصله، وافقه ابن محيصن في كلها، والمطوعي في (مسني الضر) و (عبادي الصالحون) بالأنبياء، و (عبادي الشكور) بسبأ، والحسن، والمطوعي في (ربي الذي) بالبقرة و (حرم ربي الفواحش) بالأعراف، و (آتاني الكتاب) بمريم، والأعمش في (أرادني الله) بالزمر، والأعمش، والحسن، في (مسني الشيطان) بص، و(أهلكني الله) بالملك.

وسكن « ابن عامر » موافقة له أعني: « حمزة » (عن آياتي الذين) بالأعراف، وافقهما المطوعي، والحسن.

وسكن « حفص» كذلك[2] (عهدي الظالمين) بالبقرة، وافقهما الحسن، والمطوعي.

وسكن « ابن عامر » وحمزة، والكسائي، وكذا روح، كذلك (قل لعبادي الذين) بإبراهيم، وافقهم الحسن، والأعمش.

وسكن أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، كذلك (يا

---

(١) هكذا بالأصل، واللفظ القرآني: ﴿فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين﴾.

(٢) أي: مع حمزة.

عبادي الذين) بالعنكبوت، والزمر، وافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش.

وعن ابن محيصن، والحسن، إسكان (نعمتـــي التي) في المواضع الثلاث بالبقرة، و (جاءني البينات) بالطول.

وعن ابن محيصن، والمطوعي، اسكـان يائي (بلغني الكبر،) بآل عمران، و (أروني الذين) بسبأ.

وعن ابن محيصن وحده، تسكين (حسبي الله) بالتوبة بـلا خلاف، وعنـه بخلف تسكين يائي (شركائي الذين) بالنحل، (وحسبي الله) بالزمـر، والباقـون بفتحها فيهن.

فهذه ثلاث وعشرون، ياء اختلف فيها.

واتفقوا على فتح التسع الباقية، مـن هذا النوع، وهي (بي الأعداء)(مسني الضر) (مسني الكبر) (ولي الله)(شركائي الذين) في الثلاثة غير النحل، (نبأني العليم) (أن يقول ربي الله) .

وعن ابن محيصن تسكين كل ياء اتصلت بآل في جميع القرآن .

النوع الخامس: همزة الوصل العارية عن اللام:

ووقعت في سبعة مواضع، الا عند ابن عامر، ومن معه فستة لقطعه همزة (اخي اشدد) كما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ .وهي: (إني اصطفيتـك) (أخي اشدد) (لنفسي اذهب) (ذكري اذهبا) (يا ليتني اتخذت) (قومي اتخذوا) (من بعدي اسمه أحمد) .

فقرأهن أبو عمرو بالفتح في السبعة، وافقه اليزيدي.

وقرأ ابن كثير كـذلك في (إني اصـطفيتك) و (أخي اشـدد) وافقهما ابن محيصن، بخلف عنه.

وقرأ نافع، وابن كثير، وكـذا أبو جعفـر (لنفسي اذهب) (وذكري اذهبـا) بالفتح ـ أيضاً ـ وافقهم ابن محيصن.

وقرأ نافع، والبزي، وكذا أبو جعفر، وروح، (إن قومي اتخذوا) بالفتح.

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو بكر، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، (بعدي اسمه) بالفتح، وافقهم الحسن، ولم يأت في هذا النوع ياء أجمع على فتحها أو إسكانها.

النوع السادس: في الياء التي بعدها متحرك غير الهمزة:

ووقعت في خمسمائة وستة وتسعين موضعاً: المختلف فيه منها خمسة وثلاثون موضعاً، تأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في محالها نحو (بيتي للطائفين) (بي لعلهم) (وجهي لله) .

فقرأ نافع، وهشام، وحفص، وكذا أبو جعفر، بفتح (بيتي للطائفين) بالبقرة والحج.

وقرأ هشام، وحفص كذلك بنوح .

وقرأ ورش كذلك (بيْ لعلهم) بالبقرة، و (لي فاعتزلون) بالدخان بالفتح.

وبه قرأ نافع، وكذا أبو جعفر، (مماتي لله) بالأنعام.

وبه قرأ نافع، وابن عامر، وحفص، وكذا أبو جعفر (وجهي لله) بآل عمران، و (وجهـــي للذي) بالأنعام.

وقرأ ابن عامر كذلك (صراطي) بالأنعام، و (أرضي واسعة) بالعنكبوت، وافقه الحسن، في (صراطي) .

وبه ـ أيضاً ـ قرأ[1] حفص (معي) بالأعراف، والتوبة، وثلاثة في الكهف، وفي الأنبياء، وموضعي الشعراء، وفي القصص فهي تسعة.

و(لي) بابراهيم، وطه، وموضعي «ص» وفي الكافرين، فهي خمسة.

وجملة ذلك أربعة عشر موضعاً، ووافقه ورش من طريقيه في (ومن معي) بالشعراء، ومن طريق الأزرق في (ولي فيها مآرب) بطه، ووافقه هشام بخلف عنه، في (ولي نعجة) .

---

(١) في الأصل: (وقرأ) والواو زائدة.

فقطع له بالإسكان في العنوان، والكافي، والتبصرة، وتلخيص ابن بليمة، والشاطبية، كأصلها، وسائر المغاربة، والمصريين.

وقطع له بالفتح صاحب المبهج، والمفيد، وأبو معشر الطبري، وغيرهم، والوجهان صحيحان عن هشام، كما في النشر.

ووافقه نافع، وهشام، والبزي، بخلف عنه، وفي (ولي دين) بالكافرين، وافقهم الحسن.

والفتح (للبزي)[1] رواه جماعة، كصاحب العنوان، والمجتبى، والكامل، من طريق أبي ربيعة، وابن الحباب، وهي رواية نصر بن محمد عن البزي.

وروى عنه الجمهور الإسكان، وبه قطع العراقيون من طريق أبي ربيعة، وبه قرأ الداني على الفارسي، عن قراءته بذلك عن النقاش، عن أبي ربيعة عنه، وهذا طريق التيسير، وقال فيه: وهو المشهور، وبه آخذ، وقطع به ـ أيضاً ـ ابن بليمة، وغيره.

وبالوجهين جميعاً صاحب الهداية، والتبصرة، والتذكرة، والكافي، والشاطبية، وغيرهم، والوجهان صحيحان عنه، والإسكان أكثر، وأشهر، قاله في النشر.

وقرأ ابن كثير بفتح يائي (من ورائي وكانت) بمريم، و(شركائي قالوا) بفصلت، وافقه ابن محيصن.

وقرأ ابن كثير، وهشام، بخلف عنه، وعاصم، والكسائي، وكذا ابن وردان بخلف عنه، بفتح (مالي لا أرى الهدهد) بالنمل، وافقهم ابن محيصن.

والفتح لهشام رواية الجمهور عنه، وهو رواية الحلواني عنه.

وروى الآخرون عنه الاسكان، وهو رواية الداجوني عن أصحابه عنه، ونص على الوجهين جميعاً من الطريقين، جماعة كثيرون، كصاحب الجامع، والمستنير، والكفاية، والصقلي، وغيرهم.

وأما ابن وردان: فالجمهور عنه على الاسكان، والآخرون عنه على الفتح،

---

(١) في «ش» (للسبزي) تحريف.

وهما صحيحان عنه، غير أن (الاسكان)[1] أكثر وأشهر، كما في النشر.

وقرأ هشام بخلف عنه، وحمزة، وكذا يعقوب، وخلف، بإسكان (مالي) بيس، وافقهم الأعمش.

والفتح لهشام من طريق الحلواني، وعليه الجمهور، بل لا تعرف المغاربة غيره، وقطع له بالإسكان جمهور العراقيين، من طريق الداجوني.

وقرأ قالون، وورش، من طريق الأصبهاني، وكذا أبو جعفر، بإسكان (محياي) بالأنعام، وتمد الألف حينئذ مداً مشبعاً، لأجل الساكنين، وكذا إذا وقفوا. أما من فتحها وصلا، فيقف بالأوجه الثلاثة، لعروض السكون عندهم.

واختلف عن «ورش» من طريق الأزرق: فقطع له فيه بالإسكان صاحب العنوان، وشيخه عبد الجبار، وطاهر بن غلبون، والأهوازي، والمهدوي، وابن سفيان، وغيرهم.

وبه قرأ الصقلي، على عبد الباقي، عن والده، وبه قرأ الداني على الخاقاني، وطاهر. قال الداني: وعلى ذلك عامة أهل الأداء، من المصريين وغيرهم، وهو الذي رواه ورش عن نافع أداء وسماعاً، والفتح اختيار منه، لقوته في العربية.

قال: وبه قرأت على أبي الفتح في رواية الأزرق عنه، من قراءته على المصريين.

وبالفتح ـ أيضاً ـ قرأ الصقلي، على ابن نفيس، عن أصحابه عن الأزرق، وعلى عبد الباقي من قراءته على ابن عراك عن هلال، كما في النشر. قال فيه: والوجهان صحيحان عن ورش، من طريق الأزرق إلا أن روايته عن نافع الإسكان، والفتح اختياره لنفسه، ثم تعقب من ضعف الإسكان عنه كأبي شامة، وأطال في الرد عليه.

وممن قطع له بالخلاف صاحب التيسير، والشاطبية، والتبصرة، والكافي، وابن بليمة وغيرهم.

---

(١) في «ش» (الإسكان أن) تحريف.

وأما (يا عبادي لا خوف) بالزخرف:

فاختلفوا في إثبات يائها وحذفها، وفتحها، وإسكانها، لاختلاف المصاحف فيها:

فقرأها نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وكذا أبو جعفر، ورويس، من غير طريق أبي الطيب، بإثبات الياء ساكنة وصلا ووقفوا عليها كذلك، موافقة لمصحف المدينة، والشام، وافقهم الحسن.

وقرأ باثباتها مفتوحة وصلا، أبو بكر، وكذا رويس، من طريق أبي الطيب، ووقفا بالياء الساكنة. وقرأ الباقون وهم: ابن كثير، وحفص، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، وروح، بحذفها في الحالين، موافقة لمصاحفهم، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، فخالف أبا عمرو.

فهذه ثلاثون ياء.

وعن الحسن فتح الخمسة الباقية، وهي (لا أملك إلا نفسي وأخي) و (سوأة أخي) الثلاثة بالمائدة و (اشرح لي صدري) بطه و (قومي ليلاً) بنوح.

واتفقوا على إسكان ما بقي من هذا النوع، وهو خمسمائة وستة وستون ياء نحو (إني جاعل) و(اشكروا لي) (وأني فضلتكم) (فمن تبعني) (ومن عصاني) (الذي خلقني) و (يطعمني) و (يميتني) (لي عملي) (يعبدونني) لا يشركون بي.

باب
مذاهبهم في ياءات الزوائد

وهي هنا ياء متطرفة زائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية.

وتكون في الأسماء نحو (الداع) و (الجوار) وفي الأفعال نحو (يأت) و (يسر).

وهي في هذا وشبهه لام الكلمة، وتكون أيضاً ياء إضافة في موضع الجر، والنصب نحو (دعائي) و (أخرتني) وأصلية، وزائدة، وكل منهما فاصلة، وغير فاصلة.

فأما غير الفاصلة فخمس وثلاثون الأصلية منها ثلاث عشرة، نحو (الداع) بالبقرة و (يأت) بهود.

وغير الأصلية منها اثنان وعشرون، وهي ياء المتكلم الزائدة، نحو (إذا دعان) (واتقون يا أولي) (ومن اتبعن وقل).

وأما الفاصلة: فست وثمانون، الأصلية منها خمس، وهي (المتعال) بالرعد، و (التلاق) و (التناد) بالطول، و (يسر) و (بالواد) بالفجر.

وغير الأصلية، هي ياء المتكلم الزائدة، في إحدى وثمانين نحو (فارهبون) (فاتقون) (ولا تكفرون) (فلا تنظرون) (ثم لا تنظرون) (فأرسلون) (ولا تقربون) (أن تفندون).

فالجملة مائة وإحدى وعشرون ياء، تأتي - إن شاء الله تعالى - مفصلة في محالها، ثم في آخر السور.

وإذا أضيف اليها (تسئلن) بالكهف تصير مائة واثنين وعشرين.

اختلفوا في إثباتها وحذفها، ولهم في ذلك أصول:

فنافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، يثبتون ما أثبتوه منها في الوصل، دون الوقف، مراعاة للأصل والرسم، وافقهم الأعمش، واليزيدي، والحسن.

وابن كثير، وهشام بخلف، ويعقوب، يثبتون في الحالين على الأصل، وهي لغة الحجازيين، ويوافق الرسم تقديراً، إذا ما حذف لعارض كالموجود، كألف (الرحمن) وافقهم ابن محيصن.

وابن ذكوان، وعاصم، وكذا خلف، يحذفون في الحالين تخفيفاً، وهي لغة هذيل.

قال الكسائي: العرب تقول الوال والوالي، والقاض والقاضي.

[تنبيه]

ليس لهشام من الزوائد إلا (كيدون) بالأعراف على خلاف عنه يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ وليس إثبات الياء هنا في الحالين، أو في الوصل مما يعد مخالفاً للرسم، خلافاً يدخل به في حكم الشذوذ، بل يوافق الرسم تقديراً، لما تقدم أن ما حذف لعارض في حكم الموجود كألف نحو (الرحمن).

وقد خرج بعض القراء في بعض ذلك عن أصله للأثر:

فأما غير الفاصلة:

فقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بإثبات الياء في عشر:

(يأت) بهود و (أخرتن) بالاسراء و (يهدين) و (نبغ) و (تعلمن) و (يؤتين) الأربعة بالكهف، و (ألا تتبعن) بطه و (الجوار) بالشورى، و (المناد) بقاف و (الى

الداع) بالقمر، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وبذلك قرأ الكسائي في (يأت) بهود، و (نبغ) بالكهف محافظة على حرف الإعراب.

وكل على أصله السابق: فابن كثير، وكذا يعقوب، بإثباتها في الحالين، وافقهما ابن محيصن.

ونافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، بإثباتها وصلا فقط، وافقهم اليزيدي والحسن، إلا أن أبا جعفر فتح ياء (ألا تتبعن). بطه وصلا، وأثبتها وقفا ساكنة.

وخرج بتقييد (نبغ) بالكهف (ما نبغي هذه) بيوسف و (يأت) بهود أخرج نحو (يأتي بالشمس) و (إلى الداع) أخرج (الداعي إلى) بالقمر أيضاً.

وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، باثبات ياء (أتمدونن) بالنمل، على أصولهم المتقدمة، إلا أن حمزة خالف أصله، فأثبتها في الحالين.

وتقدم اتفاقه مع يعقوب على إدغام النون في الإدغام الكبير.

وقرأ قالون، وورش، من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، (إن ترن أنا) بالكهف و (اتبعون أهدكم) بغافر باثبات الياء فيهما، على أصلهم المقرر، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، كذلك.

والباقون بالحذف في الحالين.

وقرأ ورش، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا يعقوب، (كالجواب) بسبأ باثبات الياء على أصولهم، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

وقرأ هؤلاء، وكذا أبو جعفر (الباد) بالحج بالإثبات على أصولهم.

والباقون بالحذف في الحالين.

وقرأ ورش، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب (الداعي إذا دعاني) بإثبات الياء فيهما، على أصولهم وافقهم اليزيدي.

واختلف عن قالون: فقطع له بالحذف فيهما جمهور المغاربة، وبعض

العراقيين، وهو الذي في الكافي، والهادي، والهداية، والتيسير، والشاطبية، وغيرها.

لكن قول الشاطبية :

وليسا لقالون عن الغر سبلاً.

يفهم أن له في الوصل وجهين فيهما، إذ معناه: ليس إثبات الياءين منقولاً عن الرواة المشهورين عنه، بل عن رواة دونهم، كما نبه عليه الجعبري.

وقطع بالاثبات فيهما له من طريق أبي نشيط، الحافظ أبو العلاء، في غايته، وأبو محمد في مبهجه، وقطع له بعضهم بالاثبات في (الداع) والحذف في (دعان) وهو الذي في المستنير، والتجريد، وغيرهما، من طريق أبي نشيط.

وعكس آخرون، فقطع له بالحذف في (الداع) والاثبات في (دعان) وهو الذي في التجريد، من طريق الحلواني، وبه قطع ـ أيضاً ـ صاحب العنوان، والوجهان صحيحان عن قالون، كما في النشر.

قال: إلا أن الحذف أكثر وأشهر، والباقون بالحذف فيهما.

وقرأ ورش، والبزي، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب (الداع إلى) وهو الأول بالقمر، بإثبات الياء على أصولهم، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن.

والباقون بحذفهما في الحالين. وقرأ نافع، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، (المهتدي) بالإسراء، والكهف، (ومن اتبعني وقل) بآل عمران، بالإثبات في الثلاث، وافقهم اليزيدي، والحسن. وكل على أصله.

وخرج (فهو المهتدي) بالاعراف لأنه من الثوابت[1].

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، (تؤتون موثقاً) بيوسف، بإثبات الياء، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، وكل على أصله، وحذفها الباقون في الحالين.

(١: أي: لكل القراء.

وقرأ أبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، بإثبات ثمان ياءات وهي (واتقون يا أولي) بالبقرة، (وخافون إن) بآل عمران، (واخشون ولا) بالمائدة (وقد هدان) بالانعام، و (ثم كيدون) بالاعراف، (ولا تخزون) بهودو (مما أشركتمون) بابراهيم، (واتبعون هذا) بالزخرف، وافقهم اليزيدي، والحسن، في الكل، وابن محيصن من المفردة، في (اتبعون) بالزخرف، وكل على أصله.

ووافقهم هشام في (كيدون) بالأعراف بخلف عنه، فقطع له الجمهور بالياء في الحالين، وهو الذي في طرق التيسير، فلا ينبغي أن يقرأ له من التيسير بسواه.

وذكره الخلاف فيه على سبيل الحكاية، كما نبه عليه في النشر.

وروى الآخرون عنه الإثبات في الوصل، دون الوقف، وهو الذي: لم يذكر عنه ابن فارس في الجامع سواه، وبه قطع في المستنير، والكفاية، عن الداجوني، وهو الظاهر من عبارة الداني في المفردات.

وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور في التيسير، إن أخذ به، وبمقتضى هذا يكون الوجه الثاني في الشاطبية هو هذا.

على أن إثبات الخلاف من طريق الشاطبية في غاية البعد، وكأنه تبع فيه ظاهر التيسير فقط، كذا في النشر.

ثم قال: قلت وكلا الوجهين صحيح، نصاً وأداء، حالة الوقف، وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير الاثبات، من طرق كتابنا انتهى.

وأما رواية بعضهم الحذف عنه في الحالين، فقال في النشر: لا أعلمه نصاً، من طرق كتابنا لأحد من أئمتنا، ولكنه ظاهر التجريد، من قراءاته على عبد الباقي، يعني من طريق الحلواني، وعن الحلواني قال: رحلت إلى هشام بعد وفاة ابن ذكوان ثلاث مرات، ثم رجعت الى «حلوان» فورد على كتابه: إني أخذت عليك (ثم كيدون) بالأعراف بياء في الوصل، وهي بياء في الحالين.

وقرأ «رويس» بخلف عنه بإثبات الياء في (عبادي) من قوله تعالى (يا عباد فاتقون) لمناسبة ما بعدها، ولم يختلف في غيره من المنادى المحذوف، وهو رواية جمهور العراقيين.

وروى الآخرون عنه الحذف، وهو القياس، فإن الحذف في الحالين قاعدة الاسم المنادى، وهو في مائة وثلاثين منها (يا رب) و (رب) سبعة وستون موضعاً، و (يا قوم) ستة وأربعون، و (يا بني) ستة و (يا أبت) ثمانية، و (يبنؤم) و (ابن أم) و (يا عباد الذين آمنوا) و (يا عباد فاتقون).

والياء في هذا القسم ياء إضافة كلمة برأسها، استغنى عنها بالكسرة، ولم يثبت من ذلك في المصاحف سوى موضعين، بلا خلاف: (يا عبادي الذين آمنوا) بالعنكبوت و (يا عبادي الذين أسرفوا) بالزمر وموضع بخلاف، وهو (يا عبادي لا خوف عليكم) بالزخرف ـ كما يأتي إن شاء الله تعالى ـ.

وقرأ «قنبل» بخلف عنه (نرتع ونلعب) و (يتق ويصبر) بإثبات الياء فيهما في الحالين، وهما فعلان مجزومان، إجراء للفعل المعتل في الجزم مجرى الصحيح، وهي لغة قليلة، أو أشبعت الكسرة، فنشأت عنها الياء وهي لغة لبعض العرب.

والاثبات في (نرتع) له رواية ابن شنبوذ عنه، والحذف رواية ابن مجاهد.

والوجهان في الشاطبية، كالتيسير، إلا أن الإثبات ليس من طريقيهما، كما نبه عليه في النشر.

وأما (يتقي) فأثبتها عنه في الحالين ابن مجاهد، من جميع طرقه، ولم يذكر في الشاطبية كأصلها غيره، وحذفها في الحالين ابن شنبوذ، وافقه ابن محيصن، على الإثبات في (يتقي) بخلف عنه، والباقون بالحذف فيهما.

وقرأ ورش، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، (تسئلن) بهود بإثبات الياء، وافقهم اليزيدي، والحسن، وكل على أصله.

والباقون بالحذف في الحالين، وخرج موضع الكهف الآتي قريباً ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وقرأ نافع، وأبو عمرو، وحفص، وكذا أبو جعفر، ورويس، (فما آتان الله) بالنمل بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، وهو قياس ياء الإضافة، وافقهم اليزيدي.

والباقون بالحذف في الوصل، لالتقاء الساكنين.

وأما حكمها في الوقف: فأثبتها فيه وجهاً واحداً يعقوب.

واختلف عن قالون، وأبي عمرو، وحفص، وقنبل، فأما قنبل: فأثبتها عنه ابن شنبوذ، وحذفها ابن مجاهد.

وأما الثلاثة[1] فقطع لهم في الوقف بالياء مكي، وابن بليمة، وطاهر بن غلبون، وغيرهم.

وقطع لهم بالحذف جمهور العراقيين، وهو الذي في الارشادين، والمستنير، والجامع، والعنوان، وغيرها.

وأطلق لهم الخلاف في الشاطبية كأصلها، والتجريد، وغيرها، وافقهم اليزيدي بخلفه ـ أيضاً ـ.

والباقون بحذفها وقفا، وهم: ورش، والبزي، وقنبل، من طريق ابن مجاهد، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، وافقهم ابن محيصن، والحسن، والأعمش.

وقرأ أبو جعفر (إن يردن الرحمن) بيس، بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، ساكنة في الوقف، كوقف يعقوب عليها، والباقون بحذفها فيهما.

وقرأ «السوسي» وحده بخلف عنه ـ (فبشر عبادي الذين) بالزمر، بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، ثم اختلف المثبتون عنه:

فأثبتها منهم في الوقف ـ أيضاً ـ ساكنة الجمهور، كأبي الحسن بن فارس، وأبي العز، وسبط الخياط، وغيرهم، ورجحه الداني في المفردات.

وحذفها الآخرون فيه، كصاحب التجريد، والتيسير.

وذهب جماعة عن السوسي إلى حذفها في الحالين، كصاحب العنوان، والتذكرة، والكافي، وغيرهم.

قال في النشر: وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير.

فتحصل للسوسي فيها ثلاثة أوجه: الاثبات في الحالين، والحذف فيهما،

---

(١) أي: قالون، وأبو عمرو، وحفص.

والإثبات وصلا مفتوحة، لاوقفا، والثلاثة في الطيبة[1] .

وهذه الكلمات الثلاث، أعني (آتان الله) و (إن يردن)، (فبشر عباد) مما وقعت فيه الياء قبل ساكن.

فهذا ما وقع من الياءات المختلف فيها، في غير الفواصل.

وأما الفواصل بقسميها، أعني الأصلية، والإضافية، وهي كما سبق أول الباب ستة وثمانون:

فقرأها كلها بإثبات الياء في الحالين «يعقوب» على أصله، ووافقه غيره في سبع عشرة كلمة:

وهي (دعاء) و (التلاق) و (التناد) و (أكرمن) و (أهانن) و (يسر) و (بالواد) و (المتعال) و (وعيد) و (نذير) و (نكير) و (يكذبون) و (ينقذون) و (لتردين) و (فاعتزلون) و (ترجمون) (ونذر).

وأما (دعائي) بابراهيم فقرأ باثبات الياء فيها وصلا فقط ورش، وأبو عمرو، وحمزة، وكذا أبو جعفر، وافقهم اليزيدي، والأعمش، وابن محيصن بخلفه .

وقرأها بالإثبات في الحالين البزي، ويعقوب.

واختلف عن قنبل: فروى عنه ابن مجاهد الحذف في الحالين، وروى عنه ابن شنبوذ الإثبات في الوصل، والحذف في الوقف، كأبي عمرو، ومن معه. قال في النشر: وبكل من الحذف والإثبات قرأت عن قنبل وصلا، ووقفا، وبه آخذ. والباقون بالحذف فيهما، وهو الثاني لابن محيصن.

وأما (التلاق) و (التناد) بغافر:

فقرأ ورش، وكذا ابن وردان، بإثبات الياء فيهما وصلا فقط، وافقهما الحسن.

---

(١) قال ابن الجزري:

. . . . . بشر عباد افتح يقوا

بالخلف والوقف يلي خلف.

انظر: شرح ابن الناظم ص ١٩٥.

وقرأ ابن كثير باثباتها في الحالين بلا خلاف، كيعقوب، وافقه ابن محيصن.

وانفرد أبو الفتح فارس، من قراءته على عبد الباقي بن الحسن، عن أصحابه، عن قالون، بالوجهين: الحذف، والاثبات، وأثبته في التيسير، وتبعه الشاطبي، على ذلك.

قال في النشر: وقد خالف عبد الباقي في ذلك سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق، عن أبي نشيط، ولا عن الحلواني، وأطال في بيان ذلك[1].

وأما (أكرمن) و (أهانن) بالفجر:

فقرأ نافع، وكذا أبو جعفر، بإثبات الياء فيهما وصلا.

واختلف عن أبي عمرو: فالجمهور عنه على التخيير، بين الحذف والاثبات.

والآخرون بالحذف، وعليه عول الداني، والقرطبي.

قال في النشر: والوجهان صحيحان، مشهوران عن أبي عمرو، والتخيير أكثر، والحذف أشهر، وافقه اليزيدي بخلف ـ أيضاً ـ.

وقرأ البزي باثباتهما في الحالين كيعقوب، وافقه ابن محيصن، من المبهج.

وأما (يسر) بالفجر:

فقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وكذا أبو جعفر، ويعقوب، باثبات الياء فيه، وافقهم ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، وكل على أصله.

وهذا موضع ذكره، لأنه من الفواصل.

وأما (بالواد) بالفجر ـ أيضاً ـ فقرأ ورش، وابن كثير، وكذا يعقوب، بإثبات الياء فيه، وافقهم ابن محيصن، وكل على أصله.

لكن اختلف عن قنبل في الوقف، والاثبات له فيه هو طريق التيسير، إذ هو من قراءة الداني، على فارس بن أحمد، وعنه أسند رواية قنبل في التيسير.

وفي النشر: كلا الوجهين صحيح عن قنبل، حالة الوقف نصاً، وأداء.

والباقون بالحذف في الحالين.

---

(١) راجع النشر (٢/١٩١) طبعة المكتبة التجارية.

وأما (المتعال) بالرعد:

فقرأه ابن كثير، وكذا يعقوب، باثبات الياء في الحالين، من غير خلف وافقهما ابن محيصن والباقون بالحذف فيهما.

وأما (وعيد) بإبراهيم، وموضعي «ق» و (نكير) بالحج، وسبأ، وفاطر، والملك، (ونذر) ستة مواضع بالقمر، و (أن يكذبون) بالقصص (ولا ينقذون) بيس، و (لتردين) بالصافات و (أن ترجمون) و (فاعتزلون) بالدخان و (نذير) بالملك. فقرأ «ورش» باثبات الياء في التسع كلمات وصلا، ويعقوب على أصله باثباتها في الحالين.

فهذه سبع عشرة كلمة، وافق فيها هؤلاء يعقوب على ما تقرر.

و ما بقي من رؤوس الآي اختص باثبات الياء فيه في الحالين يعقوب، كما يأتي مفصلاً، في محله إن شاء الله تعالى ـ والله تعالى المعين.

[خاتمة]

اتفقت المصاحف على إثبات الياء رسماً في مواضع خمسة عشر، وقع نظيرها محذوفاً مختلفاً فيه، فيما سبق هنا، وهي:

(واخشوني ولأتم) (فإن الله يأتي بالشمس) كلاهما بالبقرة، (فاتبعوني) بآل عمران، (فهو المهتدي) بالأعراف (فكيدوني) بهود (ما نبغي) بيوسف، (من اتبعني) فيها (فلا تسئلني) بالكهف(فاتبعوني وأطيعوا) بطه (أن يهديني) بالقصص (يا عبادي الذين آمنوا) بالعنكبوت (وأن اعبدوني) بيس (يا عبادي الذين أسرفوا) بالزمر (أخرتني إلى) بالمنافقين (دعائي إلا) بنوح.

وكذلك أجمع القراء على إثباتها، إلا ما روي عن ابن ذكوان في (تسئلني) بالكهف من الخلف في إثبات يائها مع أن المشهور عنه الاثبات فيها كالباقين، كما يأتي في محله ـ إن شاء الله تعالى ـ من سورة الكهف.

ويلتحق بهذه الياءات (بهادي العمى) بالنمل، لثبوتها في جميع المصاحف كما تقدم، بخلاف التي في الروم، إذ هي محذوفة في جميعها، كما تقدم أيضاً في باب

الوقف على المرسوم.

هذا آخر ما يسر الله تعالى من ذكر أصول القراء العشرة، حسبما تضمنته الكتب المتقدم ذكرها وما ألحق بها، والأربعة الزائدة عليها ويتلوه ذكر الفروع، المسماة عند أهل هذا الشأن « بفرش الحروف » مصدر فرش « نشر » وهو إما أن تتكرر فيه الكلمة، ويقع الخلاف فيها في كل موضع وقعت فيه أو أكثر المواضع، أو لا تتكرر، فالأول يضبط الخلاف فيه في أول موضع وقعت فيه تلك الكلمة، ويضم إليها ما يشبهها ثم تعاد كلها أو أكثرها في محالها للايضاح، وعدم مشقة المراجعة، وتنبيهاً للقارىء لئلا يذهل، ويغتفر التكرار لمزيد الفائدة، وتفصيل المجمل على أن التفصيل بعد الاجمال ليس تكراراً وهذا أعني التكرار إنما هو بالنسبة للقراء العشرة أما الأربعة فاكتفي لهم غالباً بما ذكر في أول موضع ،وبما تأصل لهم في الأصول المتقدمة، والثاني وهو الذي لا يتكرر يورد منشوراً على حسب الترتيب القرآني كالسابق، مع توجيه كل قراءة تتلوها مفتتحاً كل سورة بعدد آيها، مع ذكر الخلاف في ذلك مختتماً بذكر ما فيها من مرسوم خط المصاحف العثمانية، ومن ياءات الاضافة، وياءات الزوائد، بعد ذكرها مفصلة واحدة واحدة في محالها لتتم الفائدة، ويحصل المقصود، إذ الغرض كما تقدم إيصال دقائق هذا الفن مبينة لكل احد على وجه سهل مع الاختصار، ليسهل تحصيله لكل طالب والله تعالى ولي كل نعمة.

فأقول مستعيناً بالله تعالى، وعليه التكلان، مفتتحاً بأم القرآن.